



جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية



تداعيات صراع النفوذ الأمريكي الإيراني على الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003

إشراف الأستاذ:

إعداد الطلبة:

- الدكتور(ة): لحواسنية ياسمين

• غلاب عادل

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
أ / د قادري مليكة	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
د / لحواسنية ياسمين	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا
د / رزايقية حنان	أستاذ محاضر (ب)	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025



كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's and Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الشهيد لارتل تبسة
Echahid Cheikh Lartel Tebessa University- Tebessa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences



جامعة الشهيد الشيخ لارتل تبسة



إذن ميلاد المدكرة

أنا المضي أسفله الأستاذ(ة) لجامعة بيا بتبة أستاذ مجاهر

بصفتي مشرفا على مدكرة الماستر للطلبة الآتية أسأؤهم :

1: علا 2: /

في قسم: أمانة إسرائيل

والموسومة ب:

..... كبر الصراع الأمريكي العراقي على
..... العراقي بعد 2003

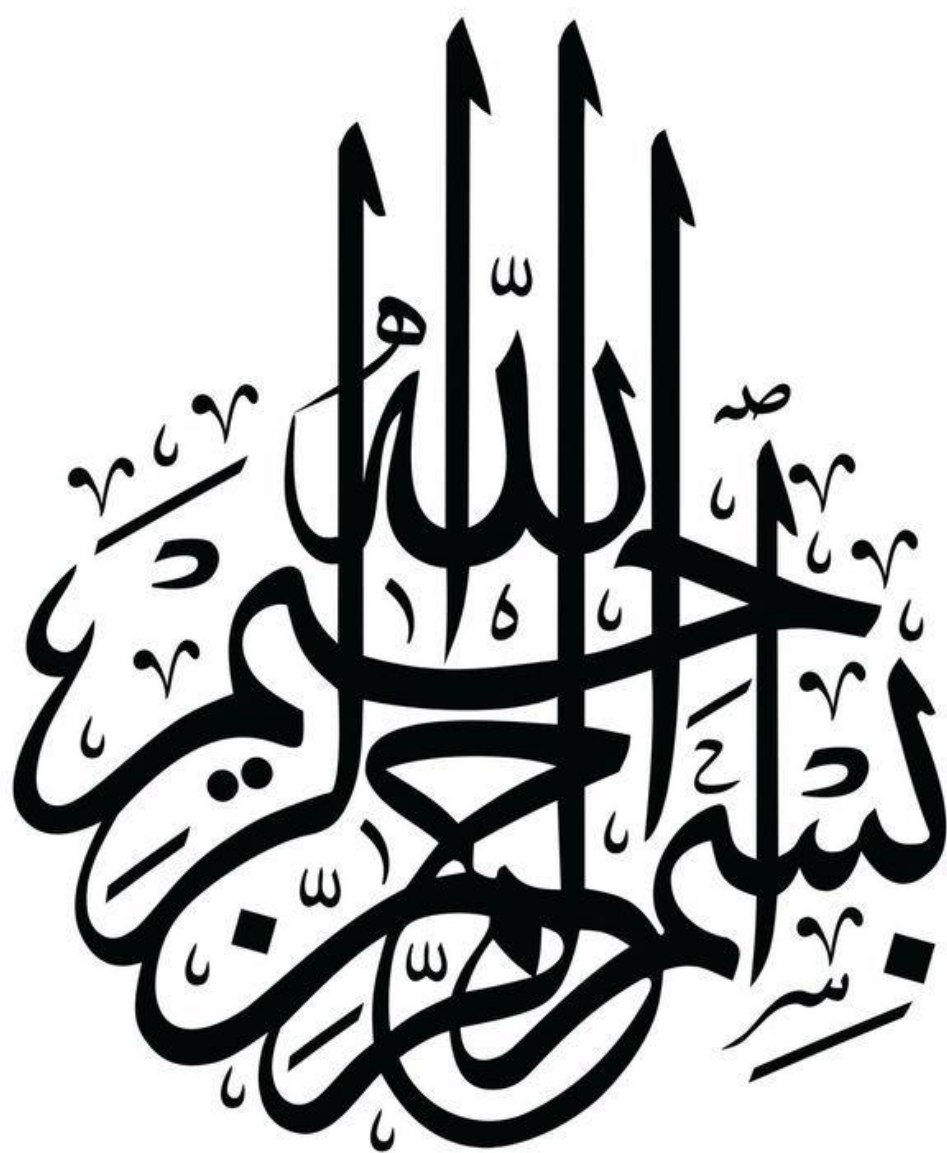
أصرّح بأن المدكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون والأمانة العلمية ، ومن ثم
أعطي الإذن بإيداعها قصد المناقشة.

حرر بتبة في:/.. / 2026

إشياء الأستاذ المشرف

.....
.....





شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتفتح الأبواب
أتقدم بجزيل الشكر والعرفان
إلى أستاذتي المشرفة الفاضلة والراقية لحواسنية ياسمين
وإلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة
الأستاذة قادري مليكة والأستاذة رزائية حنان
وتحية خالصة من القلب إلى الأستاذ
الخلوق يوسف أزروال وعائلته
وإلى الصديق العزيز الأخ الفاضل
علي عباس
وتحية شكر وعرفان
إلى الآنسة الفاضلة بوخالفة ونيسة
وأسأل الله لها دوام الصحة والعافية

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع بعد عون الله ورعايته إلى:
روح والدي العزيز رحمه الله وأسأل الله له ولنا الرحمة
والمغفرة

وإلى والدتي الغالية شفاها الله ورعاها

وإلى كل إخوتي الأعزاء

وإلى كل زملائي في العمل

وإلى الأنسة الفاضلة سارة

وإلى كل أسرة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة

تبسة

أساتذة..موظفين.. عمال

وطلبة

الملخص

لقد تناولت هذه الدراسة التداعيات السلبية للصراع الأمريكي الإيراني على الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003، وإذ لم تقتصر التأثيرات الكارثية لهذا الصراع على الميادين السياسية، والإقتصادية، فقط بل إمتدت إلى الهوية الوطنية والقيم الإجتماعية، ليتحول العراق من ساحة صراع على النفوذ، إلى دولة تعاني من فشل سياسي ومأزق مجتمعي.

ولقد خلصت الدراسة على أن الصراع عندما أخذ بعدا هوياتيا، قد ضاعف من معاناة الإنسان العراقي، وتوصي الدراسة بضرورة وحدة الصف العراقي، ونبذ الاختلافات، والإلتفاف حول مشروع وحدة وطنية، يحتوي كل المكونات العراقية، وبناء عقد إجتماعي للنهوض بالأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: صراع النفوذ، الأمن المجتمعي، الهوية الوطنية.

Abstract:

This study examines the negative repercussions of the us-iranian conflict on iraqi socetal security post-2003 . the catastrophc consequences of this conflict wer not confined merely to the politicaland economic spheres rather they extanded to national identity and social valus consequently iraqi was transformed from a mer arena for geopolitical influence into a state plagued by political failure and a socetal impasse.

The study concludes that when the conflict assumed and identity-based dimension it compounded the suffering of the iraqi people furthermore the study recommends the vital necessity of unifyiang iraqi ranks regjecting division and rallying around a national unity project the encompasses all iraqi compenents it also emphasizes the imperative of constructing a new societal contract to revitalize and safeguard iraqi societal security.

Keywords: conflict of influence. Societal security. National identity



تحولت العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، إلى ساحة تفاعلات ناجمة عن تضارب المصالح والإستراتيجيات الدولية والإقليمية، وقد ظهر الصراع الأمريكي الإيراني كأحد أبرز تلك التفاعلات المركزية في منطقة الشرق الأوسط، هذا الصراع الذي أقل ما يقال عليه أنه صراع معقد، ومتداخل الأبعاد والأدوات، فلم تقتصر تداعياته على سقوط النظام السياسي وإنهيار الدولة فقط، بل ألقى بظلاله على الإنسان والمجتمع العراقي الذي عانى كثيرا من آثاره، ومعضلاته، وتكمن الخطورة في لجوء أطراف الصراع إلى تسييس الهوية، وتوظيف الأبعاد الإثنية والطائفية، كأدوات في الصراع لتحقيق مكاسب إستراتيجية، وبالرغم من أن عراق ما قبل الاحتلال كان يعيش حالة من الانقسام الطائفي والهوياتي، إلا أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران قد عمق تلك الانقسامات.

تسعى هذه الدراسة إلى أن تبين كيف أن توظيف الأبعاد الإثنية والهوياتية، في أي صراع من الصراعات يؤدي إلى تدهور الأمن المجتمعي بكل أبعاده؟

أهمية الدراسة:

هناك أهمية علمية وأخرى عملية:

1. الأهمية العلمية: تتمثل في

- محاولة إثراء الدراسات التي تبحث في العلاقة بين عناصر: الهوية، الطائفية، والإثنية وبين تقويض الأمن المجتمعي للدول عندما توظف في الصراعات.
- تبين كيف يتحول الصراع الإقليمي، إلى صراع مهدد حاسم للأمن المجتمعي.
- أيضا تبين الدراسة كيف أن الانقسامات الطائفية والإثنية، عوامل مزعزة للأمن المجتمعي.

2. الأهمية العملية: تتمثل في:

- إن هذه الدراسة توضح خطورة التدخل الخارجي، في إثارة العنف والإنقسامات بين أبناء المجتمع الواحد خاصة، إذا كان هذا المجتمع يحتوي على تعددية إثنية وطائفية مثل العراق.
- تساعدنا هذه الدراسة أيضا في فهم وتحليل الإستراتيجيات التي إعتمدتها أطراف الصراع، وكيف أدت إلى إضعاف الوحدة الوطنية، وزعزعة الأمن المجتمعي للعراق.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى معرفة حجم تداعيات صراع النفوذ الأمريكي الإيراني، على الأمن المجتمعي العراقي وذلك من خلال:

- معرفة ديناميكية الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، عن طريق تحليل الإستراتيجيات والأدوات المستخدمة في هذا الصراع.
- معرفة الآثار السلبية للصراعات، على الهوية الوطنية المجتمعية الواحدة.
- يتحقق الأمن المجتمعي من خلال العمل الجماعي، والإلتفاف حول هوية وطنية جامعة.
- ومن الأهداف أيضا أن الدراسة تمكننا من معرفة كيف تتحول فواعل غير رسمية (ميليشيات مسلحة) إلى عامل هدم للأمن المجتمعي، لخدمة ولاءات وأجندات أجنبية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، حفزتني لتناول هذه الدراسة كما يلي:

1. **الأسباب الذاتية:** أردت أن أتناول هذا الموضوع بالدراسة لرغبتي في معرفة:
 - خطورة الصراعات وتداعياتها على إستقرار الدول، وسلامة أراضيها.
 - أيضا معرفة أهمية التماسك الوطني في الحفاظ على أمن وإستقرار المجتمعات، والوقوف في وجه العدوان والإقصاء.

2. **الأسباب الموضوعية:** من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتني لتناول هذا الموضوع بالدراسة هي:

- كون هذه الدراسة توظف بعد الأمن المجتمعي، كمجال يتأثر بالصراعات الإقليمية، لذلك فتوظيف هذا البعد يجعل من تحليلنا لتداعيات الصراع الأمريكي الإيراني، أكثر عمقا وشمولية.
- أيضا كون هذه الدراسة تسعى إلى البحث عن حلول، لمعالجة مأزق الأمن المجتمعي العراقي، نتيجة الإحتلال الأمريكي، وكذا الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.
- وكذلك كون هذه الدراسة لم تقتصر على معرفة الآثار المادية للصراعات فقط، إنما إمتدت إلى معرفة التداعيات النفسية والثقافية للصراع على المواطن العراقي والمجتمع الذي يحتضنه.

الدراسات السابقة:

إستعانت الدراسة بعدد من المراجع التي تناولت موضوع الصراع الأمريكي الإيراني، وإنعكاساته السلبية على واقع الأمن المجتمعي العراقي يمكن أن نذكر منها:

- مذكرة دكتوراء للدكتورة شريط نجمة عن جامعة وهران 2 - محمد بن عبد الله - لعام 2003 بعنوان معضلة الأمن المجتمعي في العراق منذ 2003، والذي إهتمت فيها الباحثة بتوصيف حالة المعضلة الأمنية المجتمعية التي مر بها العراق بعد الإحتلال الأمريكي، من خلال تحليل الأسباب التي أدت إلى ذلك الوضع الكارثي، كما ركزت الباحثة على معرفة معوقات الأمن المجتمعي العراقي، وخطورة التدخل الخارجي على الإستقرار المجتمعي، وكذلك ركزت على أدوار الفواعل في الساحة الأمنية وطبيعة العلاقات البينية بين تعدد المكون المجتمعي العراقي، والعوامل المؤدية إلى إنقسامها، وإنتشار العنف والطائفية التي تراها بيئة خصبة، نشأت وترعرعت فيها معضلة الأمن المجتمعي في العراق.
- لقد تناولت الباحثة في دراسة المعضلة الأمنية المجتمعية، مسألة التدخل الخارجي في العراق عامة، وركزت على وصف المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية، دون التعمق في الأسباب العميقة لهذه المعضلة، في حين أضافت دراستنا على ذلك أنها تناولت صراعا محددا بذاته بين قوتين، أحدهما إقليمية والأخرى عالمية، إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تعمقت في دراسة الإستراتيجيات، والأدوات المتبعة في هذا الصراع، وآثارها على الأمن المجتمعي في إطار الفعل

ورد الفعل، على سلوكيات كل طرف، وكذلك تقدم دراستنا قراءة حديثة ومتقدمة زمنياً إذ أن الفترة ما بين 2003 وهذه الأيام قد شهدت تطورات عديدة أثرت على طبيعة، وهيكلية الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في حد ذاته، وكانت تداعياتها على الأمن المجتمعي مختلفة عن ما سبق.

- كتاب تاريخ الصراع العراقي الإيراني الحديث (الطائفية غطاء المشروع الإيراني: العراق نموذجاً) للدكتور علي العبيدي الصادر عن دار المكتب العربي للمعارف عام 2016، والذي إهتم فيه الباحث بدراسة العلاقات العراقية الإيرانية، والعلاقات الإيرانية الأمريكية، بالانتقال من التحالف إلى التصادم والصراع، خصوصاً بعد عام 1979 إثر نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، وقد ركز الباحث على دراسة شكل وطبيعة النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، إذ إعتمدت على الطائفية كغطاء للهيمنة وكسب النفوذ، بإستخدام الميليشيات، والمرجعيات الدينية الشيعية. لقد تناول الباحث في دراسته الجذور التاريخية للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران طرفي الصراع في دراستنا، وكذلك شكل وطبيعة العلاقات بينهما، وبين العراق وكان تركيزه منصبا على دراسة الإستراتيجية التي تبنتها إيران في العراق في ظل صراعها مع الولايات المتحدة، ألا وهي الطائفية، وتبنى تحليل تاريخي لأحداث كان لها تأثير في التنافس والصراع بين الطرفين، وبموازاة ذلك إستطاعت دراستنا أن تضيف إلى ذلك توضيح التداعيات المباشرة للصراع على المجتمع العراقي من جراء الإستراتيجيات التي تبناها كل طرف، أي الآثار المترتبة وكيف أصبح المجتمع العراقي ساحة لحرب بالوكالة، وتم التركيز على تناول الآليات السياسية، والعسكرية، والإقتصادية، في حين أضفنا في دراستنا متغير الهوية.
- كتاب العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، الصادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، للباحث محمود عليان محمود والذي إهتم فيه الباحث بدراسة تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية، من مرحلة التحالف والتقارب الإستراتيجي، إلى مرحلة القطيعة والتصادم، حيث تناول فيه الإستراتيجيات الأمريكية تجاه إيران وإنعكاسات هذا الصراع على منطقة الشرق الأوسط.

وفي دراستنا تناولنا العراق كحالة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، الذي تشهد معظم دوله تعديلات إثنية وعرقية فلم تكتف دراستنا بسرد الوقائع التاريخية لطبيعة العلاقة بين العراق وأطراف

الصراع، إنما تجاوزتها إلى دراسة حدود وشكل التأثير، أي كيف يتأثر الإنسان العراقي من التصادم أو التقارب الذي قد يحدث ولو كان ظرفياً؟.

إشكالية الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة من إشكالية الصراع الأمريكي الإيراني على النفوذ في العراق، وما كانت له من تداعيات كارثية على الأمن المجتمعي العراقي، في جميع المجالات: سياسياً واقتصادياً، و أمنياً وإجتماعياً، فلم تقتصر آثاره على سقوط النظام فقط بل إمتدت آثاره التدميرية لتشمل كل مفاصل الحياة، ولكن تظل الخطورة في إنهيار الوضع الإجتماعي فبعد الإحتلال الأمريكي وما تسبب به من تدهور للأمن المجتمعي، يأتي الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، ليزيد من ذلك التدهور لأنه إستخدم الهوية الوطنية والتنوع العرقي والإثني الذي يتمتع به المجتمع العراقي لإضعافه، وتمزيقه وخلق فتنة طائفية بين مكوناته، وبذلك يسهل إختراقه وبسط النفوذ فيه. لهذا أصبح العراق ميداناً لتصفية الحسابات بين واشنطن وطهران، وأصبح رهينة لسياسات الفعل ورد الفعل بينهما، وبات يمس الهوية الوطنية، ويضر بالوحدة والتماسك الاجتماعي، وعلى هذا الأساس تم صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- كيف يؤدي الصراع الأمريكي الإيراني إلى تقويض الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للصراع، والأمن المجتمعي؟
- كيف ساهم الانقسام الطائفي، في تعميق معضلة الأمن المجتمعي العراقي؟
- ما هي السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها أطراف الصراع، لكسب النفوذ وتمزيق الهوية الوطنية العراقية الجامعة؟
- ما هي تداعيات الصراع الأمريكي الإيراني، على أبعاد الأمن المجتمعي العراقي؟
- ما هي الإجراءات الكفيلة للنهوض بالأمن المجتمعي العراقي، ومواجهة التحديات المطروحة؟

فرضيات الدراسة:

تتعلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- يعد صراع النفوذ الأمريكي الإيراني العامل المركزي، في إثارة الإنقسامات الطائفية، وتفكيك التماسك الاجتماعي.
- تحفيز الهويات الفرعية، يؤدي إلى تآكل الهوية الوطنية الجامعة للعراقيين، وتهديد السلم المجتمعي.
- كلما طال أمد الصراع الأمريكي الإيراني، كلما ازدادت تداعياته على الأمن المجتمعي العراقي.
- يفضي التدخل الخارجي في العراق، إلى تقويض الأمن المجتمعي من خلال تفتيت الهوية الوطنية، وإثارة النزاعات الطائفية.

الإطار الزمني والمكاني:

- **الإطار الزمني:** تركز دراستنا الموسومة بتداعيات صراع النفوذ الأمريكي الإيراني على الأمن المجتمعي العراقي بعد عام 2003، أي منذ ما بعد الإحتلال الأمريكي، فتداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق كانت الأرضية الخصبة التي نشأ وتطور فيها الصراع الأمريكي الإيراني، وأدخل العراق في معضلة أمنية مجتمعية لا حدود لها.
- **الإطار المكاني:** إن الإطار المكاني لدراستنا يدور حول الدولة العراقية التي كانت ساحة لتضارب المصالح الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والمجتمع العراقي هو من عايش تلك التداعيات الكارثية على أمنه وإستقراره.

منهجية الدراسة:

لقد تمت الإستعانة في دراستنا بمجموعة من المناهج كما يلي:

- **المنهج التاريخي:** وهو منهج علمي لجمع المعلومات والحقائق، بالإعتماد على خبرات وأحداث ماضية، وهو يساعدنا في دراسة وتحليل العلاقات الأمريكية الإيرانية، والعلاقات الأمريكية العراقية والعلاقات الإيرانية العراقية، لفهم وتتبع التحولات الحاصلة في شكل وطبيعة العلاقات بين العراق، وأطراف الصراع، إذ لا يمكن فهم ما هو كائن دون العودة إلى الجذور التاريخية للصراع، ويساعدنا هذا المنهج في رصد واقع وتفاعلات الأمن المجتمعي، فلا يمكننا فهم حالة المعضلة المجتمعية الحالية، دون العودة لجذورها.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** أحد المناهج المهمة في البحث العلمي، ويقوم بتشخيص الظواهر فلا يقف عند وصف الظاهرة، فقط بل يعتمد إلى تحليل خصائصها، وأبعادها ويفسر الأسباب، والعوامل المؤدية إلى تلك الظواهر، وبالتالي فهو يقوم بتشخيص حالة الأمن المجتمعي العراقي، ويبحث في الأسباب التي أدت إلى تدهوره، ويحدد شكل وحدة التهديدات التي تعيق تحقيقه مثل الطائفية وأزمة الهوية، والإندماج الاجتماعي.

المقاربات النظرية:

من الضرورة بما كان الاستعانة بالمقاربات النظرية، عند دراسة أي موضوع مذكرة، وفي دراستنا تمت الاستعانة بمجموعة من المقاربات، نلخصها في ما يلي:

- **المقاربة الواقعية والواقعية البنوية:** أحد النظريات المركزية في العلاقات الدولية، ومن أهم فروضها أن الدولة فاعل عقلاني وحيد، والعالم الذي تدور حوله السياسة العالمية إنما هو عالم فوضوي، والمصالح فقط هي من تحرك سلوكيات الدول، ويظل البحث عن القوة، والصراع هما سمتا العلاقات الدولية، والنظرية البنوية ترى أن ميزان القوة وحجم النفوذ مسألتين ضروريتين لتفسير سلوك الدول.
- **مقاربة مدرسة كوبنهاغن:** لقد كانت الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة، بمثابة ثورة في الدراسات الأمنية، إذ قدمت تفسيراً للأمن يتجاوز في حدوده الدولة كفاعل أمني، ونقلت الإهتمام بالأمن من البعد العسكري إلى الأمن الشامل، والأمن المجتمعي بكل أبعاده، فتم العمل على توسيع وتعميق مفهوم الأمن ، والأمن هو أمن مركب بحسبها يشمل جميع

الأبعاد السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والصحية، و البيئية، والعسكرية، وبالتالي فالأمن المجتمعي يساوي كل الأبعاد.

- **المقاربة البنائية:** من بين المقاربات المهمة في تفسير الصراع الأمريكي ، وتداعياته على الأمن المجتمعي والإنساني العراقي، حيث ترى أن الأمن هو بناء إجتماعي، يبنى ليس على أساس مادي فقط، إنما يكون للأفكار، والتصورات، والقيم، والهوية دور كبير في ذلك، لذلك تفسر الصراع أنه صراع هوية فبعد 2003 عمد أطراف الصراع إلى إعادة هندسة الهوية العراقية، ووضعت محلها هويات فرعية ذات إنتماءات عرقية ودينية، وهو ما أدى إلى تفتيت المجتمع العراقي، وخلق معضلة أمنية مجتمعية لتصبح تلك الهويات هي محرك الأمن.

تقسيم خطة الدراسة:

لقد إستعنا في دراستنا بثلاثة فصول، فقمنا في الفصل الأول بدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وقسمناه إلى أربعة مباحث تتضمن على التوالي: مجموعة من المفاهيم المركزية التي تخص دراستنا كصراع النفوذ ثم تناولنا المفاهيم المتقاربة أو المشابهة، بعد ذلك تناولنا مفهوم الأمن المجتمعي بإعتباره مفهوم محوري مع الأخذ بعين الإعتبار المفاهيم المشابهة، بغية تفكيك الدراسة مفاهيميا، لنقوم بعدها بتناول الجانب النظري لكل من صراع النفوذ، والأمن المجتمعي، و فيها عرجنا على أهم المقاربات النظرية التي تناولت صراع النفوذ، والمقاربات التي تفسر لنا تداعيات هذا الصراع على الأمن المجتمعي العراقي.

في حين كان الفصل الثاني بعنوان الصراع الأمريكي الإيراني على النفوذ في العراق بعد 2003 تناولنا فيه أربعة مباحث الأول بعنوان طبيعة العلاقات الامريكية الإيرانية وتأثيرها على العراق أما المبحث الثاني تناولنا فيه محددات الصراع الأمريكي الإيراني في العراق والمبحث الثالث مراحل تطور الصراع الأمريكي الإيراني في العراق في حين المبحث الرابع تناولنا فيه الإستراتيجيات الأمريكية الإيرانية للصراع في العراق أما الفصل الثالث بعنوان واقع الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003، فقد تناولنا فيه ثلاثة مباحث هم على التوالي: مرتكزات الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003 ، الأمن المجتمعي العراقي في ظل الصراع الأمريكي الإيراني، وفيه تطرقنا إلى مجمل التداعيات التي أحدثها الصراع في معظم المجالات،

أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه سبل تعزيز الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003، أي بحثنا في الآليات الممكنة للنهوض بالأمن المجتمعي العراقي في مجالات عديدة.

صعوبات الدراسة:

- لقد صادفتنا في دراستنا هذه جملة من الصعوبات، يمكن أن نوجزها في ما يلي:
- هناك نوع من التحيز في تحليل بعض الباحثين إذ يتأثرون بإنتماءاتهم الفكرية والإيديولوجية، وهذا مثل لنا تحديا فيما يخص الموضوعية.
 - صعوبة الوصول إلى المعلومات الدقيقة في جوانب معينة، خاصة تلك المتعلقة بالمسائل الأمنية والحساسة.
 - صعوبة الحصول على كتب تناولت هذا الموضوع بالدراسة، مقارنة بالمجلات والمقالات.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري

للدراصة

تمهيد

المبحث الأول: ماهية النفوذ والمفاهيم المتقاربة

أولاً: مفهوم النفوذ

ثانياً: محددات بناء النفوذ

ثالثاً: المفاهيم المشابهة

المبحث الثاني: ماهية الأمن المجتمعي والمفاهيم المشابهة

أولاً: مفهوم الأمن المجتمعي

ثانياً: أبعاد الأمن

ثالثاً: المفاهيم المشابهة

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لصراع النفوذ

أولاً: المقاربة الواقعية والواقعية الجديدة

ثانياً: نظرية الاحتواء

المبحث الرابع: المقاربات المفسرة للأمن المجتمعي

أولاً: المقاربة البنائية

ثانياً: الأمننة (مدرسة كوبنهاغن)

ثالثاً: مقاربة الأمن الإنساني

خلاصة

تمهيد

إن أي دراسة أكاديمية تتطلب الوقوف على أهم المفاهيم والمقاربات النظرية، لأن ذلك يعطينا فهما أعمقا للموضوع، باعتبار أنه يمثل الإطار التفسيري الذي من خلاله يتحدد جوهر الموضوع، وأبعاده المختلفة، فمفاهيم: "الصراع , التنافس , النفوذ، الأمن المجتمعي" المعضلة الأمنية المجتمعية. وغيرها من المفاهيم تمثل حجر الأساس، وإطار مرجعي لعملية التحليل والدراسة.

كما أن المقاربات النظرية تساعدنا في الانتقال بالموضوع من سرد الأفكار، إلى التحليل العلمي الذي يعطينا التفسيرات المنطقية، لكل المتغيرات التي تتحكم بالدراسة.

المبحث الأول: ماهية النفوذ والمفاهيم المتقاربة

أولاً: مفهوم النفوذ

1. النفوذ لغة:

- من الفعل نَفَذَ : النَّفَازُ¹: الجواز، وفي المحكم : جواز الشيء والخلوص منه.
- تقول نَفَذْتَ أي جِزْتَ ، وقد نَفَذَ يَنْفِذُ نَفَازًا و نَفُودًا، ورجل نافذ في أمره.
- و نَفُودٌ و نَفَازٌ : ماض في جميع أمره، وأمره نافذ أي مطاعٌ.
- و نَفَذَ السهم الرمية ونَفَذَ فيها يَنْفِذُهَا نَفَازًا.
- و نَفَازًا: خالط جوفها ثم خرج طرفه من الشق الآخر وسأثره فيه.
- يقال نَفَذَ السهم من الرمية يَنْفِذُ نَفَازًا، ونَفَذَ الكتاب إلى فلان نَفَازًا ونَفُودًا و أَنْفَذْتُهُ أَنَا ، والتنفيد مثله.
- و طعنة نافذة : أي منتظمة الشقين .

2. النفوذ إصطلاحاً:

تعرف الموسوعة الميسرة للمصطلحات مصطلح النفوذ بأنه "القدرة على حمل الآخرين على فعل ما نريد أن يقوموا به، والهدف من النفوذ السياسي هو تحقيق الهيمنة" وهذه الأخيرة تعبر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة أخرى، بقصد تحجيمها في الساحة الدولية و السيطرة الفعلية(غير الرسمية) على شؤونها، وسلطاتها وقراراتها وأوضاعها، دون الحاجة إلى الإحتلال العسكري المباشر لها.

وفي كتابه التحليل السياسي عرف روبرت دال النفوذ بأنه "علاقة بين فاعلين حيث تأثر إحتياجات، رغبات ، وتفضيلات، أو نوايا فاعل أو أكثر على تصرفات نوازع فاعل آخر أو أكثر. في التعريف السابق أغفل دال وسائل النفوذ، التي يمكن أن تتوفر لدى طرف والتي تجعله يرغب الطرف الثاني على

¹ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، الجزء 14، دار صادر للنشر، 2003، ص 317.

قبول نفوذ الطرف الأول، وإعتبر النفوذ أمر طوعي وكأنه يقوم على إتفاقية¹ خالية من عنصر الإكراه بين طرفين.

3. تعريف إجرائي:

يمكن القول أن النفوذ: يتعلق بقدرة الدولة على التأثير في قرارات باقي الدول، و توجيهها وفرض أجندتها عليها خدمة لمصالحها، وذلك بفضل ما تمتلكه تلك الدولة من مقومات القوة العسكرية والإقتصادية، والتكنولوجية، والثقافية، والدبلوماسية، دون اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية.

ثانيا: محددات بناء النفوذ:

يتأثر بناء النفوذ بعوامل متعددة أبرزها: الموقع الجغرافي، والقدرات الإقتصادية، والقدرات العسكرية، والشرعية السياسية، والقبول الإقليمي. كما تلعب الهوية الثقافية والروابط التاريخية، دورا مهما في تعزيز القابلية للتأثير كما يلي:²

- **الأدوات السياسية:** وتشمل الأدوات السياسية، الدبلوماسية النشطة، وبناء التحالفات، والوساطة في النزاعات، والمشاركة في المنظمات الإقليمية، وتعد القدرة على جمع الأطراف المتنازعة أو قيادة مبادرات السلام، من أقوى مؤشرات النفوذ السياسي المستدام.
- **الأدوات الإقتصادية:** يمثل الإقتصاد رافعة أساسية للنفوذ الإقليمي، عبر التجارة والإستثمار، والمساعدات وربط الأسواق، فالدول التي تصبح شريكا تجاريا رئيسيا لجيرانها، تمتلك قدرة أعلى على التأثير، خاصة عندما تدار العلاقات الإقتصادية بمنطق المنفعة المتبادلة.

¹ عربي محمد لادمي، "النفوذ الإيراني في العراق بعد 2003 الدوافع والإنعكاسات"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية. مجلد 10. عدد 03. أكتوبر 2021، ص، ص، 885، 886.

² "النفوذ الإقليمي وأدواته.. كيف تدار القوة خارج الحدود، موسوعة المعارف العلمية"، تم تصفح المقال بتاريخ 16 أبريل 2026، على الرابط: <http://eoak.org/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d9%88%d8%b0-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%82%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a-%d9%88%d8%a3%d8%af%d9%88%d8%a7%d8%aa%d9%87/...>

- **الأدوات العسكرية والأمنية:** تتجسد القدرات العسكرية في بناء القدرات الدفاعية، والإنتشار العسكري والتدريب، والتعاون الأمني، وغالبا ما يستخدم هذا النوع من الأدوات للردع أو الطمأننة، لكن الإفراط فيه قد يقوض القبول الإقليمي، إن لم يوازن بأدوات أخرى.
- **الأدوات الثقافية والإعلامية:** القوة الناعمة عنصر حاسم في ترسيخ النفوذ، وتشمل الثقافة، والإعلام، والتعليم، والدين، واللغة، والتأثير الثقافي طويل الأمد، لأنه يبني صور إيجابية، وينتج قبولاً طوعياً. ما يجعل النفوذ أكثر إستدامة وأقل تكلفة.
- **الأدوات التكنولوجية:** في العصر الرقمي، برزت التكنولوجيا كأداة نفوذ عبر البنية التحتية الرقمية والاتصال ونقل المعرفة والإبتكار.

ثالثاً: المفاهيم المشابهة:

هناك مجموعة من المفاهيم المتشابهة التي لها علاقة بمفهوم النفوذ، والإحاطة بها من شأنه أن يساعدنا في تفسير كيف تتم عملية النفوذ، والعوامل المؤثرة فيها نذكر من بينها ما يلي:

1. مفهوم الصراع:

تعددت المفاهيم والتعاريف المقدمة لمصطلح الصراع والصدام، وربما هذا يرجع إلى كثرة إستخدامها في مختلف التخصصات والمجالات (السياسية، الإجتماعية، النفسية، الثقافية، والإقتصادية) وحتى العسكرية. لذلك نجد الباحثين والمفكرين والمختصين في الصراع والنزاع، والنظريات المرتبطة بهم، يقدمون مفاهيم كل بحسب الزاوية التي تعبر عن تخصصه، ومجاله، فمثلاً قدم بن منظور في معجمه لسان العرب تعريفاً للصراع، بأنه "يقوم بحسبه على المجابهة الحادة بين جهتين أو شخصين، حيث كل واحد منهما يريد أن يصرع الآخر". بينما يرى الباحث إسماعيل صبري مقلد أن "الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، ونظريات القوة وصناعة القرار، في المجتمع الدولي و قد قدمت بعض دوائر المعارف القواميس تعريفات لمصطلح الصراع حيث، تأثر هذا الأخير بتوجهات ومبادئ كل دائرة، فمثلاً قدمت دائرة المعارف الأمريكية مفهوماً للصراع: "على أساس الشعور بعدم الإرتياح أو الضغط

النفسي، الذي ينتج بسبب التعارض والإختلاف"، بمعنى آخر عدم التوافق بين مصلحتين، رغبتين، أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد والجماعة.

من خلال التعاريف المقدمة لمصطلح الصراع، يمكن الحديث عن محورين أساسيين، من خلاله يمكننا تفكيك المصطلح بغية إدراكه وتبسيطة من أجل فهمه:

✓ **المحور الأول:** إدراك الصراع من خلال الموقف الصراعى ذاته.

✓ **المحور الثاني:** إدراك الصراع من خلال الأطراف¹ المشكلة للموقف الصراعى.

2. مفهوم التنافس:

هناك العديد من التعريفات التي قدمت بشأن التنافس، والتنافس الدولي في العلاقات الدولية، فهو مفهوم سياسي، يشير إلى حالة الإختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا إقتصادية، وسياسية لتحقيق مصالح أو مكانة في الإطار الدولي، والإقليمي. ويعرف أيضا بأنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر، حول أهداف غير متوافقة، سواء أكانت تلك الأهداف حقيقية، أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة².

3. مفهوم الهيمنة:

تتحدّر الهيمنة من الكلمة اليونانية *hemonia* وهي كلمة تشير إلى الحكم أو الأمر كما يشير مصطلح الهيمنة مبدأيا إلى السيطرة، وهو مصطلح معقد يفتقر إلى تعريف متفق عليه، ولقد ظهرت بدايات هذا المفهوم ، في كتابات **ثيوسيدس** عندما وصف الهيمنة الآثينية، في الحرب البيلوبونزية إبان نسق الدولة- المدينة حيث فرق **ثيوسيدس** بين الهيمنة، على إعتبارها القيادة المشروعة، والسيطرة

¹ لبال قريب، "الصراع في العلاقات الدولية: جدل مفاهيمي"، مجلة الناقد للدراسات السياسية. مجلد 03. عدد 01. أبريل 2019. ص، ص، 146، 147.

² عبد الرزاق بوزيدي، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم الإنسانية. مجلد 21. عدد 02. ديسمبر 2023، ص 321.

السياسية. ويمكن القول أن مصطلح الهيمنة يرتبط بالسيطرة وصعود، وتراجع قوة الدولة، ويعرف **لينسكوت** الهيمنة " بأنها السيطرة السياسية أو الإقتصادية على منطقة ما من قبل قوة عظمى". ويمكننا القول أن الهيمنة، تعني سيطرة قوة عظمى على غيرها من الدول، بفضل ما تمتلكه من تفوق في الإمكانيات والموارد¹.

4. العلاقة بين الصراع والتنافس:

هناك فرق بين مفهوم التنافس ومفهوم الصراع، فقد عرف عالم الاجتماع الأمريكي **لويسكوزر** الصراع: " أنه حالة من المواجهة، ترتبط بالسعي إلى تحقيق المطالب المميزة والنادرة، مثل الموارد والقوة" و يستخدم مصطلح الصراع عادة، للإشارة إلى موضوع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، تتخبط في تعارض واعي مع مجموعة أخرى وسبب هذا التعارض، هو أن كل هذه الجماعات تسعى إلى تحقيق أهداف متناقضة، و (هو نشاط إنساني ينشأ عن رغبة طرفين أو أكثر، في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها) ، كما يشير إلى ظاهرة إجتماعية تعكس حالة عدم الإرتياح أو الضغط النفسي الناتج عن عدم التوافق، بين رغبتين أو أكثر أو تعارض إرادتين أو أكثر. ويعرفه الباحث **دينيس ساندول**: "أنه ظاهرة دينامية وهو وضع يحاول فيه طرفان على الأقل، وممثلوهم تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار معتقداتهم"².

المبحث الثاني: ماهية الأمن المجتمعي والمفاهيم المشابهة:

شكل مفهوم الأمن بؤرة نقاش واسعة بين مختلف المختصين في هذا الحقل، سواء في حدوده، أو موضوعه، فهو ليس من المواضيع سهلة التحديد نظرا لتعدد مرجعياته الأساسية، التي على أساسها يتم تعريفه، وقد يكون السبب الأقوى لهذا التضارب، هو الإهمال الذي لقيه من قبل المختصين، إلى درجة

¹ مروي خليل، "مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والسياسية. عدد 09. جانفي 2020. ص 79.

² جهاد عباس علي، "التنافس في العلاقات الدولية (دراسة في الإطار المفاهيمي)" ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، شباط 2024، ص 5. على الرابط:

<https://repository.uobaghdad.edu.iq/file/publication/pdf/46803c32-3b16-478b-ac5d-04ec85948e90.pdf>

ذهاب البعض من قبيل المبالغة، إلى القول أن التحليل المفاهيمي للأمن¹، بدأ وإنتهى مع مقالة أرنولد ولفرز في 1952.

أولاً: مفهوم الأمن المجتمعي:

1. الأمن لغة:

في أصوله اللاتينية اشتق مصطلح الأمن من (securus)، و هي تعني التحرر من الخطر، ثم إلى (securita)، ثم إلى (securitas)، بعدها إلى (security) باللغة الإنجليزية². والأمن في اللغة هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثي (أمن) أي حقق الأمان، قال بمنظور: "أمنت فأنا آمن، و أمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب فيقال آمن به قوم و كذب به قوم".

2. الأمن اصطلاحاً:

يشير عموماً إلى تحقيق حالة من عدم الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه الجسدي والنفسي محله، والشعور بالأمان هو حق إنساني أصيل لا يتجزأ ولا يمكن أن يتم تقسيمه، سواء أكانت إجتماعية، أو عرقية³ أو غيرها.

ولعل أكثر التعاريف تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة، التعريف الذي قدمه بوزان بقوله: "الأمن هو العمل على التحرر من التهديد، وفي إطار النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على

¹ عبد الحق بوسعيد، "البعد الأمني في العلاقات الإيرانية الخليجية"، مذكرة دكتوراء. (قسم الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2019)، ص 26.

² حنان عبد الرزاق، "تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة: دراسة في النموذج الإسباني منذ 1936"، مذكرة دكتوراء. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، 2017)، ص 14.

³ أيوب منصور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من الأمن القومي إلى الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني"، مجلة المعرفة للدراسات و الأبحاث. عدد 03. مارس 2023، ص 146.

الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" يقدم بذلك بوزان مفهومه عن الأمن بأنه: " تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية بين ثلاث مستويات مختلفة، من التحليل: الفرد، الدولة، النظام الدولي" فهو بذلك يدعم فكرة التوسع الواضح في أبعاد الأمن¹ ليشمل قطاعات جديدة.

أما مفهوم الأمن المجتمعي فهو: مصطلح يتكون من شقين الأول هو نقيض الخوف، التوحد والفردانية، والمجتمع الأمن هو ذلك المجتمع الذي ينتفي فيه الخوف بشتى صوره، ويتعايش أفراداه وينتظمون في علاقات وصلات تحكمها قواعد ومعايير تمكن الفرد من ممارسة نشاطه، وتلبية إحتياجاته المتنوعة.

إن مسألة الأمن المجتمعي هي مسألة جديدة في مجالات الدراسات الأمنية، برزت لسد الفجوة بين التغيير في ملامح التهديدات، سعيا لتكون الدراسات الأمنية أكثر إتساقا مع التحولات الدولية والمجتمعية، ويرمي الأمن المجتمعي إلى توفير الأمن للمواطن بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالإنتماء والولاء².

إن الأمن المجتمعي كنموذج تم وضعه لمعالجة قصور الأدوات المفاهيمية الموجودة للتحليل في ظل التطورات المعاصرة، تم تطويره كمقاربة معرفية بفضل مجموعة من الباحثين من مدرسة كوبنهاغن، ويذهب بوزان إلى حد القول أن هناك أهمية من إدخال المفاهيم المتعلقة بالمعضلات الأمنية المجتمعية، من حيث العرق، القومية، والهويات الدينية، وهو ما يفسر أيضا أن المخاطر الناتجة عن إنعدام الأمن المجتمعي تجعل من إستقرار الدولة أكثر خطورة من التهديدات الخارجية، ويقول أن الأمن المجتمعي هو واحد من خمسة أبعاد يمكن أن تحدث المعضلات الأمنية³.

3. تعريف إجرائي:

¹ عبد الحق بوسعيد، مرجع سابق. ص ، ص ، 16، 17.

² عبد النور عطوات، شنين محمد المهدي، "بناء الأمن في المجتمع المتعدد: قراءة معرفية في مفهوم الأمن المجتمعي و تجلياته على ضوء صحيفة المدينة"، مجلة دراسات إجتماعية. مجلد 04. عدد 02، ديسمبر 2020، ص، ص، 232، 233.

³ منير العمري، "الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى"، مجلة آفاق علمية. مجلد 12. عدد 04. سبتمبر 2020، ص ، ص ، 583، 584.

الأمن المجتمعي هو قدرة المجتمعات والأفراد على حماية مكوناتهم الثقافية و الحضارية، عند حدوث تغيرات هيكلية أو بنيوية تمس المجتمع، ذلك بالحفاظ على هوياتهم والتكيف مع التحولات التي تصاحب عملية التطور في الحياة البشرية، والمجتمع الذي يكون آمنا سيؤدي حتما إلى حماية الدولة وكيانها، وبالتالي فحماية أمن الفرد والمجتمع ستكون أولوية لدى الدول إذا أرادت ضمان بقائها وإستمراريتها، خاصة في ظل ما أفرزته العولمة من إختلالات إجتماعية، وإقتصادية، وسياسية.

ثانيا: أبعاد الأمن:

لقد إزدهر النقاش حول المفهوم الشامل للأمن، بعد الإخفاقات التي تعرضت لها الدراسات الأمنية المبنية على الجانب العسكري، في تفسير الأمن خلال الحرب الباردة. لتظهر جوانب أخرى كالإقتصاد، و البيئة في صلب الدراسات الأمنية خلال 1970 و 1980، ثم ظهور الهوية خلال عام 1990، فبعد نهاية الحرب الباردة أصبح من الصعب تحديد الأبعاد الجديدة للأمن، وذلك نظرا لكثرة المشاكل الوطنية، و الإقليمية، و الدولية، وفي الحقيقة فإن الظاهرة الأمنية أصبحت تعكس أبعادا كثيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة¹. وهناك مجموعة من الأبعاد نذكرها في ما يلي:

1. البعد الإقتصادي للأمن:

و يعني إنعدام أي تهديد أو تدهور على المستوى الإقتصادي، بما يضمن بعدم المساس برفاهية الإنسان الإقتصادية، فتحقيق رفاهية الإنسان أصبح محور إهتمام المجتمع الدولي بعد أن تم تبني مفهوم الأمن الإنساني على أشمل نطاق، وتطبيقه على مجالات العلاقات الإقتصادية تحقيقا لإستدامة الموارد، والمداخل، والأمن، والإستقرار بين البشر².

2. البعد العسكري للأمن:

¹ ورقاء محمد رحيم، "الأمن المجتمعي في العراق بعد العام 2003"، مجلة المعهد. عدد 11. ديسمبر 2022، ص 290.

² رفيق بواشري، "الأمن الإقتصادي كآلية لتحقيق الأمن الإنساني-دراسة نظرية-"، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة.

مجلد 10. عدد 02. ديسمبر 2025، ص 123.

يعتبر أكثر أبعاد الأمن الداخلي فاعلية، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبداً، لأن ذلك الضعف يؤدي إلى إنهيار الدولة الداخلي، وتعرضها للأخطار والتهديدات العنيفة، و تتلخص السمات الأساسية للبعد العسكري عند بعض المتخصصين بالدراسات الأمنية، فيما يأتي¹:

يرتبط مفهوم الإحتفاظ بالقوة التي تستخدم للردع من حيث إجبار الدولة المعادية، على عدم القيام بعمل عسكري.

- إن التهديدات التي تواجه الدولة ذات طابع عسكري أساساً، ومصدرها خارجي ومن ثم يجب مواجهتها بتعظيم القوة العسكرية.
- إن مسؤولية تحقيق الأمن الوطني تقع على عاتق الجيوش، وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.
- الأمن الوطني لأي دولة يقاس بمقياس إمتلاكها للقوة العسكرية فكلما كانت ذات قوة عسكرية متطورة كلما زاد ذلك من أمنها الوطني.

3. البعد السياسي للأمن:

و يعني الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، من خلال تنمية قدراتها، وزيادة قوتها الوطنية، و يرتبط البعد السياسي للأمن الوطني للدولة، بمدى تحقيق الديمقراطية فيها فالنظم الديمقراطية تسمح بإنشاء مؤسسات سياسية ذات فعالية، وتؤدي إلى توسيع المشاركة² السياسية، وكذا المساواة بين المواطنين، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الأمن، وسد الثغرات التي يمكن أن تهدده.

4. البعد البيئي للأمن:

يعتبر مشروع الألفية توضيحاً واسعاً وشاملاً للأمن البيئي، بتقديمه مجموعة من الأسباب المتصلة بتعريف الأمن حيث إعتبر الأمن البيئي صمام أمان الأمن العام، ووسيلة هامة و حاكمة في مسألة حقوق

¹ سعد عبيد علوان السعيد، رياض فاضل محمد الفيلي، "الأمن الوطني: دراسة نظرية في الأبعاد والأهداف والمرتكزات"، مجلة المعهد. عدد 15. أكتوبر 2023، ص 117.

² ورقاء محمد رحيم، مرجع سابق. ص 291.

البيئة المستديمة، لإستعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية، إضافة إلى أن الأمن البيئي دليل لأساليب إدارة الموارد الطبيعية، وتدوير المنتجات، والنفايات بطرق تعزز الإستقرار الإجتماعي¹.

5. البعد الإنساني للأمن:

الأمن الإنساني لدى بول هينبيكر يأخذ الأفراد ومجتمعاتهم كمقياس للأمن، و يسلم بأن أمن الدول ضروري لكنه غير كاف لسلامة الفرد ورفاهه، فالتحديات قد تأخذ طابعا عسكريا أو غير عسكري مثل (الحرب داخل الدول، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجريمة و المخدرات) لذا حسب هينبيكر تعتبر سلامة الأفراد، ورفاههم جزءا لا يتجزأ من السلام، والأمن العالميين².

ثالثا: المفاهيم المشابهة

1. المعضلة الأمنية:

هناك العديد من التعريفات المقدمة لمفهوم المعضلة الأمنية، نجد أدبياتها في كتابات: جون هيرز، هربارت باترفيلد، وروبرت جيرفيس حول نظرية المعضلة، ومفهوم المعضلة الأمنية عامة يستخدم للدلالة على البحث عن الأمن في نظام فوضوي، حتى عندما لا تكون لدى أي دولة أي رغبة في مواجهة الآخرين، فلا يمكن لأي دولة أن تكون متأكدة، من أن نوايا الدول الأخرى سليمة³ أو ستبقى كذلك في المستقبل.

¹ مصطفى جزار، "الأمن البيئي و النزاعات الدولية: دراسة تحليلية للعلاقة الجدلية"، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. مجلد 14. عدد 01. 2022، ص 322.

² كريم رقولي، بقرار أبو بكر، "الأمن الإنساني -مقاربة معرفية-"، مجلة طلبة للدراسات العلمية و الأكاديمية. مجلد 06. عدد 01. مارس 2023، ص 1787.

³ دلال عثمانية، "المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية وحدود الإستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة الخليج العربي"، مذكرة دكتوراء. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، 2025)، ص 40.

وشهد عالم ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الدول العاجزة، سواء كمصدر أو محصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، التي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية. ففي غضون ذلك يختفي¹ تحكم الدولة في إقليمها، وتتفني مظاهر سيطرة الحكومة، وإحتكارها لوسائل القهر، والأهم من ذلك هو أن هاته المجموعات المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، وإعتمادها عليها جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة، لكن إذا تصاعدت حدة المعضلة الأمنية المجتمعية فإن نتائجها قد تكون خطيرة، وتمتد من التنافس لإستنفاد موارد نادرة (كالموارد الطبيعية) والمخصصات الحكومية، إلى السعي إلى إزالة الطرف الآخر من الوجود².

2. الهوية المجتمعية:

الهوية في اللغة: حقيقة، أو الشخصية المطلقة المشتملة على صفاته³ الجوهرية، و ذلك منسوب إلى هو. في الإصطلاح: أخذت كلمة الهوية حيزا كبيرا من تفكير الباحثين، وزاد الإهتمام بها في السنوات الأخيرة بظهور عصر الحداثة، إلا أن جميع العلوم تتبنى مفهوما متقاربا للهوية، وأنها جميعا متفقة على أهم شيء في تعريف الهوية، ألا وهي الخصوصية، والتميز على الغير، حتى لو اختلفت الصياغة والمفهوم الخاص حسب العلم المرتبط بها.

في حين الهوية الإجتماعية : هي شعور شخصي وفطري، يضع الأفراد للإنتماء كأعضاء لعدد مختلف من الجماعات، أو المجموعات، والسبب في ذلك هو إحترام وتقدير الذات، من خلال تقدير الآخرين للشيء الذي يقوم به.

3. مجتمع المخاطر:

¹ عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسات العامة"، مجلة دفاتر السياسة و القانون. عدد 05. جوان 2011، ص 106.

² المرجع نفسه. ص، ص، 106، 107.

³ إنعام بنت محمد عقيل، "الأمن المجتمعي في تحقيق الموازنة بين الهوية الدينية والهوية الإجتماعية (دراسة وصفية مقارنة)، المجلة الإلكترونية متعددة التخصصات. عدد 03. ديسمبر 2021، ص 3.

ساهمت تحولات الثورة الصناعية الثالثة، تحت تأثير متغيرات الاعتماد المتبادل، المعقد وتدفق الاتصالات، إلى ترسيخ قيم مجتمع المعرفة، الذي أخذ ينمو جليا مصاحبا لتحول الإقتصاد العالمي إلى إقتصاد قائم على ذات الأساس. إتجهت معه الإهتمامات الأمنية من التمركز حول أمن الدول والمجتمعات، إلى أمن الشبكات، وأمن الشبكات والأسواق، حيث تصبح العملية الأساسية في أي

مجتمع-تحديدا متقدما- هي عملية إنتاج معرفة تفوق أهميتها كل عناصر الإنتاج التقليدية، لذلك هي تحولات إنتقل معها المجتمع، من مفهوم الأمن النسبي ومحصلة الأمن القومي، إلى مجتمع المخاطر، في ظل تعولم الأخطار التي باتت تفكك المجتمع البشري كافة فمجتمع¹ المخاطر هونظرية إجتماعية: تصف إنتاج وإدارة المخاطر في المجتمع الحديث.

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لصراع النفوذ

في هذه الدراسة، يمكننا توظيف مجموعة من المقاربات النظرية، التي تساعدنا في تفسير أسباب، وخلفيات صراع النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران فيالساحة العراقية، وكذلك تحلل الإستراتيجيات، التي يتبعها كل طرف في عملية الصراع. وهناك مقاربات أخرى، تبرز لنا الأضرار والتداعيات، الناجمة عن ذلك الصراع من جهة الأمن المجتمعي، فهذا الأخير الذي تقاوم تدهوره بإنتشار الجريمة، والإرهاب، والعنف، والطائفية، وتدهور مؤشرات التنمية، كلها ملامح تدل على الوضع المأساوي الذي عايشته العراق، ومازالت تعايشه كنتيجة حتمية لاستمرار ذلك الصراع.

أولا:المقاربة الواقعية والواقعية الجديدة:

تعتبر النظرية الواقعية من بين أهم النظريات في العلاقات الدولية، التي شهدها هذا الحقل منذ تأسيسه، وتشتمل هذه النظرية على مجموعة من الإفتراضات² هي:

¹ جميلة علاق، "الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية. عدد 12. (د.س)، ص334.

² خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014، ص - ص 54 - 56.

- الدولة-الأمة: تشكل الوحدة الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية، وتشكل الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.
 - ويفترض أتباعها أن الدولة تشكل وحدة متكاملة، حيث يصر الواقعيون أو أتباع هذه النظرية، أن الدولة تتصرف دائما وكأنها فاعل واحد.
 - تفترض النظرية الواقعية، أن هذه الدولة التي تشكل الوحدة الأساسية، تتصرف بشكل عقلاني، أي أن الدولة-الأمة كلاعب وفاعل في العلاقات الدولية، لها أهداف ومصالح.
 - من بين العديد من القضايا التي تواجه الدولة، الأمن القومي يأتي في قمة هذه القضايا، والقوة العسكرية والسياسية التي عادة يشار إليها بالسياسة العليا، تسيطر على إهتمامات، وأولويات الدولة.
 - العلاقات الدولية تتم في ظل نظام دولي، تغيب عنه السلطة المركزية ويوصف بالفوضوي.
 - الدول تسعى إلى زيادة قوتها النسبية، وليست المطلقة.
- ويرى الواقعيون أن الدول، في الغالب تتضارب في مصالحها¹ إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب، والإمكانات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي ، وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين.
- أما الواقعية الجديدة فهي بحسب ستيفن لامي، تتمحور حول الافتراضات التي تقول بأن الدولتفاعل في بيئة فوضوية، وأن بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الدولة، وأن النظام الدولي الفوضوي و التنافسي يدفع الدول إلى تفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني ، كما ترى أن الدول فواعل عقلانية، تنتقي إستراتيجيتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد، والحد الأدنى من الخسائر، بالإضافة إلى

¹ جيمي دورتي روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (تر: وليد عبد الحي). الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 59.

نظرة الدول إلى بعضها البعض على أنهم أعداء محتملين ومهددين، ويظل البقاء هو الهدف الأسمى في ظل فوضى النظام الدولي¹.

وعليه فالصراع الأمريكي الإيراني في العراق هو: صراع لكسب مناطق النفوذ في منطقة حيوية، بذلك يلجأ الطرفان إلى توظيف كل ما يمتلكان من قوة، وقدرة في المواجهة. لذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام قوتها الناعمة والصلبة، لمحاصرة ووقف النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط عموماً، وفي العراق خصوصاً، وبدورها إيران تبنت إستراتيجية خاصة، لإبقاء نفوذها في العراق، بإعتمادها كثيراً على الروابط المذهبية والدينية، وتأجيج العنف الطائفي بين مكونات المجتمع.

ثانياً: نظرية الإحتواء:

أول من إستعمل تعبير إحتواء بوصفه فكرة فاعلة، تحمل معاني إستراتيجية عسكرية ودبلوماسية، هو جورج كنان عام 1947 في مقالة كتبها في مجلة الشؤون الخارجية، ويمثل الإطار النظري لسياسة الإحتواء على إجراء تحليل شامل لأهداف الإستراتيجية السوفيتية، وتحليل الطرق التي من خلالها ينظر الإتحاد السوفياتي للغرب، الذي يعتبرونه² العائق الرئيسي.

وعليه فهي إستراتيجية ترى: أنه بالإمكان منع ومحاصرة، وإحتواء نفوذ الخصوم دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة. ومع مرور الوقت ستؤدي هذه الإستراتيجية، إلى إسقاط الخصوم من الداخل.

ويمكننا توظيفها في دراستنا إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إحتواء إيران، ووقف تمدد نفوذها من خلال العقوبات، والحصار، والعزل وإثارة الداخل على النظام، وفي المقابل عمدت إيران إلى إحتواء العراق لمحاصرة النفوذ الأمريكي، وذلك بتكريس تواجدها من خلال الميليشيات، والعمل على ربط الإقتصاد العراقي بالإقتصاد الإيراني لخلق التبعية. ومنه ضمان تواجدها في الحياة السياسية، والأمنية العراقية.

¹ منعم خميس مخلف، "الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الإفتراضات والتصنيفات"، مجلة دراسات دولية. عدد 59. 2014، ص 218.

² الوليد أبو حنيفة، "تطور حقل الدراسات الإستراتيجية و النظريات المفسرة له"، المركز الديمقراطي العربي، صدر في 16 ديسمبر 2016، تم تصفح المقال في 25 مارس 2026، على الرابط <http://democraticac.de/?p=41167>.

إن كل هذه السياسات أدت إلى إطالة أمد الصراع الذي دفع ثمنه أمن العراق، وإستقراره وسيادته، فأدى إلى:

- خلق أزمة هوية: إذ تم القضاء على الهوية الجامعة للشعب العراقي، وظهرت هويات بديلا عنها، مما فاقم من حدة الطائفية، وخلق صراع داخلي هوياتي، أدى إلى تفتت المجتمع العراقي.
- وعليه لم يعد الولاء للدولة العراقية، فظهرت ولاءات أخرى تخدم مصالح إيران، والولايات المتحدة الأمريكية.
- أدى غياب السلطة المركزية وعجزها عن أداء مهامها، إلى وجود ميليشيات مسلحة تدين بالولاء لأطراف خارجية، مما ساهم في إنتشار العنف المسلح، والإرهاب وعدم الإستقرار، الذي أدى بدوره إلى تهديد الأمن المجتمعي للعراق.

المبحث الرابع: المقاربات المفسرة للأمن المجتمعي

يمكن الإعتماد في دراستنا، على مجموعة من المقاربات تمكنا، من إبراز تداعيات صراع النفوذ الأمريكي الإيراني، على الأمن المجتمعي العراقي كما يلي:

أولا: المقاربة البنائية:

هناك أربعة إفتراضات تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية هي¹:

- تتخذ البنائية موقعا مغايرا لموقف النظريات الوضعية، من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل: (المصلحة الوطنية، الهوية، والأمن القومي) إذ يرفض البنائيون هذه المفاهيم كما هي معطاة، كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة من غير الدولة.
- يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية إجتماعية، تتضمن مجموعة من القيم والقواعد و
- القوانين، هذه البنية تؤثر على الهوية، والمصلحة للفاعلين.

¹ حنان دريسي، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة مدارات سياسية، مجلد 05. عدد 02، ديسمبر 2021، ص 243.

- البنائية كما يستدل من إسمها، تنظر إلى النظام الدولي على أنه: عملية مستمرة من التفاعل بين الفاعلين، والبناء نفسه.
- لقد قدم أتباع النظرية البنائية مساهمات جادة، في الحوار والجدل الإبيستيمولوجي، والأنطولوجي في العلاقات الدولية.

ولقد أعطى البنائيون أهمية كبيرة للهوية، إذ يعد هذا المفهوم من المفاهيم الهامة، ليس لأنها تساعد في تحديد المصلحة الفاعل فقط، لكنها مهمة أيضا لصناعة السياسة العامة¹ للدولة، بالإضافة إلى ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل والطرق التي تحدد الهوية للفاعل، وكيف تتغير هذه الهوية.

وهذه الهوية التي ترتبط بشكل أساسي بالبنى الثقافية، وأشكال مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وما تؤسس له من معايير اجتماعية وقيمية، تجعل من الفرد يتماهى مع فضائه المجتمعي. كما يجب أن تكون جامعة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين، وموسومة بشكل نسبي من القبول المجتمعي، وحاملة لذلك الوعي الجمعي نحو الذات والكيونة. وبالتالي فإنها تساهم بشكل كبير في دعم كل أشكال الانسجام والسلم الاجتماعيين.²

ويمكن القول من خلال ما سبق: أن مفاهيم مثل الصراع، والهوية، وحتى التهديدات الأمنية، الناجمة عن صراع النفوذ أو حتى الصراع بين هويات متعددة داخل المجتمع الواحد، كلها مفاهيم ليست ثابتة، بل إنها ذات بناء اجتماعي بالتالي، فإن تعرض المجتمع إلى أي صراع خارجي أو داخلي، سيؤدي حتما إلى خلق صراع هوياتي خاصة، إذا كان المجتمع يحتوي على إثنيات مختلفة، أو ربما يستغله أطراف الصراع لتثبيت النفوذ كما هو حاصل في العراق.

وبالعودة إلى دراستنا فقد أدى الصراع بين الولايات المتحدة، وإيران إلى تكريس وتعميق أزمة هوياتية، في الأصل كانت تعاني منها العراق. ولكن هذا الصراع قد فاقم من حداثها، ما أدى إلى إقصاء

¹ خالد موسى المصري، مرجع سابق. ص 213.

² حسان حامي، "الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري بين التنازع الإيديولوجي والتوظيف السياسي". مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية. عدد 29. جوان 2017، ص 54.

الهوية الجامعة للعراق، وأعاد تشكيل هويات بولاءات خارجية، في خدمة المصالح الأمريكية والإيرانية. كل ذلك أضر بالنسيج الاجتماعي، وأدى إلى خلق صراعات طائفية جعلت من العراق رهينة بسياقات تلك الصراعات، وقد وظفت إيران مسألة الهوية الشيعية، والروابط المذهبية لبسط نفوذها في العراق.

ثانيا: الأمننة (مدرسة كوبنهاغن):

لقد عرف كل من ويفر، وبوزان الأمننة¹ للدلالة على فعل خطابي ناجح، والذي عبره يتم بناء فهم تذاثاني في مجموعة سياسية لمعالجة شيء ما على أنه تهديد وجودي، لفهم وحدة مرجعية معينة، للتمكن من اللجوء إلى تدابير إستراتيجية، وإستثنائية للتعامل مع هذا التهديد. بمعنى أنه بمجرد وصف شيء ما، بأنه مسألة أمنية يصبح كذلك. وقد أشار ويفر إلى ذلك قائلا: "يصبح شيء مشكلة أمنية، متى أعلنت النخب أنه كذلك". لقد جاءت مدرسة كوبنهاغن بمفهوم الأمننة بإقرارها أن الأمن ليس ثابتا، بل هو بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، فإضفاء طابع الأمننة على مجال معين من السياسة العامة، يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الإستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي، للفرد، أو الجماعة، أو الدولة، أو الهوية.

إن من الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة، والتي يمكن توظيفها في دراستنا، نجد الأمننة والتي تعني إضفاء طابع التهديد الأمني، على قضايا ليست كذلك في حقيقة الأمر. بفعلا الخطاب الذي تمارسه النخب، وبالعودة إلى دراستنا فقد تم فعلا أمننة مجموعة من القضايا: مثل الإحتجاجات والطائفية، إذ شهدت العراق إحتجاجات تندد بالحالة المأساوية التي وصلت إليها، نتيجة الصراع الأمريكي الإيراني الذي كانت هذه الأخيرة ساحة له من بين ساحات متعددة. فبتم قمع هذه الإحتجاجات بحجة حماية التماسك الداخلي وإستقرار العراق، للتبرير على الخروقات التي ترتكبها الحكومات العراقية.

¹ توفيق بوسني، "مدرسة كوبنهاغن و التحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل". المجلة الجزائرية للأمن و التنمية. عدد 13. جويلية 2018، ص 189.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية إتخذت ما تسميه -بالخطر الشيعي- شماعة، لتبرير تدخلها وبقائها في العراق، وأن صراعها مع إيران إنما هو لحماية العراق، وكذلك توجيه الرأي العام الداخلي والإقليمي بخطر النفوذ الإيراني في العراق. وفي المقابل فقد لعبت إيران على الطائفية، فعمدت النخب الإيرانية على القول بأن الشيعة تتعرض للإضطهاد بسبب السياسات الأمريكية في العراق، وبسبب الإجراءات التي تقوم بها الحكومات العراقية بهذا الصدد، ما يستلزم الدفاع عنهم بالتالي ضرورة بقاءها في الساحة العراقية محاولة تبرير تواجدتها في العراق، وصراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: مقارنة الأمن الإنساني:

ارتبط بزوغ مفهوم الأمن الإنساني¹ في الدراسات الأمنية، بفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث كتلة التحولات المعرفية على مستوى التنظير الأمني، فرضت على الباحثين تعرية مدى خطورة مصادر تهديد أمن الأفراد، لا سيما منها مصادر التهديد ذات الطابع العسكري غير العنيف، وكذلك تنفيذ عدم مواءمة المنظور التقليدي للأمن، من أجل وضع خارطة ملائمة تواجه من خلالها مختلف أنماط التهديدات، هذا من جهة كما كان للحروب والصراعات إبان العقدين الماضيين، وفي أنحاء متفرقة من العالم (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية)، وطرح مشروعات التدخل الإنساني الأثر البين في ولادة مفهوم الأمن الإنساني. ويعرف بول هينبيكر "الأمن الإنساني هو الذي يركز على الأفراد، والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية، وغير العسكرية، إذ يعد أمنوبقاء الأفراد جزء مكمل لتحقيق الأمن العالمي، كما يكملولا يحل محل الأمن القومي".

مما سبق يمكن القول: أن هذه المقاربة ترى أن الإنسان، والفرد هو الغاية والهدف للأمن. بالتالي لا يقتصر تحقيق الأمن الإنساني على حماية الأفراد من الحروب فقط، بل بضمان والإرتقاء بالمستويات الصحية، والإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية للأمن (أبعاد الأمن)، أو ما يسمى بالأمن الشامل. وبالعودة إلى دراستنا نجد أن الصراع الأمريكي الإيراني، قد أدى إلى تدهور الأمن بجميع أبعاده، الصحية،

¹ يوسف أزروال، "الأمن الإنساني بالعراق: دراسة في ضوء نتائج الإحتلال الأمريكي (2003-2011)", مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. عدد 10. جانفي 2017، ص، ص، 385، 386.

والإقتصادية، والبيئية، وحتى المجتمعية. بالنظر إلى إنتشار الأمراض والبطالة، والفقر والنهب والسلب، والإرهاب والعنف، ما أضر بالإنسان العراقي والمجتمع ككل.

خلاصة:

إن هذا الفصل يهدف إلى وضع الإطار المعرفي والنظري لموضوع الدراسة الموسوم : بتداعيات صراع النفوذ الأمريكي الإيراني، على الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003. وذلك بالتعرف على أهم المصطلحات، وتوظيف المقاربات النظرية المناسبة لتبسيط الأفكار، فمعرفة مفاهيم : الصراع، والنفوذ، والمعضلة الأمنية، والأمن المجتمعي، تساعدنا على تحديد موضوع الدراسة بدقة. بغية الربط بين صراع النفوذ الأمريكي الإيراني، وبين التداعيات على الأمن المجتمعي، وكيف أن سياقات و تحولات هذا الصراع قد إمتدت آثارها السلبية إلى الفرد، والمجتمع العراقي. وعليه فلا بد أولاً من معرفة سياقات و تطورات هذا الصراع و الأدوات التي تبناها كل طرف لتثبيت نفوذه، قبل اللجوء إلى أضرار وتداعيات هذا الصراع، و هو ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: الصراع الأمريكي الإيراني على

النفوذ في العراق بعد 2003

تمهيد

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية و تأثيرها على العراق

أولاً: طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية

ثانياً: تأثير العلاقات الأمريكية الإيرانية على العراق بعد 2003

المبحث الثاني: محددات الصراع الأمريكي الإيراني في العراق

أولاً: المحدد الجيوسياسي

ثانياً: المحدد الإقتصادي

ثالثاً: المحدد الإيديولوجي

المبحث الثالث: مراحل تطور الصراع الأمريكي الإيراني في العراق

أولاً: المرحلة الأولى: (2003-2011): المنافسة على النفوذ والتعاون في

آن واحد

ثانياً: المرحلة الثانية: (2011-2014): تصاعد النفوذ الإيراني

ثالثاً: المرحلة الثالثة: (2014-2018): التقارب الأمريكي الإيراني مصلحة

حتمية

رابعاً: المرحلة الرابعة: (2018-2025): المزوجة بين التصعيد والتقارب

المبحث الرابع: الإستراتيجيات الأمريكية الإيرانية للصراع على النفوذ في العراق

أولاً: الإستراتيجيات الإيرانية

ثانياً: الإستراتيجيات الأمريكية

خلاصة

تمهيد

لقد كان الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، البداية إلى دخول العراق في دوامة من الإستقرار في جميع المجالات، ليكون بذلك عرضة للتدخلات الخارجية من القوى الإقليمية والعالمية، التي تسعى إلى السيطرة، وكسب مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، الذي كان ولا يزال محط أنظار القوى العالمية، فكان الصراع الأمريكي الإيراني المثال الأبرز لهذه التدخلات، حيث بات العراق ساحة لتصفية الحسابات وتصادم الإرادات، ليعتمد كل طرف من أطراف الصراع إلى توظيف ما يمتلكه من أدوات، و إستراتيجيات لتحصيل مكاسبه من هذا الصراع، فأصبح العراق رهينة بيد الولايات المتحدة الأمريكية و إيران تارة، و بمآلات ذلك الصراع تارة أخرى.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية و تأثيرها على العراق

أولاً: طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية:

في تقرير أعده أحمد بهي الدين، حول العلاقات الأمريكية الإيرانية و دوافعها، إستعرض أهم الدوافع التي يرى المحللون السياسيون أنها تقف وراء العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، ويمكن القول أن العام 1979 كان فاصلاً بين مرحلتين، شهدت فيهما العلاقات بين البلدين تحولات جذرية كما يلي:

1. العلاقات الأمريكية الإيرانية قبل 1979:

تعود جذور العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى منتصف القرن الثامن عشر، بدأت في شكل تقديم مساعدات صحية وتعليمية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لإيران، ثم بدأت الوفود الدينية الأمريكية في زيارة إيران بالتتابع، وقد تم توقيع أول إتفاقية في شهر ديسمبر عام 1856، وهي عبارة عن إتفاقية صداقة وتجارة. و في عام 1883 أقدم البلدين على فتح السفارات. وباستقرار الوقائع خلال الأعوام الأولى من الحرب العالمية الأولى، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعميق، وتقوية نفوذها في إيران، حتى وصل الأمر إلى درجة مواجهة التحذيرات الفرضية التي تتعلق بسيادة وإستقلال إيران¹.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف شاه إيران، ليكون ذراعها في الشرق الأوسط. فجعلت منه قوة إقليمية تفوقت على غيرها من القوى الإقليمية الأخرى، وعملت على دعم برنامجه النووي لتدعيم قوته، وجعله متفرداً على غيرها من دول المنطقة²، ولم تكن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مقتصرة على نظام الشاه فقط، بل إمتدت إلى رموز من رجال الدين من أتباع آية الله الخميني. فقد أشار الباحث الأمريكي روبرت دريفوس مؤلف كتاب لعبة الشيطان، كيف ساعدت الولايات المتحدة على

¹ عليان محمود عليان، العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017، ص، ص، 98، 99.

² زينة عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، "الصراع الأمريكي الإيراني وأثره في الأمن القومي العراقي"، مجلة قضايا سياسية. عدد 74. سبتمبر 2023، ص 81.

إطلاق العنان للإسلام الأصولي في إيران. ولقد برز التحالف الأمريكي الإيراني في عهد الشاه رضا بهلوي الذي زودته أمريكا بالأسلحة المتنوعة، والدعم السياسي لجعله شرطي¹ الخليج.

وزاد النفوذ الأمريكي في إيران منذ الإطاحة بحكم مصدق فشهدت العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية بين البلدين طوال عقد الخمسينات، والستينات، والسبعينات نجاحا وتفاهما كبيرين. وقام كل من (إيزنهاور، نيكسون، كارتر) بزيارة إلى إيران خلال الأعوام (1959، 1972، 1979)، على التوالي، كما قام وزراء خارجية الولايات المتحدة بعدد كبير من الزيارات لطهران طوال تلك العقود الثلاثة. فأصبح الشاه داعما للولايات المتحدة في المنطقة من خلال إنضمامه إلى حلف بغداد، ولعب أيضا دورا بارزا في مواجهة الاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة².

2. العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد 1979:

أدت الثورة الإيرانية عام 1979 إلى تغييرات نوعية في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ جاءت مصحوبة بنزعات إستقلالية ومعادية للنفوذ الأمريكي، ولعبت العديد من القضايا دورا مهما في وصول العلاقات بينهما إلى مرحلة القطيعة، لهذا وصفت هذه العلاقة بالعدائية إذ قامت في تلك المرحلة على إتهام كل منهما للأخرى برعاية قوى الشر والإرهاب، ووصف الخطاب السياسي الإيراني للولايات المتحدة الأمريكية بالشيطان الأكبر الذي يقف وراء كل الشرور في العالم³.

وأدت الثورة الإسلامية في إيران إلى تغييرات إيديولوجية، حيث تأسست أهدافها على مبادئ رئيسية، تمثلت في الوحدة الإيرانية بين أطياف الشعب، والتأكيد على الدوافع العدائية للدول الأجنبية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، من هذا المنطلق حدد الخميني والقادة الإيرانيون الولايات المتحدة الأمريكية كدولة ذات دوافع أنانية، وهكذا بدأت العلاقات الأمريكية الإيرانية تأخذ منعطفا هاما، فعارض الخميني أي

¹ علي العبيدي، تاريخ الصراع العراقي الإيراني الحديث الطائفية غطاء المشروع الإيراني العراق نموذجا. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016 ص-ص 81-83.

² محمد العربي كريم، "منطقة الشرق الأوسط في ظل تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية (2012-2018)"، مذكرة دكتوراء. (قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2023)، ص، ص، 42، 43.

³ العلاقات الإيرانية-الأمريكية.. الأسس و التحولات، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، صدر في 21 جويلية 2020، تم تصفح المقال في 06 مارس 2026، على الرابط: [https://cis.uobaghdad.edu.iq/\\$p=17531](https://cis.uobaghdad.edu.iq/$p=17531).

علاقات مع أمريكا، واتهمها بالسعي لإستغلال موارد إيران، كما رفضت إيران إستقبال سفير الولايات المتحدة الأمريكية للعمل في طهران، ووفقا للخميني فإن كل مشاكل إيران تأتي من أمريكا.

بلغت هذه العلاقات المتوترة ذروتها عام 1979 وتحديدا في 04 نوفمبر، حيث إستولى الإيرانيون على السفارة الأمريكية في طهران، وتم أسر ما يقرب من سبعين مواطنا أمريكيا، جاء هذا الفعل ردا على قبول الرئيس كارتر للشاه في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للعلاج من السرطان، و إستمرت¹ أزمة الرهائن 444 فكان الخميني يدعم هذه الخطوة لأنه في إعتقاده أن السفارة الأمريكية كانت تعمل على إفشال الثورة.

إن من أهم الأحداث التي أعادت رسم العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية في إيران، تتمثل في أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران، حيث قام مجموعة من الطلاب بإحتجاز جميع الموظفين والدبلوماسيين فيها كرهائن، وعلى إثر هذه الأزمة سعت الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة كارتر لحل الأزمة بالعديد من الوسائل والأساليب، وفي نهاية المطاف عقدت السلطات في إيران صفقة سرية مع إدارة ريغان لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في إيران ولبنان، قضت هذه الصفقة بالإفراج عن ما يقرب من 07 مليارات دولار من الأموال الإيرانية التي جمعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الثورة الإيرانية².

وبتولي بيل كلينتون مسؤولية الرئاسة منذ 1993 ورثت إدارته مجموعة من الملفات الصعبة والشائكة، ومع صعود التيار الإصلاحي إلى سدة الحكم في إيران عام 1997 بقيادة محمد خاتمي، شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية تطورا ملحوظا إشتملت على رسائل، وإشارات حملت في مضمونها رغبة إيران في إحداث إنفراجة في العلاقات الثنائية³.

أما في فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن بداية من 2001 عمدت الإدارة الأمريكية في هذه الفترة إلى تضخيم التهديد الإيراني، والسبب الحقيقي وراء التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، هو الوضع المتأزم في العراق، فالولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن تقوم بدور مساعد على تطبيق الخطة

¹ محمد العربي كريم، مرجع سابق. ص 43.

² عليان محمود عليان، مرجع سابق. ص، ص، 129، 130.

³ صدام بن خدة، "تغير الإدارات الأمريكية وأثره على الإستراتيجية الأمنية تجاه إيران 1979-2016م"، مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، 2018) ، ص، ص، 22، 23.

المرسومة والمتغيرة كل حين في الساحة العراقية. والموضوع الآخر هو المشهد الفلسطيني، الذي يشهد إصرار من إدارة بوش الابن على إيجاد حل له، وتحول الملف النووي إلى شد وجذب تبدو تداعياته خطيرة على المنطقة، والمواجهة الإقليمية بين الولايات المتحدة وإيران في أوج تفاعلاتها، وخيار المفاوضات والدبلوماسية أصبح أفقها ضيقاً، وأصبحت لغة التهديد والتصعيد واللجوء¹ إلى الخيارات العسكرية هي اللغة الأكثر تناولاً وتداولاً، ويبقى السؤال:

- هل الصراع الأمريكي الإيراني هو صراع على الملف النووي؟ أم صراع على بسط النفوذ في الشرق الأوسط؟.

وعندما تولى أوباما الحكم في 2009، بدى أن إستراتيجيته تقوم على التعايش مع إيران الإسلامية والإعتراف بها كقوة إقليمية، مادام أن إيران أزالَت الغموض بخصوص برنامجها النووي، ومادامت إلَتمت بالخطوط الحمراء الأمريكية الخاصة بعدم إمتلاك السلاح النووي. وبدون أدنى شك ستستمر إيران لتكون في قلب القضايا الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وفي أثناء الولاية الثانية للرئيس أوباما، الذي كان ولا يزال يرغب في مواصلة الضغوط الدبلوماسية، عن طريق التناوب بين المناورات العسكرية في منطقة الخليج العربي، والعقوبات الإقتصادية وإستمرار المباحثات متعددة الأطراف بين إيران والدول خمسة زائد واحد².

وعلى هذا الأساس تم التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة في 2015، ووضعت الخطة قيوداً على برنامج إيران النووي لا سيما فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم، لمدة تتراوح بين 10 إلى 15 عاماً، ويتضح مما سبق أن سياسة إدارة الرئيس أوباما تجاه إيران، تنطلق من فلسفة سياسية قائمة على أساس عدم عزلها، لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من العداء مع السلطة الإيرانية، وإلحاق ضرر كبير مع

¹ شريفة كلاع، "العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكرة ماجستير. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام)، جامعة الجزائر 2010، 3، ص 64 .

² عبد الحميد العيد الموسوي، "العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس أوباما"، مجلة العلوم السياسية. عدد 49. 2015، ص، ص، 106، 107.

الشعب الإيراني. وبالمقابل فقد يؤدي التعامل معها إلى حدوث تغييرات تدريجية، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى إنهيار النظام أو إنتهاج سياسات أكثر اعتدالا¹.

ومع إستمرار ظاهرة التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية، فإن إدارة ترامب أسهمت في تشكيل العلاقات الأمريكية الإيرانية على نحو مختلف، عن المسارات المتعددة للإدارات الأمريكية السابقة. إحتلت هذه العلاقة الأسبقية الأولى في سلم أولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، منذ تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك إرتكزت إستراتيجيته على جعل إيران تشكل خطرا دائما وفق رؤية إدارته² ويمكن تحديد ملامح الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران في³:

- الوقوف الأمريكي أمام المحاولات الإيرانية، لدفع منطقة الشرق الأوسط لحالة عدم الإستقرار والسيطرة عليها.
- إعادة النظر في الإتفاق النووي مع إيران، لأنه إتفاق كارثي على حد وصف ترامب فلا بد من إلغاء الإتفاق أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله، لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضر بمصالح وأمن إسرائيل بشكل مباشر مع ضرورة حرمان إيران من أي وسيلة لإمتلاك سلاح نووي.
- محاربة تمويل الإرهاب، عبر سياسة مواجهة مع إيران من خلال صياغة إستراتيجية للحرب ضد داعش، والربط بإستراتيجية موازية تستهدف الحد من نفوذ إيران، عبر فرض مزيد من العقوبات و معالجة مسألة الصواريخ الباليستية، بالإضافة للعمل مع الحلفاء وتفعيل التحالفات التقليدية و الإقليمية لمواجهة النشاط الإيراني⁴ في المنطقة وتحبيده.

¹سرحان ضاري حمادي الحمداني، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران منذ 1991"، مجلة دراسات دولية. عدد 07، أبريل 2024، ص 8.

² محمد العربي كريم، مرجع سابق. ص 60.

³فادي جمعة، العلاقات الإيرانية الأمريكية و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط. فلسطين: دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، 2019، ص 89.

⁴المرجع نفسه.

ولقد أبدت إدارة بايدن في أولى أيامها إنفتاحها على إحياء الإتفاق النووي، بعد أربع سنوات من العقوبات المتواصلة التي فرضها ترامب على طهران، وإنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاق النووي، لكن كان مشروطا بإدخال تعديلات تتناول موضوع الصواريخ الباليستية والتدخلات الخارجية الإيرانية¹.

ثانيا: تأثير العلاقات الأمريكية الإيرانية على العراق بعد 2003:

بعد أحداث عام 2003 أصبح العراق ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وكل من هذه القوى المتصارعة ترغب في إستغلال المميزات التي يمتاز بها العراق، من أجل تحقيق مواضع قوة لإلحاق هزيمة بالطرف الآخر، إلا أن نتيجة هذا الصراع أخذ ينعكس على الوضع العام للعراق ويكون تأثيره سلبا، إذ تمس أكثر الأوضاع التي تمثل عامل قوة وإستقرار لأي قوة، ومحاولة هذه القوى المتصارعة التأثير في إستقرار هذه الأوضاع لصالحها، وهذه الأوضاع تتمثل في الآتي²:

1. التأثير في الوضع السياسي:

من خلال التأثير على العملية السياسية، ومنع إتخاذ أي قرار سياسيوثر في أهداف الطرفين ومصالحهم في العراق، والحيلولة دون فشل العملية السياسية التي أوجدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك تعمل هذه الأخيرة على ضمان إستمرار التواصل والتقارب السياسي الأمريكي العراقي، وضمان بقاء إستمرار القوات الأمريكية فيه والتعاون الأمني والإستخباراتي، فضلا عن الإهتمام بالجانب السياسي والدبلوماسي الأمريكي في العراق، كما أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إضعاف العراق سياسيا وإقتصاديا وأمنيا، فتح الباب أمام المنافس الإقليمي الآخر ألا وهو إيران في إبراز تأثيرها في المشهد السياسي فيه، من أجل ضمان مصالحها وإستقرار أمنها، لاسيما بعد إزاحة النظام السياسي السابق الذي كان يمثل تهديدا ومنافسا قويا على مصالحها ونفوذها في المنطقة، ف كلا الجانبين يحاولان التأثير في وحدة القرار السياسي، للحيلولة دون إصدار قرار يؤثر في مصالحهما فيه، وأخذ مسؤولية القرار. فالصراع

¹ أنور إسماعيل خليل، "موقف إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن من الملف النووي الإيراني"، مجلة قضايا سياسية. عدد 74. سبتمبر 2023، ص 234.

² فرات علي حسين، "العراق والصراع الأمريكي الإيراني (التأثير، والتأثر)"، مجلة العلوم السياسية. عدد 64. ديسمبر 2022، ص 325.

الأمريكي الإيراني أشبه بحرب باردة جديدة، من خلال إدخال العراق فيه في إطار التأثير في المشهد السياسي¹.

إن إيران دولة ذات شأن إستراتيجي مؤثر، تمتلك من الإمكانيات والموارد المادية والسياسية، ما يؤهلها للإضطلاع بأدوار إقليمية ودولية، سعت ومنذ قيام الثورة الإسلامية إلى بناء قوتها الذاتية، ولقد أدى الإحتلال الأمريكي للعراق في 2003 إلى التوظيف الفعلي لهذه القوة، والرافعة الحقيقية لبداية التغلغل الإيراني في العراق والمنطقة، مستغلة موقعها الجيوبوليتيكي المتميز إلا أن مرحلة الانسحاب الأمريكي من العراق، وظهور داعش بعد 2014 عكست زيادة مظطردة في النفوذ الإيراني وزيادة تدخله و تأثيره على مفاصل الحياة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية داخل المجتمع العراقي².

2. التأثير في الوضع الأمني:

هو الآخر لا يقل أهمية وتأثرا عن الوضع السياسي الذي شهده ويشهده العراق، من جراء الصراع الأمريكي الإيراني، فكلا الطرفين يسعيان للتأثير في بعضهما من خلال استغلال الوضع الذي يمر به العراق، وما يشهده من توترات وأحداث أمنية، فهذا المشهد يحمل في طياته العديد من المتغيرات، ويمكن تسليط الضوء عليها من خلال الآتي³:

- أصبحت إيران قلقة بعد إحتلال العراق من الولايات المتحدة، والذي عارضته منذ البدء ليسدفاً عن النظام العراقي السابق، لأنها تدرك جيداً أن القوات الأمريكية بقربها هو تطويق لها.
- عملت إيران لمواجهة هذا الخطر بأن يكون لها دوراً أمنياً في العراق، لتقليل التأثير في الدور الأمريكي، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة منها للتقليل والحد من النفوذ الإيراني

¹ المرجع السابق. ص، ص، 325، 326.

² محمد كاظم عباس المعيني، "الخلاص الأمريكي الإيراني وتداعياته على العراق بعد عام 2003"، مجلة العلوم السياسية. عدد 62. ديسمبر 2021، ص 381.

³ فرات علي حسين، مرجع سابق. ص 328.

- عملت إيران لمواجهة هذا الخطر بأن يكون لها دوراً أمنياً في العراق، لتقليل التأثير في الدور الأمريكي، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة منها للتقليل والحد من النفوذ الإيراني على شئ العديد من الضربات الجوية على القطاعات الأمنية وقطاعات الحشد الشعبي.

المبحث الثاني: محددات الصراع الأمريكي الإيراني في العراق

إن الحديث عن محددات الصراعات الدولية والإقليمية، ينطوي على معرفة أهم العوامل والمتغيرات التي يمكن أن تساهم في نشوء تلك الصراعات وكذلك تطورها. وفي موضوع الصراع الأمريكي الإيراني نجد مجموعة من المحددات ساهمت في نشوء وتطور هذا الصراع كما يلي:

أولاً: المحدد الجيوسياسي:

تعتبر العراق من الدول ذات الموقع الجغرافي الإستراتيجي المهم، إذ يقع في قلب العالم العربي و منطقة الشرق الأوسط، وكذلك يحتل موقعا إستراتيجيا في الجناح الغربي من قارة آسيا، تبلغ مساحة العراق حوالي 438052 كلم مربع مما يمنحه مكانة متقدمة من حيث المساحة مقارنة بالعديد من الدول العربية، ويتخذ العراق شكلا شبه منحرف يمتد من الشمال إلى الجنوب على مسافة تزيد عن 1000 كلم، وتحده ستة دول هي تركيا شمالا، إيران شرقا، سوريا والأردن غربا، والسعودية والكويت جنوبا، ما جعله دولة حبيسة جزئيا ذات أطراف مفتوحة على محاور برية متعددة¹.

1. الأهمية الجيوسياسية للعراق بالنسبة لإيران :

حظي العراق من الناحية الإستراتيجية بأهمية بالغة في الجيوبوليتيك الإيراني، نظرا للعامل الجغرافي ونعني به الجوار الجغرافي، ولعل حتمية الجوار تعتبر من الثوابت الجغرافية التي لا يمكن لصناع القرار فيها من تجاوز هذه الحقيقة، فموقع العراق من الناحية الجيوبوليتيكية يعد إمتدادا جيوبوليتيكيا هاما لإيران في ضوء جميع الإستراتيجيات العالمية، إذ يشترك العراق مع إيران بحدود برية وبحرية تصل إلى نحو

¹ جعفر صادق هادي الأعرجي، "الأهمية الإستراتيجية لموقع العراق وفق النظريات الجيوسياسية العالمية"، مجلة كلية التربية. مجلد 61. عدد 61 . نوفمبر 2025، ص 360.

1300 كلم. وبضوء مزايا الموقع الجغرافي فإن هذا يشكل وفق الأدبيات¹ الجغرافيا العسكرية، عمقا إستراتيجيا طبيعيا لإيران، أما من ناحية العامل الأمني، فقد لعبت العراق دورا مهما فيما يتعلق بأمن إيران، كما شكل على الدوام منافسا إقليميا وإستراتيجيا لها. ويروي جورج فريدمان أن هذه الحقيقة التاريخية قد رتبت في إدراك صانع القرار الإيراني قناعة، مفادها أن أي مكاسب إقليمية يحصل عليها لا بد وأنها ستكون على حساب المصالح والطموحات الإيرانية في الخليج العربي.

2. الأهمية الجيوسياسية للعراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تتبع أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية² من كونه، يتوسط المنطقة الممتدة من تركيا في الشمال الغربي، وحتى بحر العرب في الجنوب الشرقي، وتحكمه في المنطقة التي تفصل الخليج العربي عن روسيا، لذلك تميز بالأهمية الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وتتوضح هذه الأهمية من خلال ما أكدته صانع القرار السياسي الأمريكي بروس رايدل، والمساعد الخاص للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون لشؤون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، في تصريح له أمام جماعة يهودية قائلا: "إن الأسباب التي جعلت العراق مهما على هذا الحد للولايات المتحدة الأمريكية، والمنطقة، والعالم بأسره، أنه يتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي، إذ يقع على حدود إيران، وتركيا، وسوريا، والأردن، والمملكة السعودية، والكويت. هذه الأهمية الجغرافية الإستراتيجية مازالت اليوم كما كانت في الماضي".

ويعد العراق من المناطق المهمة والحيوية في الإستراتيجية الأمريكية، وذلك لموقعه الجيوبوليتيكي في قلب الشرق الأوسط، وسيظل العراق نقطة إهتمامها وإهتمام باقي الدول الإقليمية لعقود طويلة، وتتضح أهمية موقع العراق الجغرافي (الجيواستراتيجي) للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الآتي³:

- الإستفادة من الموقع الإستراتيجي العراقي المتميز، فالعراق يحتل ثاني موقع من ناحية الأهمية الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بعد مصر، فهو نقطة إلتقاء إستراتيجية بين منطقة الخليج وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

¹ هبة غربي، "التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ سنة 2003"، مجلة مدارات إيرانية. عدد 04. جوان 2019، ص 115.

² مينا عدنان عبد الأمير حميد، "الموقع الإستراتيجي للعراق وأهميته في الشرق الأوسط دراسة في مشروع طريق التنمية"، مجلة حمورابي للدراسات. عدد 56. 2025، ص، ص، 223، 224.

³ فرات علي حسين، مرجع سابق. ص، ص، 314، 315.

- الجوار الجغرافي للعراق والمتمثل في إيران، يكسب أهمية خاصة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، عن طرق ممارسة التهديد المباشر لنظام الحكم فيها.
- الموقع الجيوإستراتيجي للعراق موقعا متميزا وفريدا في المنطقة، إذ أن الهيمنة على العراق ستؤدي إلى تغيير حاسم في خريطة المنطقة، وإلى توزيع جديد في ثرواتها البترولية، وتغيير نظام حكمها يعد خطوة مهمة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط.
- وفقا لنظرية الدومينو، فإن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يتيح لها إمتلاك قدرة أكبر على مواجهة وإحتواء الدول المعادية وغير الصديقة لها ومنها إيران.

ثانيا: المحدد الإقتصادي:

يعتبر العامل الإقتصادي من بين العوامل والمحددات الحاسمة في نشوء، وتطور الصراع الأمريكي الإيراني منذ الإحتلال الأمريكي لها في سنة 2003، وخاصة النفط ، وظل هذا العامل محركا للصراع حتى بعد إحتلال العراق.

أما بالنسبة إلى الإهتمام الأمريكي بالعراق كحالة خاصة، فيعود إلى سياسة العراق في سوق النفط والتي مثلت تاريخيا، عقبة أمام الإستراتيجية الأمريكية في سوق النفط، فقد عمل العراق على الوقوف دائما في صف الصقور بين الدول المصدرة للنفط وداخل منظمة الأوبك، وعمل دائما على رفع أسعار النفط لضمان عائد عادل للدول المصدرة للنفط¹.

1. أهمية العامل الإقتصادي العراقي في التوجهات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية:

¹ مليكة قادري، الحرب العادلة من الفكر الأوغسطيني إلى البيت الأبيض دراسة في مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد 09/11. باتنة: دار جودة للنشر والتوزيع، 2023 ، ص 204.

إن تلك الأهمية تركز على النفط، والذي يعد هدف إستراتيجي¹ في التوجهات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، لكونه يعد سلعة إستراتيجية مهمة، لم يجد العالم بديلاً لها وأهميته في تزايد مستمر، ولهذا السبب جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى النفط بوصفه مورداً حيوياً للحفاظ على الإستقلال الإقتصادي، وهذا ما جعل تدخلاتها العسكرية في العراق أو في باقي مناطق الخليج العربي والعالم، تحكمها الإرادة السياسية الأمريكية من أجل التحكم بإنتاج النفط العالمي مستقبلاً، وتتمثل أهمية نفط العراق في الإستراتيجية الأمريكية في:

- تكلفة إنتاج برميل النفط لا تتجاوز دولارين، فيما تكلفته التشغيلية في الولايات المتحدة تقدر بـ 8،14 دولار، وفي الحقول البحرية ما بين (60 و 70) دولار، هذا ما جعل النفط العراقي على وجه الخصوص، والنفط في المنطقة بصورة عامة سلعة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.
- نسبة إنتاج الولايات المتحدة من النفط، لا يتناسب مع إستهلاكها إليه.
- السيطرة على منابع النفطية لاسيما العراقية منها، سيجب لها التحكم بأسعار النفط.
- إنخفاض تكلفة إنتاج النفط العراقي، وسهولة إستخراجه.
- ضمان بقاء التواجد العسكري الأمريكي في العراق والمنطقة، والذي يتيح لها الإستمرار والتحكم في منابع النفط، والذي يعد في الوقت ذاته خطر يهدد الجانب الأمني الإيراني، من إستمرار التواجد العسكري الأمريكي هناك.

إن العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية، والعراق متشابكة في أبعادها الأمنية، والسياسية، والإقليمية، في حين أن العلاقات الإقتصادية والتجارية من المجالات التي تجمع البلدين الجارين معاً، إذ أصبح العراق أهم شريك تجاري لإيران بعد الإطاحة بالرئيس صدام حسين في عام 2003، ومنذ ذلك الحين إزداد التبادل التجاري السنوي بين إيران والعراق. وفي الواقع يعرف العراق بأنه أحد أهم مراكز الإستثمار في العالم، لذلك فإن توسيع العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية مع العراق له أهمية إستراتيجية في سياسات إيران الأمنية، والإقليمية، والدولية، ولتوضيح الموضوع يمكن القول أن حجم تجارة إيران مع

¹ فرات علي حسين، مرجع سابق. ص، ص، 319، 320.

العراق أكبر من الحجم الإجمالي لتجارة إيران مع تركيا، وأفغانستان، وباكستان، كما أن قيمة تجارة إيران مع العراق تبلغ عشرة أضعاف تجارة إيران مع الاتحاد الأوروبي¹.

2. أهمية العامل الإقتصادي العراقي لدى الجانب الإيراني:

يظهر من خلال العمليات التجارية المتبادلة، إذ تشير الإحصائيات إلى بلوغ قيمة التبادل التجاري إلى 5 مليار دولار عام 2011، إذ قامت إيران بتصدير عدة مواد للعراق ومنها: الإسمنت، الزيوت الخفيفة، السيارات، الجرارات الزراعية، قضبان الحديد والصلب، وغيرها، وهذا يبين سبب الإندفاع الإيراني نحو إقامة علاقات إقتصادية مع العراق، والمحاولة للإنفاف على العقوبات الأمريكية والأوروبية على إقتصادها، والتي بسببها تكبدت إيران خسائر إقتصادية كبيرة².

إن أهمية العامل الإقتصادي لدى الجانب الإيراني لا تقل عن الأهمية الجغرافية، وذلك لما تمتلكه من مقدرات جعلته بلدا منافسا لها، ومحل أطماع العديد من الدول الإقليمية والدولية، فهي مخزون نفطي هام يضاف للثروة النفطية الإيرانية لتصبح الحصيلة ثروة نفطية هائلة في أيدي الإيرانيين، حيث يمتلك العراق ثاني أكبر إحتياطي نفطي في العالم بعد السعودية في مساحاته المكتشفة، هذا الإحتياطي³ الهائل يشكل لإيران منافسة كبيرة في مجال النفط بالعالم عموما والشرق الأوسط خصوصا، وإلى جانب النفط يمتلك العراق إحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، فسيطرة إيران التي تمتلك ثاني أكبر إحتياطي في العالم على الإحتياطي العراقي، ورقة إقليمية تلعب بها مع دول إقليمية منافسة لها مثل تركيا، كما يعتبر العراق سوقا مهمة لتصريف المنتجات الصناعية والغذائية⁴.

ثالثا: المحدد الإيديولوجي:

¹ علي نجات، العلاقات الإقتصادية بين إيران والعراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2021، تم تصفح المقال في 08 مارس 2026، على الرابط: <http://www.bayancentre.org/wp-content/uploads/2022/01/9ygv2.pdf>

² فترات علي حسين، مرجع سابق. ص، ص 320، 321.

³ بدير محمد الهادي، "الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (2003-2015)" مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016)، ص، ص 55، 56.

⁴ المرجع نفسه. ص 56.

يقصد بالعامل الإيديولوجي: القبول القيمي من بعض الأفراد بما تطرحه إيران من إيديولوجيا عقائدية، يقابله مجموعة أخرى من الأفراد يؤيدون ما تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية من أفكار و إيديولوجيات، في مواجهة النفوذ الإيراني. والوضع هنا أشبه بفريقين أو مجموعتين كل منهما يؤيد ما يطرحه طرفي النزاع، من إيديولوجيات تخدم في المحصلة النهائية أهدافهم ومصالحهم، وتضر بطبيعة الحال بوحدة العراق وأمنه وإستقراره¹.

وفي الحالة الإيرانية نجد أن البعد الإيديولوجي كبير التأثير في الساسية الخارجية، وهذا ما يجعل صانع السياسة الخارجية أسيرا لهذا البعد عند إتخاذ القرارات، إلى جانب تأثر العلاقات والتحالفات السياسية الإيرانية بهذا المحدد، وينعكس ذلك على سلوك النظام السياسي في تعامله مع الواقع الدولي، مستندا في كثير من الأحيان إلى مرجعياته الإيديولوجية².

وتهتم إيران بشكل كبير بالبعد الديني المذهبي، بصورة حكمت سياستها وعلاقتها مع الأحزاب، و الحركات السياسية المسلحة، لاسيما تلك التي تؤمن بولاية الفقيه. وفي المقابل تعتبر القوى والأحزاب الإسلامية ذات الانتماء الشيعي إيران بعدا وعمقا إستراتيجيا لها، و لنشاطها، الأمر الذي إستطاعت إيران إستثماره للتأثير عليهم بتقديم نفسها بأنها حامية المذهب، ومصدر للفتاوى³ التي ينساق إليها قطاع كبير من الشيعة في العراق، فأعتمدت إيران على تأجيج الصراع العقائدي في العراق لضمان كسب شيعته لاسيما من الشباب الثوري المتحمس الذي يعاني في الوقت نفسه ظروفًا إقتصادية صعبة، ليجد ما يطمح إليه في صفوف الجماعات المسلحة التابعة لأحزاب سياسية، ولأنها بالدرجة الأولى للمرشد الأعلى في إيران.

افرات علي حسين، مرجع سابق، ص 321.

² بكر البدور، "مستقبل النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية"، مجلة رؤية تركية. ربيع 2019، ص 104.

³ معمر فيصل خولي، "التغلغل الإيراني في العراق الدوافع، الأشكال، وأدوات التأثير"، مركز الروابط للبحوث والدراسات

الإستراتيجية، صدر في 11 يونيو 2016. تم تصفح المقال في 04 مارس 2026، على الرابط: <http://rawabetcentre.com/archives/27905..>

كما أن الأمر لا يقتصر على إيران فقط في تبنيها لمجموعة من الأفكار الإيديولوجية والعقائدية كأسس لعقيدتها الإستراتيجية وموجه لسياساتها الخارجية فالولايات المتحدة الأمريكية هي أيضا تتبنى أفكارا ترى أنها مناسبة لمواجهة إيران في العراق والحد من نفوذها من قبيل نشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب و الإعتماد على القوة الناعمة. وتعد القوة الناعمة من بين المصادر المهمة لقوة الدولة والتي تم التركيز عليها بعد دراسة **جوزيفناي** بعنوان " القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية" والذي فيها أراد إيصال رؤية مضمونها أن التركيز على القوة العسكرية في الوصول إلى هدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة منذ 2001 يمكن أن يأتي بنتائج عكسية وإن الأنجع بحسبه والأكثر تأثيرا هو بالتركيز على مقومات تتمتع فيها الولايات المتحدة الأمريكية بمزايا كبيرة، وإستخدامها لا يؤدي إلى تطورات سلبية على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأسماءها القوة الناعمة¹.

وبهذه الفكرة ترى أنه بالإمكان مواجهة النفوذ الإيراني عن طريق زيادة الإهتمام بالدولة العراقية و تقديم النموذج الديمقراطي الأمريكي كبديل عن النموذج الإيراني الذي بحسبها أنه نموذج يؤسس للإرهاب والعنف ولذلك عملت الولايات المتحدة على بناء الدولة العراقية على أسس ديمقراطية وقدمت لها كل أشكال المساعدات والدعم ماديا ومعنويا. وبالرغم من التباعد بين المصطلحين الإرهاب والديمقراطية إلا أتهما يؤثران، ويتأثران ببعضهما البعض، فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أضحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر إهتماما وتركيزا على نشر القيم والممارسات الديمقراطية² إنطلاقا من قناعتها بأن نشر الديمقراطية سوف يقلل من فرص إنتشار الجماعات الإرهابية، لهذا عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على الربط بين نشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، فضلا عن كون الولايات المتحدة تعتبر نفسها حارسة الديمقراطيات في العالم.

ولذلك فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية، على تضيق الخناق على إيران في العراق إعتامدا

¹ إيناس مجبل دليان، " إستراتيجية القوة الناعمة في السياسة الخارجية-دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة مركز دراسات الكوفة. مجلد 79. عدد 79. ديسمبر 2025، ص 766.

²ؤثام محمود سليمان النجار، "التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001-2008م)". مذكرة ماجستير (برنامج العلوم السياسية، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012)، ص 125.

على الترويج بالديمقراطية، ومكافحة الإرهاب حيث كانت ترى في النفوذ الإيراني ضد الديمقراطية، ولحماية هذه الأخيرة فلا بد من إقصاء إيران، ونفوذها في العراق بالتعاون مع الدولة العراقية.

المبحث الثالث: مراحل تطور الصراع الأمريكي الإيراني في العراق

يعد الصراع الأمريكي الإيراني سمة العلاقات البارزة بين البلدين، فمنذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979 تغير مسار العلاقات بين البلدين، مع مجيء قيادة جديدة في إيران تحمل من الأفكار والمبادئ الإيديولوجية ما يتنافى مع السياسة الأمريكية والغربية، والتي جعلت منهم عدولا بد من التصدي له، ووقف سياسته التي تقوم على إستغلال الدول الضعيفة والسيطرة عليها وإستنزاف مواردها، من أجل تحقيق أهدافها كما كانت تفعل مع إيران قبل ثورة عام 1979، ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات بين البلدين في تطور مستمر¹.

أولا: المرحلة الأولى: (2003-2011): المنافسة على النفوذ والتعاون في آن واحد²:

إتسمت علاقات إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو أفغانستان في 2001 وغزو العراق في 2003، بسمتي المنافسة على النفوذ والتعاون في آن واحد، ولم يكن إسقاط نظامي طالبان وصادم حسين المعروفتين بعلاقاتهما غير الودية مع إيران، ليحدث لولا التدخل الإيراني المباشر إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وإستبدالهما بنظامين يتوافقان مع السياسات الإيرانية العليا تماما، هذا الإستبدال جعل من العراق دولة تابعة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في نفس الوقت، وهو ما أهل إيران إلى أن تكون لاعبا مؤثرا في العراق والإقليم معا، وفاعلا فيما يتعلق بالإستقرار الإقليمي.

وبلغت أعلى مراحل التنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ضمن المسعى الأمريكي في حربها الكونية على الإرهاب، ولم يكن الرئيس محمد خاتمي العاتب على الإدارة الأمريكية لعدم وفائها بالتزاماتها تجاه إيران لموقفها من غزو العراق، لم يكن هذا أقل

¹ زينة عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، مرجع سابق. ص 81.

² رائد الحامد، "التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله"، المعهد المصري للدراسات، صدر في 24 أبريل

2019، تم تصفح المقال في: 02 مارس 2026 على الرابط:

<https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%a7>.

صراحة من نائبه للشؤون القانونية **محمد علي أبطحي** الذي قال في ختام أعمال مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل، في 15 جانفي 2004 الذي نظمه مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية في أبو ظبي "إن إيران قد تمكث لإسقاط أفغانستان، والعراق".

وكان إسقاط نظام **صدام حسين** وإضعاف العراق، ومحاولة الهيمنة عليه هو هدف إستراتيجي مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ولذا سارعت إيران إلى تقديم كل التسهيلات الممكنة لتحقيق هذا الهدف، عندما تأكدت من نوايا الولايات المتحدة من إحتلال العراق، حيث سمحت إيران لتنظيمات المعارضة العراقية المتواجدة على أراضيها والمتعاونة معها، بالتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدفها المشترك فحضرت المعارضة الشيعية المتحالفة مع إيران، كل اجتماعات المعارضة التي تمت تحت رعاية أمريكية في لندن، وأربيل، وبغروت وغيرها، بهدف توزيع الأدوار في عملية الغزو، وما بعد الإحتلال، كما قامت ميليشيات المعارضة المسلحة الموجودة في إيران بدور مهم في توحيد المعارضة، والتعاون مع قوات الإحتلال أثناء الغزو وبعده. وبدورها قامت إدارة الإحتلال الأمريكي البريطاني، بتقديم كل التسهيلات لتمكين التنظيمات والميليشيات الموالية لإيران من التحكم في السلطتين التشريعية، والتنفيذية، وخاصة الأجهزة الأمنية الجديدة، وبعد إحتلال العراق ساهمت إيران في ترسيخ عملية سياسية، تضمن سيطرة حلفائها وأصدقائها من التنظيمات والأحزاب الشيعية والكردية على السلطة، مع إستبعاد الطائفة السنية عن أداء دور حقيقي في السلطة الجديدة، كما عملت على إيجاد ميليشيات متعددة تتبادل الأدوار، لخلق عدم الإستقرار والفوضى لكي تبقى العراق ضعيفة، وتحت تأثير النفوذ الإيراني¹.

1. الأزمة الطائفية في العراق بعد 2003:

مع سقوط نظام صدام حسين وشيوع الفوضى² وغياب الأمن، لجأ العراقيون إلى الإحتماء بعشيرتهم و طائفتهم، فزاد لدى أغليبيتهم الإلتواء الديني، و لما كان الإسلام السياسي في العراق هو إسلام مذهبي طائفي، فقد صارت الهوية الطائفية أساسا للتعبئة السياسية لقطاعات عريضة من الجماهير التي

¹ علي العبيدي، مرجع سابق، ص، ص، 86، 87.

² أحمد عبد الحافظ فواز، "العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق"، المجلة العربية للعلوم السياسية. العددان 48،

49 . مجلد 01. خريف 2015، ص 131.

معظمها من الشرائح الفقيرة التي تزايدت خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية على العراق، ولما كان العراقي عاني عدم إستقرار هويته الوطنية وتعدد مجتمعاته الطائفية، فإن التدين السياسي قاد إلى طائفية سياسية إستخدمت للحشد والتعبئة، لذلك لم تجد بعض قيادات العراق حرجا في أن تستخدم خطابا طائفيا في أوقات الأزمات، مثلما فعل **نوري المالكي** في ديسمبر 2013، في مؤتمر صحفي عندما وصف حينها الإستعدادات العسكرية لمواجهة التمرد في الأنبار، أنها معركة بين أنصار الحسين، وأنصار يزيد.

2. الحرب الأهلية: (2006-2008)

في 22 فبراير 2006 وقع إقتتال أهلي طائفي، بفعل الانفجار الكبير الذي دمر ضريحي الإمامين **علي الهادي**، و**حسن العسكري** في سامراء، واتهم به كوادر من تنظيم القاعدة، فسر إستهداف المرقد هجوما على الطائفة الشيعية جمعاء، فقادت الجماعات المسلحة الشيعية والسنية إلى تنفيذ سلسلة هجمات متبادلة كانت بمثابة تطهير مذهبي، إستهدف أماكن تواجد الطائفتين السنية والشيعية، وشملت خطوات الإنتقام المتبادل حرق المساجد، القتل على الهوية المذهبية، وتطهير المدن والأحياء، مثلما حدث في منطقة التفجير في سامراء التي تغطي على تركيبها السكانية أعداد كبيرة من أتباع المذهب السني، الذين جرى إستئصالهم ديموغرافيا من المدينة، ووصل مجموع النازحين واللاجئين قسرا داخل العراق و خارجه خلال الأعوام 2006 و 2008 إلى عدد يتجاوز أربعة ملايين لاجئ، ونازح وفي نتائجها أفضت الحرب الأهلية إلى تكثيف الوجود العسكري الأمريكي عام 2007، وإتخذ الأمريكيون إستراتيجية دعم ميليشيات الصحوات السنية من خلال تأسيس مجالس الصحة، وأبناء العراق لمواجهة تنظيم القاعدة و الجهاديين السلفيين، ما أندر الشيعة بإمكانية منح أمريكا وعودا سياسيا لأهل السنة¹.

3. إتفاقية الإطار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وأثرها في الصراع:

من الصعب تصور أن الولايات المتحدة ستترك علاقتها مع العراق دون إطار إتفاقي قانوني دولي يحمي مصالحها، وأهداف سياستها الخارجية وإستراتيجيتها فيه، ومن وراء المنطقة والعالم بعد ما قامت به

¹ راهف نزال لطفي جرادات، " الطائفية السياسية وتأثيرها على الإستقرار السياسي - العراق أنموذجا-"، مذكرة ماجستير. (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس - فلسطين، 2022)، ص، ص، 149، 150.

طوال ثلاثة عقود من الزمن، في أقل تقدير من جهة، ومن جهة أخرى، ومع المعارضة الموجودة ضدها هناك في الجانب العراقي، من لا يريد إنهاء العمل بها لسبب أو لآخر، كأن يكون تصويره لما يمكن أن توفره من دعم للعراق في وضعه الحالي، أو الإستفادة من علاقات بهذا المستوى معها في هذا المجال أو ذاك أو غير ذلك، ولكن رؤيته لمثل هكذا علاقة كان بسبب غياب الإدراك العام للمصلحة العامة في إطار وطني، فهي إتفاقية لسحب القوات الأجنبية من العراق وقعتها حكومة¹ العراق مع الإدارة الأمريكية في 18 أغسطس 2008، وكذا تنظيم الوجود القانوني لعدد من القوات بحدود 20000، بقيت في العراق.

يمكننا القول أن هذه الإتفاقية تحدد شكل وطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها في حقيقة الأمر من حيث المضمون تشرعن الإحتلال الأمريكي للعراق، وتحميه من أي مساءلة قانونية على ما إرتكب من مجازر، كما أنها تكرر روابط التبعية للولايات المتحدة الأمريكية سياسيا، وإقتصاديا، و أمنيا، وترهن مستقبل العراق وإستقراره، لذلك كان للإيرانيين تحفظاتهم حول مضامين هذه الإتفاقية رغم أنها تؤسس لخروج القوات الأمريكية من العراق بشكل تدريجي، لكنها من جهة أخرى بحسب الإيرانيين ستحاصر النفوذ الإيراني وربما تقضي عليه مستقبلا، ولذلك تحرك الإيرانيون بإتجاه تعميق الروابط الإقتصادية مع العراق، وكذا التواجد في الطبقة السياسية التي سيكون لها نصيب السبق في رسم الحياة السياسية العراقية من خلال دعم ميليشيات تدين بالولاء لإيران، وعملت على ضمان تمثيلها سياسيا و نيابيا، وبذلك تضمن إيران بقاء تأثيرها ونفوذها، وحضورها في المشهد السياسي مستقبلا، فكان نتيجة ذلك بقاء العراق مرتهن للإرادتين الأمريكية والإيرانية، وما سيسفر عنه الصراع بينهما.

ثانيا: المرحلة الثانية: (2011-2014): تصاعد النفوذ الإيراني

• الإنسحاب الأمريكي من العراق

لا بد من الإشارة وقبل كل شيء، إلى أن عملية الإنسحاب الأمريكي من العراق كانت تحصيل حاصل، بمعنى أن هذا الإنسحاب جاء كنتيجة لمجموعة من الممهدات التي دفعت الإدارة الأمريكية لإتخاذ هذا القرار، خاصة وأن إدارة بوش الابن كانت ترغب في البقاء في العراق أطول فترة ممكنة، إلا أن قرار الإنسحاب جاء بشكل مبكر نتيجة الأخطاء الإستراتيجية التي إرتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية

¹ نبيل محمد سليم، "العلاقات العراقية-الأمريكية على خلفية إنتهاء أمد إتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق"، مجلة دراسات دولية. عدد 47. 2011، ص، ص، 33، 34.

في العراق، والتي سببت لها الكثير من المشاكل المادية والبشرية، وهو ما أدى إلى ضغط كبير على إدارة بوش الابن الذي عمل في نهاية المطاف على توقيع المعاهدة الأمنية¹ في أواخر عام 2008 (اتفاقية الإطار الإستراتيجي)، والتي تنص على جدولة الانسحاب بشكل نهائي في نهاية العام 2011.

و لقد شهد العراق بعد الانسحاب الأمريكي منه سنة 2011 نوعا من الاستقرار الأمني النسبي فيالعامين 2012 و 2013، لكن إستمرار سياسات حكومة رئيس الوزراء الأسبق **نوري المالكي** الإقصائية،وتهميش السنة وإطلاق يد الجماعات الشيعية المسلحة، دفعت العرب السنة إلى تبني خيار حق التظاهر المكفول دستوريا، للمطالبة بإعادة التوازن في المناصب السيادية، وإطلاق المعتقلين² السنة الذين قبض عليهم دون مذكرات قانونية، وعدم تقديمهم للمحاكم حتى بعد مرور سنوات على اعتقالهم.ولقد إرتكزت الإستراتيجية الأمريكية في الفترة النصفية الأولى من الدورة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي الأسبق **باراك أوباما**، على الحفاظ على التوازنات الإقليمية بين المحورين المتصارعين في المنطقة، المتمثلين في المحور الإيراني، والمحور الآخر المفترض بقيادة السعودية وضمان تدفق سلاسل النفط. كما أن التركيز الأمريكي على محاربة الإرهاب السني، أتاح لإيران والقوى الحليفة المرتبطة بها فرصة بناء نفو واسع جغرافيا³.

ولقد انسحبت القوات الأمريكية من العراق بعد سنوات من الإحتلال، معللة إنسحابها بأسباب عديدة ومستبدلة تواجدتها العسكري بعدد كبير من الدبلوماسيين، ومنهم عملاء في أجهزة الإستخبارات الأمريكية مستعنيين بالشركات الأمنية الخاصة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حجم التواجد الأمريكي داخل العراق لكي تسهل عملية تدخلها الفوري في كل مرة يهتز فيها الداخل الأمني العراقي، بفعلها هي أو نتيجة أسباب أخرى، لذا فهي سعت لتؤمن وجودها الدائم عن طريق خلق وضع أمني غير مستقر وعملية سياسية متلكأة، وتشوبها الكثير من الأزمات وبالنتيجة، فإن إستمرار عدم الإستقرار سيحتاج لقوات و عناصر تؤمن الوضع، وتساعد القوات الأمنية العراقية في ذلك، كذلك فإن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء العراق تحت الفصل السابع، يعني أن القوات الأمريكية لها حق التدخل في العراق

¹ حنان رزايقية، "الانسحاب الأمريكي من العراق سنة 2011: دراسة في الأسباب والنتائج"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية. عدد 06. جوان 2016، ص 48.

² رائد حامد، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه.

حتى بعد الانسحاب، من هنا نرى أن الدور الأمريكي في معادلة الأمن الوطني العراقي سيكون سلبيا بعد الانسحاب، إلا إذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق ما تبقى من أهدافها بطرق أخرى دون اللجوء لقوات عسكرية.

ثالثا: المرحلة الثالثة: (2014-2018): التقارب الأمريكي الإيراني مصلحة حتمية

• صعود تنظيم داعش:

لقد كان تدمير مؤسسات الدولة، ومن ثم فشل المؤسسات السياسية، والأمنية وحالة الفوضى والفراغ الأمني ما بعد الحرب، ونزعة المالكي الإستبدادية منذ العام 2010 حتى 2014 عوامل رئيسية في ترتيب عودة إمتداد تنظيم القاعدة على شكل تنظيم الدولة الإسلامية داعش، إذ أخفقت الطبقة السياسية في دفع العراق إلى محطة الإستقرار، وساعدته على عدم تجاوز إرث الإستبداد، وترتيبات التقاسم الطائفية العرقية التي كان من المفترض أن تكون آنية في لحظة تدشين النظام الجديد، ثم جاءت نزعة المالكي الفردية للإستيلاء على القضاء، والجيش، والدفاع، والشرطة، والبنك المركزي، وإنشاء ميليشيات تتبع له بموازاة الجيش، كما تعثرت المصالحة الوطنية، كل ذلك كان حاسما في إستنهاض الميليشيات المسلحة الأصولية، والعقائدية السنية والشيعة، التي جمع بعضها بين نزعتي التدين السياسي، والطائفية السياسية، ممثلة نهجا أشد توجيهها وسطوة من حكم الأنظمة الإستبدادية والطائفية².

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الموازنة بين إستدراج إيران، لتكون طرفا فاعلا في المواجهة مع تنظيم الدولة، وإستثمار الهيمنة الشيعية على دول مثل العراق، سوريا، لبنان، واليمن كبيئة معادية للسنة من جهة أخرى، والتخفيف من حدة المعارضة السنية السعودية والإقليمية لهذه السياسة الأمريكية من جهة أخرى. لذلك يحتاج العراق إلى دعم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، في مواجهة تهديدات تنظيم الدولة، وتتعترف الحكومة العراقية بأن الدعم الجوي الأمريكي والإستطلاع والمعلومات، قلصت من حجم

¹ أحمد فاضل جاسم، عامر هاشم عواد، "الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري"، مجلة دراسات دولية. عدد 52. أبريل 2012. ص 01.

² المرجع نفسه. ص، ص، 157، 158.

الخسائر في صفوف القوات العراقية، وساعدت في ضرب مقرات التنظيم وإستعادة المدن من سيطرتها، عن طريق المقاتلين على الأرض الذين تزودوا بالخبرة الإيرانية، في قتال العصابات وإدارة المعارك¹.

ويمكننا القول أن الصراع الأمريكي الإيراني في هذه المرحلة شهد نوعاً من الهدوء والمهادنة، و لمسنا تقارباً بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فرضته المصالح، وفرضه الواقع العراقي الذي إزداد تأزماً نتيجة سيطرة تنظيم داعش على مدن عراقية، ولذلك كان هناك تطابق في الرؤى الإستراتيجية بينهما حيث قاتلت الميليشيات المدعومة إيرانيا جنبا إلى جنب مع القوات الأمريكية، وحتى الدولة الإيرانية قدمت دعمها المباشر وغير المباشر للعراق مالياً، وإقتصادياً، وعسكرياً، ليتم تأجيل العودة إلى التصادم إلى حين إنتفاء التهديد الحالي، ألا وهو تنظيم داعش هذه الأخيرة التي جمعت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، على الرغم من العداء الشديد بينهما لكنه لن يطول كثيراً. فمنطق المصالح يستدعي هذا التقارب حتى ولو كان ظرفياً.

رابعاً: المرحلة الرابعة: (2018-2025): المزوجة بين التصعيد والتقارب:

أنشاء تولي الرئيس ترامب الرئاسة خلفاً لباراك أوباما تغيرت الإستراتيجية² الأمريكية في التعامل مع

إيران، من منطق التفاهم إلى التصعيد عبر محاولتها الإطاحة بحكومة روحاني، وتغيير النظام وكانت أولى المحاولات إلغاء الإتفاق النووي بعد أقل من عام ونصف العام من رئاسته في ماي 2018، وتصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، وقد طالت العقوبات لأول مرة قاسم سليمان والمرشد الأعلى خامنئي، ولقد طبق ترامب خلال تلك الفترة حملة ضغوط قصوى بعقوبات إقتصادية صارمة، كما أنه أعاد رسم علاقات إستراتيجية بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية وفق مبادئ أساسية هي:

- العمل على تحجيم الوجود الإيراني في العراق.
- منح القوات الأمريكية تسهيلات لإستخدام الأراضي العراقية، لتنفيذ خططها العسكرية في سوريا وإيران.

¹ رائد حامد، مرجع سابق.

² رؤى جبار توفيق عبد الله، خلف لطيف علي، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهد ترامب"، مجلة دراسات دولية. عدد 98 . أكتوبر 2024، ص 359.

- العمل على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وضمان حماية الجنود الأمريكيين.
 - السعي لاستعادة النفوذ والتواجد الأمريكي عام 2011.
- في مقابل إستراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية تبنى صناع القرار في إيران نمط التصعيد المضاد، في سياق سيناريو المواجهة المحدودة ليس فقط ضد المصالح الأمريكية في المنطقة، وإنما ضد مصالح حلفائها التقليديين والأوروبيين، وضد الملاحاة الدولية في واحد من أهم الممرات الملاحية (مضيق هرمز)، الذي يمر عبره قرابة 20 بالمئة من صادرات النفط العالمية، ولذلك إتخذت إيران حزمة من الإجراءات التصعيدية تتمثل في¹:
- تقليص التزاماتها النووية التي كانت وفق إتفاقية العمل الشاملة المشتركة.
 - رفع مستوى تخصيب اليورانيوم.
 - تطوير قدراتها الصاروخية وإحتجازها لنقلات نفط.
 - ضرب أهداف إقليمية ودولية، إنطلاقاً من الأراضي العراقية.
 - الإستهداف المتكرر والمتعمد للأسطول الأمريكي المتواجد في المنطقة.
- وبالنسبة لإدارة بايدن التي تلت إدارة ترمب، فإنطلاقاً من الثوابت الحاكمة لمنطلقات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وإيران، فقد كشف عن أولوياته² المحكومة بمتغيرات مثل:
- في إتجاه دبلوماسية متعددة الأطراف لإحتواء إيران، حيث أكد بايدن أن نهج ترمب الفوضوي و غير المنسجم في السياسة الخارجية، قاد إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية.
 - نحو العودة إلى إتفاق نووي صاروخي جديد مع إيران، حيث أكد بايدن أن سياسة الضغوط القصوى ضد إيران غير فعالة، وإذا عادت إيران إلى الإلتزام بتعهداتها النووية

¹ نورا علي عبد الله، "تداعيات إغتيال قاسم سليمان على العلاقات الأمريكية الإيرانية"، مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية القانونية، مجلد 06. عدد 04. فيفري 2022، ص، ص، 04، 05.

² حمزة سالم، زهير بوعمامة "ملاح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة الرئيس جو بايدن: قراءة في الثوابت والمتغيرات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد 01. جانفي 2022، ص، ص، 505، 506.

فستفعل الولايات المتحدة الأمريكية نفس الشيء، فمقاربتة تجاه إيران تركز على الحوار الدبلوماسي مع عدم المجازفة بحرب مع إيران قد تشعل منطقة الشرق الأوسط برمته.

كما تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة الدبلوماسية الهادئة إلى مرحلة التعاون المعلن مع طهران، وخاصة فيما يتعلق بالشأنين السوري والعراقي، وإستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة راند تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان "مستقبل إيران النووي الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية" مثلت هذه الإستراتيجية تغيراً في الرؤية الأمريكية إزاء إحتواء إيران، حيث تضمن إقراراً ضمناً بفشل العقوبات الإقتصادية في إيقاف البرنامج النووي الإيراني، وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر تقديم حوافز لإقناع طهران بالتخلي عن إنتاج سلاح نووي¹.

بإمكاننا القول بأن هذه المرحلة في الصراع الأمريكي الإيراني، قد كانت مزيجاً من التصعيد المصحوب بالقوة الصلبة، والعقوبات القصوى، ورد الفعل على ذلك التصعيد تارة، وتارة أخرى تبني نهج الدبلوماسية والركون إلى المفاوضات لإيجاد حلول بناءة حول القضايا الخلافية، إلا أن تمسك أطراف الصراع بالمعادلة الصفرية، زاد من تعقيد الوضع السياسي، والإقتصادي، والأمني، للعراق وأدخله في دوامة من العنف لا تنتهي، إذ جعله ساحة لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران وفي العموم يمكن القول أن تطور الصراع الأمريكي الإيراني في العراق، كان كثيراً من الأحيان محكوماً بالإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض، سواء جمهورية كانت، أم ديمقراطية.

¹ عامر هاشم عواد، "مستقبل الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وتأثيراتها الإقليمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. مجلد 05. عدد 02. 2016، ص 69.

المبحث الرابع: الإستراتيجيات الأمريكية الإيرانية للصراع على النفوذ في العراق

أولاً: الإستراتيجيات الإيرانية:

بدأت إيران منذ إحتلال العراق عام 2003 في التوغل داخل المجتمع العراقي، كهدف يجعل تدخلها في شؤونه السياسية أمراً تلقائياً، ثم بعد ذلك بدأت تتذرع بأن كل ما تفعله، هو طلب من حكومتها، لتمتكن عبر هذه السياسة من جعل العراق بحكوماته المتعاقبة منصاعاً لتوجهات إيران، ومن محفزات إيران للسيطره على العراق كما ما يلي¹:

- يعتقد الإيرانيون أن العراق هو العمق الإستراتيجي لهم، بل ينظرون إلى هذا البلد على أنه جزء من إقليمهم.
- تعتبر العراق بمثابة البوابة الأكثر تأثيراً للسيطرة على بقية دول الخليج، وهو حلقة الوصل بين مكونات الشيعة بين طهران وسوريا ولبنان ودول الخليج.
- يحتضن العراق أعداد كبيرة من الشيعة، وهو ما تستغله إيران في تسهيل مهمتها في السيطرة الداخلية، وإحكام التأثير في مجريات الحياة السياسية والدينية العراقية.

1. إستراتيجية القوة الناعمة:

مثلت إيران واحدة من القوى الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط التي لديها مجموعة عناصر متنوعة من القوة الناعمة، فضلاً عن ميزات إيران نفسها، والتي سعت باستمرار لإستثمارها بصورة مثلى لتسويق سياستها إقليمياً ودولياً، فالإيديولوجية الإسلامية، والمذهب الشيعي، والحضارة الفارسية القديمة، تعد بمثابة عناصر تفوق في عناصر الدبلوماسية الشعبية الإيرانية، فضلاً عن خطابها السياسي الخارجي الموجه² ضد الأنظمة الديكتاتورية وقوى الإستكبار العالمي، ومناصرة القضية الفلسطينية، ومعاداة إسرائيل، مثلت بمجملها مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق الغزو الناعم لدول الجوار والمنطقة، والتي مثلت بدورها عناصر جذب للكثير من التنظيمات السياسية والعسكرية، فتبنت بدورها نفس المفاهيم

¹ هيبه غربي، مرجع سابق. ص 118.

² هيبه غربي، "دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط"، مجلة مدارات إيرانية. عدد 04. جوان 2019، ص، ص، 17، 18.

والمصطلحات، وعليه تحاول إيران أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها لبسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي.

فلقد عمدت إيران منذ إحتلال العراق منذ العام 2003 إلى التوغل داخل المجتمع العراقي، كهدف يجعل من تدخلها في شؤونه السياسية أمراً تلقائياً من دون أن تواجه تهمة التدخل في شؤون بلد ذو سيادة ثم بعد ذلك باتت تتذرع بأن ما تفعله في العراق بطلب حكومته، كما أن ترشح زعماء من ميليشيات الحشد الشعبي في الإنتخابات هو جزء من سياسة إيران الكبرى للسيطرة من الداخل، وفي ذلك الشأن تعمل إيران مع حلفائها في العراق على تشكيل إئتلاف يقطع الطريق أمام القوى الأخرى، وتنصيب قائد ميليشيات الحشد الشعبي **هادي العامري** قائد منظمة بدر أحد أذرع إيران العسكرية في العراق، وسعي إيران مراراً من أجل تنصيبه أميناً عاماً في الحكومة العراقية منذ العام 2014. حيث تستثمر طهران كل الفرص الجديدة لدعم **العامري** من أجل تكريس هيمنتها على رأس السلطة في العراق¹.

و تتركز الأدوات والوسائل الرئيسية للقوة الناعمة الإيرانية في المؤسسات الإعلامية والمراكز الثقافية والجامعات والمؤسسات الدينية في:

- الأدوات الإعلامية: تعرف مؤسسة الإعلام التي تديرها الدولة في إيران بوكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية irib ويشار إليها عادة بإذاعة وتلفزيون جمهورية إيران الإسلامية تشير إلى روح الثورة الإسلامية ، ولأن إيران تنظر إلى ساحة الإعلام الدولي باعتبارها ساحة حاسمة للحرب الناعمة فإن هناك عناصر دفاعية، وأخرى هجومية تتبعها إذاعة وتلفزيون جمهورية إيران الإسلامية منها الترويج لإيران حول العالم، وتصدير الأفكار الثورية والدفاع عن الجمهورية الإسلامية، ومن القنوات الرئيسية نجد قناة سحر، وقناة تلفزيون العالم، وقناة الكوثر وغيرها من القنوات².

¹ حسني عبد الحق، "إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط دراسة حالة: سوريا، العراق، اليمن"، مذكرة دكتوراء. (قسم

العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03، 2022)، ص، ص، 230، 231.

² أحمد صابر هوشنك، "أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية في إطار نظرية القوة الحادة"، مجلة الناقد للدراسات

السياسية. مجلد 06. عدد 02. أكتوبر 2022، ص 139.

- الأدوات الثقافية والدينية: كما وظفت إيران الأداة الدينية، والثقافية كاستراتيجية أساسية في ظل
- صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية على أرض العراق، إذ استغلت تنامي نفوذها في أوساط الأغلبية الشيعية، وفي هذه الحالة فإن تفعيل قدراتها وإمكانياتها في تفعيل أدوات التأثير والنفوذ الطائفية، تبدو أفضل وسيلة هنا فقد عملت إيران على: السعي إلى إحداث إختراق ونفوذ في الجانب الديني، من خلال ربط شريحة واسعة من العراقيين بإيران تحت مسمى التشيع ، من خلال إثارة الفتن المذهبية والطائفية والترويج لفكرة المظلومية، حيث تشير التقارير إلى أن إيران أدخلت أكثر من ألفي رجل دين في مدارس الحوزة العلمية، في محاولة منها للتأثير على قرارها والإستحواذ عليها وإستغلال ما سمي بالسياحة الدينية، من أجل محاولة العبث بالتركيبة الديموغرافية والقومية، إذ تشير الإحصائيات الرسمية أن حوالي 3000 زائر إيراني يدخلون العراق يوميا، وظهرت مؤشرات على حجم هذا التواجد على أرض الواقع، منها سماع اللغة الفارسية بشكل ملحوظ¹.

2. الإستراتيجية الأمنية:

تقوم الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق على جملة من الأدوات، والآليات السياسية والأمنية، إذ عمدت إلى دعم المكون الشيعي العراقي وتمكينه، والإختراق الأمني للمؤسسات العراقية، حيث تمارس إيران نفوذها في العراق من خلال سفارتها في بغداد، وقنصلياتها في كربلاء، والبصرة والسليمانية و أربيل، كما أن سفيرها الإثنيتين الذين عينتهما طهران بعد عام 2003، كانوا قد خدموا في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وهو الجناح المسؤول عن العمليات السرية في الخارج، وهذا ما يؤكد حجم الدور الذي تلعبه أجهزة الأمن الإيرانية في العراق، ولقد قامت الإستخبارات الإيرانية بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، بتصفية وقتل المئات من ضباط الجيش العراقي والطيارين والعلماء العراقيين

¹ المرجع نفسه. ص 141.

السنة، ومطاردة وإزاحة القوى القومية والإسلامية المعادية للتوجه الإيراني، كما شجعت إيران خلال فترة الإحتلال حلفائها السياسيين العراقيين على العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية¹.

إنه الدور الأبرز الذي تلعبه إيران خصوصاً في الوقت الحاضر، ويتضح بالتواجد المباشر حيث، تم نشر قوات عسكرية إيرانية، مستشارين ومدربين عسكريين، وتنفيذ المقاتلات الإيرانية طلعات جوية على طول الشريط الحدودي مع العراق تحت مبرر حماية الزوار، والمراقدين الشيعية، ودعم الحلفاء من أحزاب سياسية وفصائل مسلحة، كما تسعى إيران إلى تعزيز وجودها وأنشطتها في كردستان، ونشر عملاء سريين من المخابرات الإيرانية. على طول الشريط على طول الشريط الحدودي² مع العراق تحت مبرر حماية الزوار، والمراقدين الشيعية، ودعم الحلفاء من أحزاب وفصائل مسلحة، كما تسعى إيران إلى تعزيز وجودها وأنشطتها في كردستان ، ونشر عملاء سريين من المخابرات الإيرانية.

3. الإستراتيجية الإقتصادية:

يعتبر العامل الإقتصادي أحد أهم الأسباب التي تحرك الأنظمة الحاكمة في إيران، للتعامل مع العراق من أجل الهيمنة على خيرات، أو على الأقل بناء علاقات إقتصادية، يكون ميزان الأرجحية فيها لصالح إيران، وإذا كانت العلاقات الإقتصادية بين العراق وإيران موجودة بشكل طبيعي على مدى التاريخ الطويل، بحكم الجوار والحدود المشتركة بين البلدين، والعلاقات المتشعبة بين الشعبين إلا أن تلك العلاقات شهدت طفرة نوعية غير مسبوقة في فترة ما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، عندما جاءت إلى العراق حكومات تقودها أحزاب وقوى تربطها بحكومة طهران علاقات تحالف وثيق، والتي قامت باتخاذ كل الإجراءات لفتح أبواب العراق، وإمكانياته الإقتصادية كي تستفيد منها إيران بلا حدود أو قيود، ضمن مشروع لتوحيد إقتصاد الدول الثلاثة إيران العراق وسوريا.

ولقد إزدادت أهمية هذه العلاقات الإقتصادية بين البلدين في فترة العقوبات الإقتصادية التي فرضها الغرب على إيران، بسبب برنامجها النووي وذلك بفضل التسهيلات الهائلة التي قدمتها الحكومات العراقية

¹ بدير محمد الهادي، مرجع سابق. ص، ص، 56، 57.

² عائشة حمادة، "الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط وإشكالية الأمن الإقليمي"، مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019)، ص 53.

عندما فتحت أبواب العراق على مصراعيه، للمصالح الإيرانية المتعددة الوجوه والاتجاهات، وبعد العقوبات التي فرضها الغرب على إيران أصبح العراق هو البوابة الرئيسية للاقتصاد الإيراني المتداعي، فكان بمثابة حبل النجاة لإيران وسط أزمتها الاقتصادية، وقد طلبت الحكومة العراقية من الولايات المتحدة الأمريكية في 2013 إعفائها من الالتزام بالعقوبات الدولية الاقتصادية على إيران، وذلك لأهمية العلاقة بين إيران و العراق كما قدمت الحكومة العراقية كل التسهيلات الاقتصادية لفك العزلة عن إيران، ودعم عدم إنهاء عملتها واستمرت الحكومة العراقية في إتباع سياسة الباب المفتوح في التجارة مع إيران، نظرا للعلاقات الوثيقة بين الحكومتين في بغداد وطهران¹.

وتنهب إيران أكثر من نصف مليون برميل يوميا من نفط حقول الجنوب العراقي، وتستخدم طرق الحفر المائل لسحب النفط من داخل عمق الحدود العراقية، التي إدعت أنها آبار مشتركة والتي يقع بعضها داخل الأراضي العراقية بعمق 10 كلم، ولم تكتف بهذا فقد قامت إيران بإقتطاع² أراضي عراقية في محافظة البصرة وميسان تحتوي على حقول نفطية كبيرة، كما تسعى أيضا إلى ضم جزيرة أم الرصاص الغنية بالنفط، ويشرف عليه جهاز المخابرات الإيراني بالتعاون مع مسؤولين عراقيين فاسدين و ميليشيات شيعية وشبكة معقدة من الشركات الوهمية التي تتاجر بعقود النفط وتهريبه فضلا عن شراء أصول صناعية وزراعية عراقية، وجعلها ملاذا أو مكانا للمؤيدين لها يسكنون فيها ويبحثون خلالها على عمل لتوسيع مناطق السيطرة والنفوذ.

ثانيا: الإستراتيجيات الأمريكية:

لقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحتلالها للعراق عام 2003 إلى تبني إستراتيجيات، تريد من خلالها تثبيت وجودها، وضمان القدرة على التأثير في صناعة القرارات المتعلقة بالعراق، خاصة تلك التي تتعلق بإستراتيجية الهيمنة في الشرق الأوسط، فبعد دخول إيران الساحة العراقية كأهم فاعل إقليمي يبحث عن النفوذ كان الصدام بينهما حتميا، لهذا تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مقاربات معينة في إطار صراعها مع إيران تمثلت في:

1. إستراتيجية العقوبات والعقوبات القصوى:

¹ علي العبيدي، مرجع سابق. ص ، ص ، 387،388.

² بدير محمد الهادي، مرجع سابق. ص 61 .

يعد العراق ركنا أساسيا من أركان الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فهذا البلد أصبح جزءا من مجال النفوذ الحيوي للمصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد إحتلاله والسيطرة على ثرواته، ولا يأخذ العراق منزلة مهمة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فحسب، بل هناك علاقة طردية موجبة بين منزلة العراق في المدرك الإستراتيجي الأمريكي، وتوجهات الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي¹.

وفىالحقيقة تعد العقوبات الأمريكية ضد إيران ظاهرة قديمة،حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على إيران بسبب نشوء أزمة² الرهائن الدبلوماسيين عام 1979، فجمدت خلالها الأرصة المالية الإيرانية في البنوك الأمريكية، وأوقفت جميع أنواع التعامل والنشاط الإقتصادي معها و في 1995 أصبحت العقوبات أوسع نطاقا، حينما أصدر الرئيس الأسبق **كلينتون** أوامر تنفيذية، تمنع الشركات الأمريكية من الإستثمار في الغاز والنفط الإيرانيين، وفي 1996 أقر الكونغراس قانونا يفرض على الإدارة الأمريكية عقوبتين على الشركات الأجنبية بأكثر من 20 مليون دولار التي تستثمر في قطاعالطاقة الإيراني مع حرمانها من فرص المشتريات الأمريكية.

وفي 2008 فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات مالية على أكبر شركات إيران للشحن البحري، ذلك لنقلها أسلحة ذات طبيعة عسكرية. أما في الفترة ما بين 2008 إلى 2010 فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات الصينية والروسية، بسبب مساعدتها لإيران في برامجها الصاروخية النووية، و مقاضاة أفراد وشركات بتهمة بيع أسلحة ومعدات لإيران، ومع فرض الضغوط الأمريكية نجد أن الضغط كان على أربعين بلدا وذلك نتيجة مساوئ التعامل مع إيران، وبحسب إحصائيات 2013 فقد تسببت العقوبات في إرتفاع معدل التضخم ليصل إلى 30 بالمئة وفقا لأرقام البنك المركزي الإيراني كما إنخفض تصدير النفط من 5,2 مليون برميل يوميا إلى 1,1 مليون برميل يوميا في عام ألفين وثلاثة عشر³.

لقاسم إبراهيم خليل،"السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب"،مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجلفة،2021)، ص 69.

²عبد الكريم باسماويل،" الإستراتيجية الأمريكية نحو العراق وإيران في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما" ، مذكرة دكتوراء. (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر 03، 2016)، ص 114.

³ إسماعيل عياط، مرجع سابق. ص ، ص ، 96 ، 97.

ولقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية منذ وصول دونالد ترامب إلى السلطة، تغييرات واضحة تجاه إيران في إطار ما يسمى بالخطر الإيراني، حيث تصاعد التوتر بين الإدارة الأمريكية وإيران بعد إعلان ترامب في عام 2018 الإنسحاب من الإتفاق النووي، الذي تم التوقيع عليه في عهد الرئيس أوباما وإعادة فرض عقوبات جديدة على إيران، إشملت عقوبات إقتصادية إلى جانب عقوبات من شأنها ردع النشاطات الإيرانية في إنتاج الصواريخ الباليستية، وأكد ترامب على سعيه منع إمتلاك إيران لسلح نووي وتهديد الأمن الإقليمي والدولي¹.

و بعد تنفيذ ترامب لوعده الإنتخابي بشأن إنسحابه من الإتفاق النووي، قام بفرض عقوبات أمريكية جديدة على إيران، والتي تم تصميمها على مرحلتين، الأولى في 07 أوت 2018، والثانية في 05 نوفمبر 2018 حيث تستهدف الحزمة الأولى من العقوبات منع إيران من شراء الأوراق النقدية (الدولار)، و العقوبات المفروضة على تجارة الذهب، والمعادن الثمينة، وعقوبات ضد منع إيران بيع الغرافيت و الألمنيوم، والصلب، والفحم، والبرمجيات للإنتاج، وعقوبات على إستحواذ العملة الإيرانية، والديون السيادية و إعادة الحظر مرة أخرى لإستيراد السجاد الإيراني، والمنتجات الغذائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أما الحزمة الثانية فتستهدف قطاع الشحن، وبناء السفن في إيران، وتجديد العقوبات على التحويلات المفروضة على التحويلات المالية لقطاع النفط، والبيتروكيماويات مع الشركات الحكومية الإيرانية، و العقوبات المفروضة على البنوك الأجنبية للعمل مع البنك المركزي الإيراني، والعقوبات المفروضة على تأمين الخدمات المالية، والتأمين وكذا العقوبات ضد قطاع الطاقة الإيراني.

ولقد شهدت الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، تحولات لافتة تعكس إعادة تقييم عميقة لأولويات واشنطن في الشرق الأوسط، في ظل بيئة إقليمية معقدة تتداخل فيها الإعتبارات العسكرية، والإقتصادية و الجيوسياسية، بعد سنوات من تبني مقاربات تقوم على الضغوط القصوى ومحاولات تغيير السلوك

¹ أحبيطة لخضر، "تداعيات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة دراسات و أبحاث. مجلد 13. عدد 04. جويلية 2021، ص 267.

² عتيقة بن يحيى، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب"، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية. مجلد 04. عدد 04. ديسمبر 2018، ص 253.

الإيراني¹. وعليه فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مقاربة جديدة، لتيقننها من عجز القوة الصلبة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وأن سياسات العقوبات القصوى قد زادت إيران صلابة وعنادا، بالتالي ستسعى إلى محاولة إحتواء إيران عن طريق مجموعة من الإجراءات، والسياسات رغم أن الهدف يبقى واحد وهو محاصرة النفوذ الإيراني في العراق، وكل نفوذها الإقليمي حتى ولو تغيرت الإستراتيجية.

2. إستراتيجية الإحتواء :

وفي ظل عدم جدوى العقوبات الأمريكية والدولية ضد طهران، إرتفعت الأصوات داخل إدارة أوباما من أجل التحول عن نهج التصعيد والتهديد، بتطبيق الخيار العسكري إلى إنتهاج سياسة الحوار والمفاوضات مع إيران، إذ يعلق جونكييري كاتب الدولة للخارجية الأمريكية في عهد أوباما ما يلي²:

"....نحن نختلف عن الإدارة السابقة، وهدفنا ليس تغيير النظام في طهراننحن نتحدث عن نظام أممي جديد أو ترتيبات أمنية جديدة تلعب إيران دورا فيها إنه ببساطة إعتراف بالواقع....."

وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية الجديدة، تهدف إلى وضع ترتيبات جديدة لإعادة النظر في الطرق والآليات الإستراتيجية للتعامل مع إيران ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية ماضية في التحول عن النهج الهجومي العسكري إلى النهج الدبلوماسي التفاوضي مع طهران، فمنذ وصول روحاني إلى سدة الحكم في أوت منالعام 2013، بدأ الحديث عن تخفيض درجة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنهاء عزلة إيران.

إن نقطة التغيير الأساسية في السلوك السياسي الأمريكي تجاه إيران، كانت في إعتقاد أوباما آلية جديدة للتعامل مع إيران عبر إستراتيجية التسوية، والتي قامت على تكتيكات مرحلية وظفت نتاج الضغوط والتصعيد وصولا إلى مرحلة التفاهات، بغية إقناع إيران بضرورة تعبير نمط تعاملها السياسي والركون إلى مبدأ الحوار ليثمر نهج التفاهم والحوار عن إتفاق 5 زائد واحد في 2015، مع التأكيد على أن هذا الإتفاق جاء في ظل تراجع منظومة الأمن الإقليمي، وإتساع قوة النفوذ الإيراني، ولا بد من القول أن

¹ محمد إبراهيم حسن فرج، "تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران..تحليل توازنات القوة و الصراع الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، صدر في 30 مارس 2026، تم تصفح المقال في 21 أبريل 2026، على الرابط:

<https://www.siyassa.org.eg/news/22322.aspx>

² عبد الكريم باسماعيل، مرجع سابق. ص ، 119.

إستراتيجية أوباما تجاه إيران قامت في جزء منها على عناصر مترابطة، مضمونها واقعية الارتباط النسبي مع إمكانية الإحتواء عبر بوابات أخرى، فأسهمت هذه الإستراتيجية في إيجاد نوع من التنسيق مع إيران في قضايا إقليمية شائكة وتضمنت هذه الإستراتيجية مجموعة من الإجراءات في العراق من خلال تدعيم إستقرار النظام السياسي، فيه وتخفيض العدد الإجمالي للقوات الأمريكية، بعد منتصف عام 2010 إلى ما يقرب من نصف العدد. وكذلك إعطاء الأولوية من الناحية السياسية للمصالحة بين القادة السنة في العراق، والحكومة التي تقودها الشيعة¹.

إن هذا الإجراء في العراق من شأنه تقويت الفرصة على إيران، من خلال التخفيف والقضاء على أدوات التأثير التي تمتلكها إيران لبسط نفوذها في العراق، فالإهتمام بالعراق وخلق نوع من الارتباط به، من شأنه التحكم في مستقبل العراق وكل مفاصل الحياة فيه، وبالنتيجة سيتأثر الوجود والنفوذ الإيراني في العراق، غير أن الأمر ليس بتلك السهولة فالنفوذ الإيراني في العراق عميق بفعل الروابط المذهبية، التي تربط إيران بالعراق هذه الأخيرة، من بين الإستراتيجيات الناجعة التي إعتمدتها لبسط نفوذها والوقوف في وجه النفوذ الأمريكي.

خلاصة

¹احيدر علي حسين، "آفاق السياسة الأمريكية تجاه إيران وتداعياتها الإقليمية"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، عدد 05. سبتمبر 2020، ص ، ص ، 205، 206.

يتضح من خلال هذا الفصل أن الصراع الأمريكي الإيراني، صراع مركب ذو أبعاد سياسية، و إقتصادية، وأمنية، وحتى إيديولوجية، شهد هذا الصراع تقلبات بين التصعيد تارة، والتقارب تارة أخرى فرضه منطق المصالح، والتوافق الإستراتيجي الظرفي، لذلك تبنى كل طرف من أطراف الصراع الإستراتيجيات التي يراها مناسبة لتحقيق مكاسبه، وتقوية نفوذه على حساب الطرف الآخر، وظل العراق بذلك بين الفعل، ورد الفعل الذي لا يخدم مصالحه، ولا وحدته الوطنية، أو إستقراره السياسي، ليشكل هذا الصراع عاملاً حاسماً في تدهور الأمن المجتمعي، والذي ستظهر مؤشرات، و ملامحه في الفصل الثالث كما سنراه.

الفصل الثالث: واقع الأمن المجتمعي العراقي

بعد 2003

تمهيد

المبحث الأول: مرتكزات الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003

أولاً: الهوية والدين

ثانياً: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون:

ثالثاً: التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي:

المبحث الثاني: الأمن المجتمعي العراقي في ظل الصراع

الأمريكي الإيراني

أولاً: الآثار السياسية والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية

للصراع

ثانياً: آثار الصراع على الأمن المجتمعي العراقي

المبحث الثالث: سبل تعزيز الأمن المجتمعي العراقي

أولاً: المجال السياسي والأمني

ثانياً: المجال الإقتصادي

ثالثاً: المجال الاجتماعي والثقافي

خلاصة

تمهيد:

إن الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والصراع الأمريكي الإيراني عبارة عن محطات مفصلية كرسّت معالم العنف، والإستقرار، والإنهيار الأمني، والسياسي، والإقتصادي، والإجتماعي، هذه العوامل وغيرها كان لها تأثير شديد الخطورة على أمن الفرد العراقي، وإستقراره، ووحدته، وتنميته، من خلال ما آلت إليه الأوضاع جراء هذا الصراع من تردي الأوضاع الإجتماعية، والإقتتال الطائفي، والنزوح، وتفشي الجرائم، والإختطاف، وضعف الولاء للدولة في مقابل الولاء للعشائر والميليشيات، لذلك كان لزاماً وضع خطة إستراتيجية مستعجلة للنهوض بالواقع المجتمعي.

المبحث الأول: مرتكزات الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003

إن تحقيق الدول لأمنها المجتمعي، هو الضامن الوحيد لإستقرارها وإستمراريتها، بإعتبار أن حماية المجتمع، وقيمه، وهوية أفراده سيخلق بيئة منسجمة تسودها العدالة والطمأنينة، وبالعوم فمرتكزات الأمن المجتمعي تتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية، التي بفضلها يحافظ المجتمع على تماسكه وإنسجامه مهما كانت درجة الاختلاف بين مكوناته، أما في العراق فهو يكتسب أهمية خاصة، بالنظر لما مرت به من أزمات، وتحديات عقدت المشهد كلية، ولذلك فمرتكزات الأمن المجتمعي العراقي تقوم على ما يلي:

أولاً: الهوية والدين

إن الهوية الوطنية لها القدرة على إستقطاب التعددية السلبية، في الدول التي تعاني من الضعف في الاندماج كما هو الحال في العراق فقد عانت كثيراً بعد عام 2003، من مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، بسبب الإحتلال الأمريكي، وإنتشار الفقر والفساد المالي والإداري، مما إنعكس سلباً على الهوية الوطنية، لصالح الهويات الفرعية، لذا فإن معالجة هذه الظاهرة الخطيرة على بنية المجتمع تتطلب تضافر كل الجهود، للعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية، وتنميتها لتحقيق أهداف المجتمع في التقدم والرقي، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه المجتمع للقضاء على ظاهرة ضياع الهوية الوطنية وإيجاد الحلول المناسبة، لمعالجة الهوية الوطنية، وتقويمها لتحقيق الأمن والإستقرار، والإعمار¹. وتنشأ أزمة الهوية عندما تكون التناقضات بين مكونات الدولة الإجتماعية الأصلية والفرعية على أشده، وعندما يكون هذا التوتر سبباً في شلل طاقة الفعل والقلق الدائم، فإن بناء أي دولة مرتبطب أشد الارتباط بقدرة النخب السياسية على صناعة الهوية، ولعل العراق وفي مراحل تاريخه الحديث، واحداً من الدول التي عانت من عدم القدرة على بناء الهوية، منذ تأسيسه عام 1921 إلى اليوم فلم تتجح الحكومات المتعاقبة على إختلافها، وتنوع مسمياتها وأنظمتها السياسية، من إيجاد جواب لسؤال الهوية².

¹ سميرة حسن عطية، "أزمة الهوية الوطنية وسبل معالجتها"، مجلة آداب المستنصرية، عدد 83، 2018، ص 6.

² طلال حامد خليل، "الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 04، عدد 02، 2020، ص 40.

كما أن الدين أحد المرتكزات المهمة، إذ شهدت الساحة العراقية منذ القدم، صراعات¹ وحروب دينية وطائفية بين الشعوب المتلاحقة عليها وعليه فالبعد الديني كان حاضرا دائما في تأجيج تلك الصراعات، فالصراع الديني لم يكن ذا تأثير كبير في الساحة العراقية إلا في جانبه الطائفي (الشيعة والسنة)، وذلك لأسباب تتعلق بضعف الأقليات الدينية وتنوعها إلى الحد الذي لم يجعلها تشكل ثقلا مؤثرا في الصراع، وإرتفاع حدة الصراع الطائفي بين السنة والشيعة في العراق، نتيجة لتحولات جيوسياسية، وإجتماعية، وثقافية متعددة، وبسبب الفوضى التي نشأت إثر الإحتلال الأمريكي، والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لبسط النفوذ².

وخلاصة القول أن محاولات صناعة هوية واحدة جامعة، لجميع العراقيين فشلت، لإفتقادها للرؤية المستندة للروح الوطنية، المقرونة بالإدارة الرشيدة، والمعززة بالأحوال والأوضاع المواتية داخليا وخارجيا³ وبهذا التحليل تتضح أهمية مرتكزي الهوية والدين في الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003، وبعد تصاعد التوترات والتداعيات الناجمة عن الإحتلال، وما عاشته العراق في ظل الصراع الأمريكي الإيراني كان لا بد من معالجة هذه المرتكزات بسبب أن الإستقرار الهوياتي ينعكس بالإيجاب على أفراد المجتمع لذلك فتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وإعادة الثقة بين المكونات المختلفة كان ولا يزال حتمية لتحقيق الأمن المجتمعي.

ثانيا: العدالة الإجتماعية وسيادة القانون

إن قضية العدالة الإجتماعية، والأمن المجتمعي من القضايا المهمة التي ترتب عليها تحولات تاريخية مهمة، بل حيزت أهم محور في الثورات والانتفاضات والحروب في التاريخ الإنساني، إذ تعد من أهم عناصر المجتمع الإنساني، لضمان المساواة، وتوزيع الثروات والدخل، وتوفير فرص متساوية بين المواطنين، دون أي تمييز أو تفرقة، كما تعد السبيل في إستمرار ونمو النظام السياسي، والإزدهار

¹نجمة شريط، خيرة بوسعادة، "المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية منذ 2003: الأسباب والتداعيات"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مجلد 06. عدد 01، جوان 2022، ص244.

² المرجع نفسه.

³ حميد فاضل حسن، "الهوية الوطنية العراقية: أزمت الماضي والحاضر"، مجلة العلوم السياسية. عدد 49. جانفي 2015، ص73.

الإقتصادي والتطور الثقافي والتنمية، نحو تلبية الحاجات الضرورية للمواطنين، فالمجتمع العراقي كان ولا يزال يعاني من تدني مستوى الخدمات الأساسية، لذلك أصبحت العدالة الاجتماعية في العراق مقياساً أساسياً للإنحياز السياسي¹ لفئة معينة، وأصبح كل طرف يتهم الآخر بالتقصير ويشعر بالظلمية والغبن وانتهاك الحقوق.

كما أن تطبيق مبدأ سيادة القانون في العراق يمثل أحد الأهداف الأساسية، التي يسعى العراق لتحقيقه، وذلك لضمان العدالة والمساواة بين جميع الأفراد أمام القانون، ولتحقيق الاستقرار السياسي، والإجتماعي بعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق في عام 2003 إثر الاحتلال الأمريكي، إلا أن تحقيق هذا المرتكز في الواقع قد اصطدم بمجموعة من التحديات عند التطبيق، مثل الفساد الإداري والسياسي في الأجهزة الحكومية والمؤسسات القضائية، كما أن التدخلات التي تمارسها القوى السياسية، والمليشيات المسلحة الموالية لإيران أو للولايات المتحدة الأمريكية تستخدم القضاء، لخدمة الأجندات الأجنبية مما كرس منظومة الفساد التي نخرت المجتمع العراقي، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية، والإنقسامات الطائفية التي تتسبب في عرقلة عملية اتخاذ القرارات المستقلة، وتضعف قدرة الحكومة على فرض القانون بشكل فعال، دون أن ننسى الوضع الأمني غير المستقر بسبب سيطرة المليشيات المختلفة على مفاصل الأمن العراقي².

وتعتبر العدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، من بين المرتكزات المهمة للنهوض بالأمن المجتمعي العراقي بعد 2003 نظراً لما تسبب فيه الاحتلال الأمريكي من تفكيك للدولة العراقية، ومؤسساتها التقليدية وما كرسه الصراع الأمريكي الإيراني من إضعاف لسيادة الدولة العراقية وهو ما أوجج الطائفية وصراع الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وفي ظل هذا الوضع المعقد الذي تعيشه العراق أصبحت العدالة الاجتماعية وسيادة القانون ضرورات حتمية، لمنع الإنهيار في الأمن المجتمعي، فتطبيق القانون بين الأفراد بشفافية دون تمييز على أساس الدين أو المذهب يشعر الأفراد بالطمأنينة ويصبح التعايش السلمي بين كل المكونات المختلفة ممكناً، وفي حالة إنعدام العدالة الاجتماعية تتفشى مظاهر

¹ فاطمة الزهراء عدنان عبد الأمير، هشام عادل هراطة، "العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي" مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإسلامية. عدد خاص. حزيران 2024، ص 276.

² مهدي شيدائيان، صفاء حسن عويد، "مبدأ سيادة القانون في القانون العراقي والإيراني"، مجلة الجامعة العراقية. عدد 06. أكتوبر 2025، ص 422.

الفقر، والبطالة، والإقصاء والتهميش، ما يكرس العنف والإرهاب والإقتتال، والتطرف بين الأقليات والأفراد، لذلك كان لزاما العمل على تكريس هذه المبادئ في الواقع العراقي، كونها توفر بيئة للتعايش وتكون محفزا للنهوض بالأمن المجتمعي.

ثالثا: التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي

تعتبر التنمية الاقتصادية، والرفع من مستوى المعيشة روافد ومرتكزات جد أساسية في أمن المجتمع العراقي بعد 2003، خاصة بعد التحولات التي طرأت على العراق، من النواحي الاقتصادية، والسياسية، والأمنية جراء الإحتلال الأمريكي والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران كون تحقيق التنمية قديسهم إلى حد بعيد، وبشكل مباشر في تحسن الأوضاع المعيشية.

وتواجه التنمية في العراق مجموعة من المشكلات من أبرزها تبديد الموارد، والفساد المالي حيث نمت ظواهر الفساد بكل أنواعها بعد 2003، نظرا لغياب المساءلة والشفافية، وهشاشة الدولة، كما أن ظاهرة البطالة، والفقر باتت تطال التنمية البشرية في العراق، في ظل ضعف الفرص الإستثمارية الجديدة، نتيجة السياسات الاقتصادية غير الناجعة، فضلا عن بيئة التناحروعدم الإستقرار والإستقطاب السياسي¹، كما أن هذا الفشل التنموي، ما هو إلا حصيلة، وتراكم المشكلات السياسية والاقتصادية، والإجتماعية مع الإقرار أن هذا التدهور والفشل، ناتج عن التبدل السياسي، والسياسات الخاطئة التي أتبعت كما أن خطط الحكومات العراقية، تسرد العديد من المبادرات في قطاعات مختلفة من الإقتصاد العراقي، إلا أن جهود الحكومة في تحقيق الأهداف الموضوعية بشكل حقيقي، هي جهود غير متوازنة فلم تستطع الحكومات من تحقيق هدف تنويع الإقتصاد العراقي، وجعله ذو قاعدة إنتاجية واسعة².

ويمكننا القول أن العراق بعد عام 2003 قد واجه تحديات بنيوية عميقة في جميع المجالات والميادين، تأثر فيها الإقتصاد بهذه التحولات تأثيرا كبيرا، حتى قبل الإحتلال الأمريكي نتيجة للعقوبات

¹ موسى خلف عواد المحترم، "الدولة والتنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية. عدد 135، ص 13.

² إبراهيم جاسم جبار، "إشكالية التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 في ظل ثورة المعلومات: الواقع وسبل النهوض"، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والإقتصاد الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة وإدارة التخطيط الإقتصادي والإداري في العراق، نوفمبر 2022، ص 324.

الأمريكية التي كانت مسلطة على العراق، كما أن الصراع الأمريكي الإيراني قد تسبب في إفشال كل مشاريع التنمية، والنهوض بالمستوى المعيشي للإنسان العراقي، فالاستقرار الاجتماعي يرتبط ببيئة إقتصادية لا تكون فيها التنمية معدومة.

المبحث الثاني: الأمن المجتمعي العراقي في ظل الصراع الأمريكي الإيراني

إن دراسة تأثير الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، على الأمن المجتمعي العراقي، يقتضي منا البحث في التحولات البنوية التي طرأت على المجتمع والفرد العراقي، وأدت إلى تآكل الروابط الاجتماعية على حساب روابط مذهبية تخدم أجندات أجنبية، ويمكن رصد تداعيات الصراع الأمريكي الإيراني على الأمن المجتمعي العراقي من خلال مايلي:

أولاً: الآثار السياسية والأمنية، والإقتصادية، والاجتماعية للصراع

1. الآثار السياسية والأمنية المترتبة للصراع على الأمن المجتمعي العراقي:

يمثل العراق في الأدبيات الإستراتيجية المعاصرة، نموذج للدولة التي تعمل كساحة إختبار للمصالح المتعارضة، حيث لم يعد مجرد مسرح ثانوي بل تحول إلى نقطة توازن مركزية، في صراع يتسم بالجيوسياسية المتغيرة وتعدد المسارات، ولذلك فإن الأمن القومي العراقي يواجه معضلة بنيوية ناتجة عن وقوعه ضمن نظام جيوسياسي متغير، تتقاطع فيه الهشاشة الداخلية مع المنافسة بين مختلف المكونات و الأحزاب، إضافة للتدخلات الخارجية، هذا الواقع نقل الساحة العراقية من فضاء لإحتواء التوترات، إلى منصة لإدارة الصراع، مما جعل الدولة العراقية أمام قرار سيادي غير مسبوق، يتعلق بقدرتها على إحتكار القرار الأمني، وإدارة التوازنات في بيئة إقليمية عالية المخاطر¹.

لقد دخل العراق في سياق التدويل وتهديد السيادة أمنياً، إذ إختزقت أجوائه، وأصبح منطلقاً للهجمات ضد إيران وساحة للإستهداف من قبل إيران للمصالح الأمريكية الموجودة فيه، فواجه العراق مسار التحول

¹ عباس فاضل علوان، "إشكالية الأمن القومي العراقي بين مقتضيات الشراكة الإستراتيجية مع واشنطن و ضرورة الحوار

الجيوسياسي الإيراني. خيارات التموضع و إدارة التوازن"، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، 2026، على

الرابط : [https://www.hrciraq.net/wp-](https://www.hrciraq.net/wp-content/uploads/2026/04/%d8%a7%d8%b4%d9%83%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-)

[content/uploads/2026/04/%d8%a7%d8%b4%d9%83%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-](https://www.hrciraq.net/wp-content/uploads/2026/04/%d8%a7%d8%b4%d9%83%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-)

إلى ساحة لتصفية الحسابات، إضافة إلى تآكل مفهوم سيادة الدولة وهو الإرتداد الأبرز، حيث تصبح القواعد العسكرية والمنشآت الإستراتيجية أهدافا مشروعة في حسابات القوى المتصارعة، مما وضع القوات الأمنية في حرج دائم بين واجب حماية الأجواء والأراضي، وملاحقة الفصائل، وبين عجزها عن مواجهة قوى دولية تفوقها تقنيا وعسكريا، ما أضعف الموقف السياسي والسيادي للعراق داخليا وخارجيا، وهذا له إنعكاسات سلبية كبيرة¹.

ويمكننا القول بأن تضارب المصالح بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، يؤثر في قدرة الدولة على حماية التماسك المجتمعي، ذلك من خلال حدة الإستقطاب الذي تشهده الساحة السياسية والأمنية العراقية، بين القوى السياسية والأحزاب من جهة، والفصائل المسلحة من جهة أخرى، والتي تخدم ولاءات خارجية فأدى ذلك إلى شلل المؤسسات الدستورية، وعجزها عن أداء أدوارها المنوطة بها لخدمة المواطن العراقي، فأسس هذا الوضع إنقسام مزم بين أفراد المجتمع، ما تسبب في فشل كل المبادرات المطروحة لتحسين الأوضاع، وحلحلة المشاكل التي يعاني منها المجتمع العراقي، كل ذلك أدى إلى صراعات داخلية أثارت غضب وإحتجاجات العديد من المكونات، لتصدر خطابات الكراهية والتحريض والتمييز العنصري، الذي بدوره كرس بيئة يسودها العنف، والإضطراب الأمني، ما أدى إلى تهديد السلم والأمن المجتمعي. وتقف مجموعة من المعوقات السياسية والأمنية كحائل أمام تحقيق الأمن المجتمعي نذكر منها ما يلي:

- عدم التجانس الثقافي والإنقسامات السياسية: إن عدم التجانس الثقافي في المجتمع الواحد قد يؤدي إلى التوتر المستمر، والإنقسامات والتفكك، وإنعدام التوازن في المجتمع وتكوينه، مما يجعل أفراد غير موحدين فكريا، ولا سلوكيا وإتجاهاتهم الأخرى، لذلك فإن التجانس الثقافي من أساسيات التجانس، وتوحيد المجتمع مع بعضه، والتلاحم الوطني الذي يؤدي إلى إستقرار سياسي داخل البلد الواحد، وعليه فإن تشكيل مسألة التعددية العنصرية، والقومية، والقبلية، تعد حواجز كبيرة أمام تكوين الوحدة الوطنية، مما يؤثر على الإستقرار السياسي والمجتمعي، فترتفع الدوافع القومية كأبرز الأسباب في جر المجتمع للعنف، ودخوله في دوامة الإرهاب².

¹ أحمد عدنان الميالي، "التداعيات الجيوسياسية والأمنية للصراع الأمريكي الإسرائيلي الإيراني على العراق"، 04 أيار

2026، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، على الرابط: <https://annaba.org/arabic/authorsarticles/46046>

² أحمد خليل عطية تركي، "الآليات والمعوقات في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003"، مجلة قضايا آسيوية.

عدد 19. جانفي 2024، ص 116.

• **النزاعات الطائفية والهويات الفرعية:** لقد خلق الإحتلال الأمريكي للعراق واقعا جديدا لم يعهده العراقيون من قبل، حيث تم تفكيك مؤسسات الدولة المركزية، وإحداث حالة من الفراغ الأمني، والسياسي، والتنافس الطائفي لتمثيل مختلف التركيبات العرقية، والدينية، والمذهبية في أجهزة الدولة الحديثة، ومن هنا فإن الأوضاع بعد 2003 قد أوجدت أحزاب طائفية، وتجمعات سياسية متناحرة ومختلفة، عمدت إلى حالة الإنتماء، والتوجيه بإتجاه الفئوية، والطائفية والإنتماءات الضيقة التي بدأت تجر العراق نحو المجهول، ونحو الصراع الداخلي بين مكوناته المختلفة، ولزيادة في الإستقطاب الطائفي الحاد¹.

• **التناقضات السياسية بين مكونات المجتمع العراقي:** فالعلاقات الإجتماعية القائمة على أساس القرابة، والمذهبية، والهوية في العراق تظهر أن الدولة المعاصرة لم تتجح من خلال الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، في إستيعاب أو إلغاء بصفة كاملة المؤسسات المجتمعية التقليدية، ممثلة في المحاصصة الحزبية والمذهبية، وبالتالي فإن المواطن العراقي مازال رهين البعد المذهبي في ظل إنعدام المواطنة التي ترعاها الديمقراطية، ودولة القانون، فبعد الإحتلال الأمريكي توقعت النخبة العراقية حدوث طفرة في الممارسة الديمقراطية، إلا أن الواقع أثبت أن النظام بأبعاده الثلاثة رئيس الجمهورية من الطائفة الكردية، ورئيس الحكومة من الطائفة الشيعية، ورئيس البرلمان من الطائفة السنية، قد قام بتوظيف هذه الأبعاد من أجل تثبيت دعائم نظامه السياسي، وإلغاء صفة المواطنة عن المجتمع العراقي².

2. الآثار الإقتصادية المترتبة للصراع على الأمن المجتمعي العراقي:

لقد أثر الصراع الأمريكي الإيراني في كل مفاصل الحياة العراقية وكان الإقتصاد أحد هذه المفاصل

فقد ظلت العراق ومنذ 2003 رهينة لتجاذبات، وسياسات الفعل ورد الفعل، بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، مما انعكس سلبا عليها، إذ أصابت العراق أزمات إقتصادية ومالية، نتيجة القرارات

¹نجمة شريط، "معضلة الأمن المجتمعي في العراق منذ 2003"، مذكرة دكتوراء. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02، 2024)، ص 205.

²عبد الوهاب بن خليف، "أزمة المواطنة في المجتمعات العربية : المجتمع العراقي أنموذجا"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية . عدد 02. جوان 2020. ص 99.

التي يتخذها البنك المركزي الأمريكي، أو الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي ضد إيران، كالعقوبات الإقتصادية والمصرفية، من مثل الحظر المالي والمصرفي، فعلى سبيل المثال في منتصف 2014 هبطت أسعار النفط من 100 دولار إلى 40 دولار، تسبب ذلك في فقدان أكثر من 60 في المئة من قيمته، فأدى إنخفاض السعر في النفط إلى ما دون السعر المحدد، أدى ذلك إلى عجز الموازنة، والتسبب في عدم الإستقرار المالي، وذلك نجم عنه عجز مالي في الموازنة العامة، وهذا يمس الإنسان العراقي بصورة مباشرة، هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالفساد المالي والإداري أيضاً، وإنعدام الإنسجام المؤسساتي وكذلك تصاعد مفهوم المحاصصة الطائفية إلى جانب وجود التهديدات الأمنية، التي تمر بها الدولة العراقية¹.

إن إستمرار التوترات الأمنية أو حتى توسعها، قد يهدد البنية التحتية لقطاع النفط، ويؤثر سلباً على الإستثمارات الأجنبية فضلاً على أن إنعكاساته المحتملة على الإستقرار الإجتماعي، ومستوى الخدمات العامة، فالموقع الجيوسياسي للعراق، وطبيعة بنيته الإقتصادية الهشة يجعلان منه أحد أكثر الدول عرضة للتأثر بالإنعكاسات الإقتصادية للصراع الإقليمي، ويعود ذلك إلى الطبيعة الريعانية للإقتصاد العراقي الذي يعتمد بنسبة 90 في المئة على إيرادات النفط، ومنذ عام 2003 تودع عائدات النفط العراقي في حساب خاص لدى الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ما منح هذه الأخيرة أداة ضغط مالية محتملة على العراق، في ظل تصاعد التوترات الإقليمية لذلك إستخدمت هذه الآلية للضغط على بغداد، ومنع أي توجه سياسي قد يفسر أنه داعم لإيران، الأمر الذي جعلها عرضة لفقدان السيطرة الكاملة على مواردها المالية، وكذلك جعلها عرضة لتجاذبات الصراع المالي والسياسي بين الولايات المتحدة وإيران، فضلاً عن التداعيات الإقتصادية غير المباشرة².

يمكن القول أن التداعيات الإقتصادية للصراع بين الولايات المتحدة وإيران، عامل أساسي للتدهور المجتمعي الذي تعيشه العراق، حيث تستخدم الولايات المتحدة نفوذها المالي في العراق، كوسيلة

¹ زينة صاحب كوزان، سلمان كامل سلمان الجبوري "تداعيات الأزمة المالية في العراق (الأسباب والمعالجات)"، مجلة الرافدين للحقوق. عدد خاص. شباط 2021، ص ، ص ، 109، 110.

² علي سعد عبد الزهرة، "تداعيات الحرب الصهيونية الأمريكية على إيران في الإقتصاد العراقي"، مركز حمورابي للبحوث و

الدراسات الإستراتيجية ، 29 مارس 2026 ، على الرابط:

<https://www.hcrsiraq.net/2026/03/29/%d8%aa%d8%af%>

ضغط لإجبار هذه الأخيرة على التخلي عن إيران، وإستخدام وسائل أكثر حزمًا ضد الميليشيات الممولة إيرانيًا، مثلما فعل ترامب مؤخرًا إذ سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على عائدات النفط العراقية، ولمنع إيران من الحصول على العملة الصعبة إستغلت تلك السيطرة، بأن قامت بفرض قيود على التحويلات المالية، وتدفق العملة الصعبة رغبة في الإضرار بإيران، هذا الأسلوب أدى إلى مجموعة من التداعيات الخطيرة على العراق، كارتفاع أسعار جميع المواد وبخاصة تلك الواسعة الإستهلاك، وارتفاع نسب التضخم، هذا ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للفرد العراقي، الأمر الذي ولد معه إحتقانًا إجتماعيًا مصحوبًا بتصاعد الإحتجاجات، بالتالي تقويض الأمن المجتمعي، هذه الأوضاع كانت نتيجة لمعوقات، وتحديات زادت من تداعيات الصراع وحالت دون تحقيق الأمن المجتمعي، نذكر منها:

- **الفساد المالي والإداري:** فالعراق يعاني من نقشي ظاهرة الفساد في جميع المجالات، وليس فقط في المجال المالي والإداري بسبب غياب الدولة التام عن أدائها لأدوارها، أضف إلى ذلك الصراع الأمريكي الإيراني الذي أدى إلى إستنزاف مقدرات الدولة العراقية، وتوجيهها في خدمة ميليشيات تدين بالولاء لأطراف خارجية، فهذا الصراع قد كرس منظومة فساد مثلت تحدي كبير وعقبة أمام تحقيق الأمن المجتمعي في العراق وهناك أسباب أخرى للفساد في العراق تمثلت في غياب الحريات العامة، وتحجيم منظمات المجتمع المدني، وضعف الإعلام والرقابة، وأسباب إقتصادية تتمثل في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وقلة فرص العمل وزيادة مستويات الفقر والبطالة، إذ تعرض العراق أثناء الإحتلال الأمريكي إلى الكثير من عمليات النهب للأموال والمقدرات، ليأتي الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ليعقد الأمور أكثر، لأنه ببساطة العراق لا يمتلك السيادة على ثرواتها وأموالها، أضف إلى ذلك الإحتكارات التي كونتها الميليشيات، على حساب المواطن العراقي، خلقت بؤر فساد دفع ثمنه العراقيون، وأسباب أخرى إجتماعية تمثلت في الحروب ونتائجها، والقلق الناجم عن عدم الإستقرار والفقر¹.

3. الآثار الإجتماعية المترتبة للصراع على الأمن المجتمعي العراقي:

¹ فلاح مبارك بردان، محمد حردان علي، "الفساد المالي والإداري وإنعكاساته على التنمية في العراق بعد عام 2003"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني. عدد 04. جويلية 2017، ص 91.

لا يزال العراق يعاني من مشكلة الهشاشة الاجتماعية بشكل ملحوظ، ويواجه حالة متزايدة من مثل الإضطرابات الاجتماعية، والفجوات ما بين المواطن والدولة، هذه الأزمات والإضطرابات التي شهدتها العراق تعزى إلى النزاعات الداخلية، والتحديات الأمنية المستمرة، بالإضافة إلى مشكلات الفساد، وضعف الحوكمة التي أدت إلى تسريب الموارد وسوء الإدارة، وهذا يشير إلى مشكلة الهشاشة الاجتماعية، عند العراق، ولقد خلف الصراع الأمريكي الإيراني إستقطاباً للهويات، وتصدعات إجتماعية، كما أن تعاظم الإستقطاب الإقليمي بين المحاور المتصارعة يغذي الإنقسامات المجتمعية داخل العراق، هذا الإستقطاب يعمل على إضعاف الهوية الوطنية العراقية لصالح الهويات العابرة للحدود، مما يقلل من فرص التماسك المجتمعي في مواجهة الأزمات، ويجعل المجتمع عرضة للانفجار من الداخل نتيجة الضغوط المعيشية، وتراجع الوضع الإقتصادي، وهذا ما نراه واضحاً إزاء التوضع الإحتماي من هذا الصراع، تأييداً لهذا المحور أو رفضاً لذلك²، ويمكننا القول أن الصراع الأمريكي الإيراني قد أفرز مجموعة من التداعيات، تجاوزت التداعيات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية، إلى التداعيات على الأمن المجتمعي، لتضرب حتى العمق الإقليمي، إذ ساهم أطراف الصراع في تبني إستراتيجيات محكمة لتفتيت الهوية الوطنية، وخلق صراعات بين مكونات المجتمع العراقي، وذلك لإبقاء العراق في دائرة مفرغة من الفشل السياسي، والإقتصادي، والأمني، وحتى المجتمعي.

وحتى وإن اختلفت الإستراتيجيات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، فإن الهدف

يبقى واحد وهو زعزعة الوضع، والإستمرار في تعميق التبعية لكلا الطرفين، إذ لم تقتصر التداعيات على إنهيار مؤسسات الدولة الحكومية أو الأمنية، أو عجزها عن أداء أدوارها، ولا حتى في إرتهاق القرار الأمني الإستراتيجي العراقي، وإنما الأمر مس المجتمع العراقي وهويته الجامعة.

كما أدت تلك الخطابات التحريضية التي إعتمدت عليها الأطراف في زرع الفتن الطائفية، وتشجيع الإنقسامات داخل المجتمعات المتداخلة، ولهذا تنامت مشاعر الخوف والقلق من الآخر، هذه التداعيات ليست مجرد نتائج لأسباب سياسية، أو إقتصادية، أو إجتماعية، أو حتى أمنية، فقط بل أصبحت الأساس

¹ أحمد خضير حسين، "مشكلة الهشاشة الاجتماعية في العراق و تداعياتها"، مركز البين للدراسات والتخطيط، على

الرابط: <https://www.bayancentre.org/2023/10/10404/>

² أحمد عدنان الميالي، مرجع سابق.

لأزمات مزمنة، ومستعصية، متجذرة في الذاكرة العراقية، وسيكون من الصعب إيجاد حلول لها في القريب العاجل. وقد ساهم عدد من المعوقات في تكريس هذا الوضع الخطير مثلت تحدياً كبيراً نذكر منها:

- **التدخلات الخارجية:** حاولت إيران توفير أساس إجتماعي وإيديولوجي لتوسيع نفوذها في العراق، من خلال دعم كسب ثقة الشعب العراقي وخاصة الشيعة منهم بغية عودتها كفاعل إقليمي مؤثر في السياسات الدولية من خلال البوابة العراقية، وقد ساعدت البيئة العراقية غير المستقرة بعد الإحتلال الأمريكي من زيادة نفوذها نتيجة قدرتها على الإندماج في المجتمع العراقي، ولذلك سعت إيران منذ إحتلال العراق إلى التوغل في داخل العراقي، مستغلة بذلك الفراغ الأمني والسياسي، وتعد إيران هي الدولة الأكثر عرضة للخطر في العراق، إذ تؤثر سياسات الفواعل المشاركة في العراق على أهداف إيران بشكل مباشر، وعلى مصالحها الإستراتيجية الأساسية¹، حيث تتوافق الخطط الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران على منع ظهور دولة عراقية قوية ومنافسة إقليمية.

وبإمكاننا أن نرصد مجموعة من التداعيات والآثار السلبية المترتبة للصراع الأمريكي الإيراني على الأمن المجتمعي العراقي كما سيأتي.

ثانياً: آثار الصراع على الأمن المجتمعي العراقي

الآثار على الجانب الهوياتي:

من خلال تفتيت الهوية الوطنية العراقية، حيث أدى الصراع إلى إحداث أزمة هوية ذلك بظهور هويات فرعية على حساب الهوية الوطنية، إذ شهدت هذه الأخيرة² تحديات خطيرة، أثرت بشكل كبير

¹ نجمة شريط، مرجع سابق، ص ، ص ، 276، 277.

² كريمة لطيف عبد الله، "صراع الهويات الفرعية في العراق وآثارها السياسية والإجتماعية"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية. عدد 05. كانون الثاني 2020، ص 434.

فبينية المجتمع وتماسكه، ليشهد العراق ومنذ تأسيس مجلس الحكم الإنتقالي، الذي كان بداية التقسيم القومي والطائفي في بنية المجلس، ليضاف إليه التقسيم الحزبي في كل مكون، والمشكلة التي أفرزها هذا التقسيم هو تجذر الهويات الفرعية الطائفية لدى الشيعة، والسنة، والعربية، والكردية على حساب هوية وطنية واحدة¹.

بدأت عملية إعادة بناء الدولة العراقية ونظامها السياسي بعد 2003، بإعلان بول بريمر الحاكم المدني في العراق عن حل الجيش وجهاز الدولة، وإدخال الطائفية رسمياً إلى المؤسسات الحكومية، وجعل العضوية فيه وفقاً للتمثيل النسبي للمكونات الاجتماعية على أساس هوياتها الفرعية القومية، والدينية، والمذهبية، بدلاً من الهوية الوطنية العراقية الجامعة، فكان من بين مخططات الاحتلال الإضرار بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية، كجزء من مخططه في تشجيع² هذه الأشكال، والذي لعبت وسائل الإعلام فيه دوراً مركزياً لإعادة بناء دولة عراقية حديثة تتوافق ونظرة المحتل.

أما على المستوى الداخلي كثيراً ما يؤثر التنوع الطائفي في الدولة، ويعد خطراً عليها إذا ما كان هناك صراع على السلطة بين الإثنيات، والأمر الأكثر من خطير هو إستغلال تلك الورقة الطائفية من قبل قوى خارجية، وإقليمية لتحقيق أهداف ومصالح إستراتيجية، تخدم أطرافاً محددة³ خارج الحدود الإقليمية للعراق، حيث أسهمت المحاصصة الطائفية في تجزئة المجتمع، ونقله من المجتمع المتعايش نسبياً إلى مجتمع متقاتل، من خلال تحويل الأزمات إلى صراعات، ثم إلى إنقسام طائفي وديني، وعرقي، وهذا بسبب قلة الوعي، وتعدد الإنتماءات، والولاءات، ناهيك عن خوف بعض الأطياف السياسية، وعدم ثقتها بالمكونات الأخرى.

لقد عمدت الولايات المتحدة منذ البداية إلى إستغلال الورقة الطائفية في العراق، لإثارة النعرات و تأجيج الإنقسامات بين مكونات المجتمع العراقي، وإستغلالها بعد ذلك رفقة إيران في صراعهما على النفوذ.

¹ المرجع نفسه.

² عبد الرحمن تمام، "نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على إنتشار الفساد (دراسة حالة العراق من 2003 إلى 2021)، مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022)، ص، ص، 37، 38.

³ محبوبة الأقريد عبد الكريم باسماويل، "تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي - حالة العراق بعد 2003"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. عدد 01. أبريل 2021، ص 213.

فكانت الغاية من ذلك هو القضاء على الانتماء والولاء للهوية العراقية الجامعة، في مقابل يصبح ولاء الفرد العراقي للمكون الشيعي، أو السني، أو الكردي، وعمل أطراف الصراع على دعم هذه المكونات، و السؤال المطروح: ماهي نتائج ذلك على الأمن المجتمعي؟ والجواب أن ذلك يؤدي إلى تعميق الإستقطاب الطائفي والسياسي، فعندما يتم إقصاء الهوية الجامعة لصالح ولاءات فرعية مذهبية، أو دينية، أو عرقية يتحول المجتمع من متعايش ومتماسك، إلى مجتمع صراعات ونزاعات لا تنتهي، بالتالي يصبح الانتماء للطائفة أو المذهب هو الحل للحصول على الحقوق، ذلك ما يؤدي إلى فقدان الثقة بين أفراد المجتمع، ويحل الخوف محل الثقة، بالتالي يظل المواطن في خوف مستمر، ويصبح كل مكون يرى في غيره تهديدا وجوديا له، وكل ذلك يؤدي إلى تآكل النسيج المجتمعي العراقي، وتصبح الخطورة أكثر عندما يتم عسكرة هذه المكونات والولاءات، فكل قوة مسلحة تدافع عن مكوناتها بالتالي تصبح هذه القوى المسلحة هي الضامن للأمن المجتمعي، وليست الدولة العراقية، وعليه يكون إرتباط الفرد العراقي بها أقوى من إرتباطه بالدولة، كما أن هذه العسكرة تؤدي إلى سرعة تكون العنف، وإنتشاره بين أفراد المجتمع، لأن الإختلاف والتصادم هو السائد، وهذا كله سيقوض أمن الفرد.

الآثار على الجانب الديمغرافي:

شهدت العراق حالة نزوح وتهجير قسري لم يشهدها سابقا، وذلك نتيجة الفوضى التي قد عمت البلاد بسبب الإحتلال، إذ شهدت البلاد بعد الغزو عمليات قتل وتهديد، أرغمت الملايين على النزوح، وإزدادت حالة النزوح أكثر بحلول عام 2006، بعد تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء، فكانت تلك التفجيرات هي سبب إندلاع الحرب الطائفية، ووفقا للمنظمة السامية للأمم المتحدة لحقوق اللاجئين: فقد بلغ عدد اللاجئين العراقيين في سوريا مليون شخص، وقدر عدد النازحين حوالي 1200000 نازح، بسبب وجود جماعات مسلحة كثيرة جرى لها دعم من أجنادات¹ خارجية.

وقد بلغ عدد الأفراد النازحين داخليا في العراق خلال المدة (2003-2020) نحو 7611780 نازحا، أي ما يشكل نسبة 18.9 في المئة من إجمالي سكان العراق عام 2020، وهي نسبة عالية جدا رافقتها تحولات ديموغرافية كبيرة وخطيرة، بيد أن كل تلك التحركات حدثت خلال السنوات الثلاث الأولى (2014-2017)، وتوصف هذه المرحلة بأنها الأسوأ في تاريخ العراق المعاصر، بعد دخول مسلحي داعش

¹ المرجع نفسه.

إلى المحافظات العراقية عام 2014 وما خلفته من تداعيات¹ خطيرة على الأمن المجتمعي، ووفقاً لإحصاءات وزارة الهجرة والمهجرين العراقية فإن عدد النازحين داخلياً خلال تلك المرحلة التي تمتد على مدى ثلاث سنوات تقريباً بلغ 3064146 بواقع 548997 عائلة.

إن النزوح أو التهجير القسري في العراق الذي تسبب فيه الإحتلال الأمريكي، وكذلك الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، هو في حد ذاته مظهر من مظاهر تدهور الأمن المجتمعي العراقي، فإستراتيجيات أطراف الصراع قد عملت على تطهير مدن لتحصين مكوناتها التي تدين بالولاء إليها، مثلما حصل في ديالى، والأنبار وغيرها من المدن العراقية خاصة مع الحرب الطائفية بداية من 2006 وحتى 2008، ولقد إستمرت العملية بعد ذلك حتى ظهور داعش في العراق، فكان لكل ذلك تداعيات على الأمن المجتمعي من خلال وقوع تغيرات ديمغرافية بالقوة، أخلت بتوازن المجتمع العراقي، بذلك بات الأمن الشخصي للإنسان العراقي مهدد، ومع مرور الوقت سيولد هذا التهجير ثقافة الحقد بين المكونات العراقية.

الآثار من جانب عسكرة المجتمع:

شهد العراق ظروفًا وتحديات أسهمت في تخديش المنظومات القيمية المجتمعية، وشيوع ظواهر القلق، والإحباط بين أفراد المجتمع، وبروز حالة من حالات التوتر المغلف بالصراع، الذي رافقه مشكلات إجتماعية وسلوكية معقدة، ولقد تسببت ظاهرة عسكرة المجتمع العراقي، في ظهور عدة آثار وتداعيات سلبية سياسياً، وأمنياً، وإجتماعياً نتيجة للتوترات وعدم اليقين، والتجاذبات بين القوى الإقليمية والدولية و بخاصة التوترات بين إيران، والولايات المتحدة الأمريكية، تتمثل في توتر المزاج العام للمجتمع، وسرعة الإستثارة بسبب الحالة العسكرية، وإستمرار الحروب والنزاعات في العراق، فأسهمت عسكرة المجتمع العراقي في إبراز حالة من مؤشرات عدم التماسك الإجتماعي، وتراجع الإنسجام بين مكونات الشعب، فكان تصدع للوحدة الوطنية كيان الدولة بشكل عام، وشل المؤسسات الإجتماعية².

¹ احسان صبار هادي، "النزوح والتهجير القسري في العراق بعد 2003، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف"، 08 أوت 2022، على الرابط: <https://iraqicenter-fdec.org/archives/3106>

² حسن عبد الحميد، "ظاهرة عسكرة المجتمع العراقي بعد 2003 دراسة وصفية العراق"، مجلة العلوم السياسية و القانون. عدد 04. أيلول 2017، ص ، ص ، 170، 171.

و مما تسبب فيه الصراع الأمريكي الإيراني من جراء عسكرة المجتمع، إنتشار مظاهر تدعم في معظمها نشر ثقافة العنف وإستخدام السلاح لدى المجتمع، كوسيلة أساسية لحل المشاكل بكل أشكالها، و إنحسار ثقافة التسامح والسلام، وسيادة قوة السلاح، والمظاهر العسكرية، وعرقلة بناء سيادة القانون المدني، وكذلك فقدان فرص¹ التعليم لكثير من الشباب، حيث أن وقود الحرب كان معظمهم من الشباب، وتقوم الميليشيات المسلحة كأداة في الصراع، بالتجنيد المستمر لهم تحت ولاءات مذهبية أو دينية، أضف إليها جملة من الآثار النفسية والاجتماعية، من أبرزها تنمية الإنسان المقهور والسلبي، الذي يعاني من الظلم والغبن، وإمتهان الإرادة والتمايز الإجتماعي والإقتصادي، وأيضا زيادة نسبة الفقراء، والتضخم، و هذا الذي تستغله الجماعات المسلحة، والمرجعيات الدينية لتجنيد العناصر الموالية لها².

تبدو جلّيا خطورة الصراع الأمريكي الإيراني على الأمن المجتمعي العراقي بكل أبعاده، فقد تم تكريس ثقافة العنف، والعشائرية، والتوترات، ونشر الرعب بين الأفراد، يمكن القول أن هذه الإستراتيجية قد نجحت إلى حد بعيد، في الإضرار بأمن، ووحدته، وإستقرار العراق وكرست معضلة أمنية مجتمعية مركبة

خطاب الكراهية والتمييز العنصري:

يمكن لوسائل الكراهية أن تجد أرضا خصبة ذات مشاكل إجتماعية، وإقتصادية، وسياسية أوسع نطاقا، وغالبا ما تكمن الأسباب الجذرية للكراهية في إختلافات إثنية، أو دينية صرفة، تنبع هذه الكراهية من إنعدام الحصول على الموارد، ووجود محاباة بين الإثنيات مما يزيد من إنعدام³ الثقة والشكوك وهو ما يشجع على العنف والتطرف الذي ينتج من عوامل الشعور بالظلم الإجتماعي والتمييز وأزمة الهوية ليجد عوامل جذب في وجود تنظيمات إرهابية ذات قدرات تنظيمية عالية تتمتع بقوة خطاب تعمل على جلب الأفراد للانضمام إليها⁴.

¹ علي عبد العزيز الياسري، "الأبعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية"، مجلة العلوم السياسية . العددان 38، 39، ص، ص 233، 234.

² المرجع نفسه. ص 235.

³ بشير ناظر حميد، نور فخري الدين برهان الدين، "خطاب الكراهية وتحديات الأمن الإنساني: الأسباب. المخاطر. سبل المواجهة"، مجلة آداب المستنصرية. عدد 103 . أيلول 2023، ص 515.

⁴ المرجع نفسه.

ومن المخاطر التي تسبب فيها خطاب الكراهية تهديد التعايش السلمي، مما لا شك فيه أن مثل هذا الخطاب يشكله، ويغذيه، ويبقيه، ويوجهه أشخاص وجماعات معينة، مختلفة في الإثنية، واللغة، والدين ولذلك فخطاب الكراهية يقوض مبدأ التعايش السلمي، إذ إنعكس إجتماعيا على تعايش إمتد وتراكم عبر قرون، وظهر ذلك بعدة صور مثل التهجير، مثلما هو الحال مع الشيعة والسنة بعد 2003، حيث أصبح التهجير مترافقا مع قتل الهوية، وأضحت نتيجة لذلك ترسم حواجز إجتماعية بين المكونات، إنتهت بتهجير على المستويين الداخلي والخارجي.

لقد تم توظيف خطاب الكراهية بين مكونات المجتمع العراقي من أطراف الصراع، فكانت أحد الأدوات الفعالة بهدف زرع الفرقة والتناحر بين الأفراد، إذ عمل الإيرانيون على خطاب شيطنة أمريكا بإستقزاز الروابط الدينية والمذهبية، للتحريض على الوجود الأمريكي، رغبة في تقليص نفوذه في العراق، بينما وظفت أمريكا ما يسمى بالخطر الإيراني في العراق، وحشدت له إقليميا وداخليا، فشجع هذا الخطاب كره الشيعة للسنة، وهو ما أدى إلى تمزيق النسيج المجتمعي للعراق، وإلى التناحر بين العراقيين .

إن هذا الوضع الذي تعيشه العراق، بسبب الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران قد كرس معوقات بنوية تزيد من هشاشة الأمن المجتمعي العراقي، وأمام هذا الوضع المتهالك، فمن الحكمة البحث في الحلول، والآليات المناسبة لمواجهة كل تلك التداعيات، والنهوض بواقع الأمن المجتمعي العراقي، وترقية حياة الإنسان، تتطلب العملية تضافر كل الجهود، من كل أطراف المجتمع، ولهذا فالبحث في سبل تعزيز الأمن المجتمعي ضرورة حتمية كما سنراه.

المبحث الثالث: سبل تعزيز الأمن المجتمعي العراقي

يرتبط الأمن المجتمعي إرتباطا وثيقا بمقومات الحياة الإنسانية بجوانبها السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، لذا فإن تعزيز الأمن المجتمعي يتطلب تخطيطا سياسيا، وإقتصاديا، وإجتماعيا، ببرامج

ازمن ماجد عودة، سما طاهر مسلم"، السياسات الحكومية الفاعلة لمواجهة خطاب الكراهية في العراق لمرحلة ما بعد داعش"، المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية... مواجهة التطرف في ظل الأزمات العالمية الراهنة ، ص 534.

وسياسات عامة على مختلف المستويات للتغلب على تلك التحديات¹، ويمكن أن نجمل تلك الإستراتيجيات في المجالات التالية:

أولاً: المجال السياسي والأمني:

تتمثل الآليات والإستراتيجيات السياسية التي ترمي إلى تعزيز وبناء السلم، والأمن المجتمعي في تفعيل المشاركة السياسية، أي حق المواطنين في أن يكون لهم دور في عملية صنع القرار، ومراقبته أيضاً وترمي هذه الإستراتيجية إلى تعزيز دور المواطنين في النظام السياسي، وضمان مساهمتهم في صنع السياسة العامة أو التأثير فيها، وتكون المشاركة السياسية من الشروط الأساسية لعمل النظام الديمقراطي، إذ أن الديمقراطية في جوهرها تقوم على مجموعة² من القيم والأعراف الإنسانية كالتعايش، والتسامح، وإحترام الآخر، والحل السلمي للخلافات، وهي سبل تسهم في إستقرار وتماسك العراق وإزدهاره، وإحترام الآخر، والحل السلمي للخلافات، وهي سبل تسهم في إستقرار وتماسك العراق وإزدهاره، وبناء الدولة الوطنية، والتماسك والاندماج الإجتماعي، مما يؤدي إلى الإستقرار العام للمجتمع.

ومن المبادئ السياسية التي من شأنها تعزيز الأمن المجتمعي، والتعايش السلمي بين العراقيين³:

- رفض التدخلات الخارجية في شؤون العراق، والتي تهدف إلى دعم الإرهاب، وتأجيج الصراع العنصري الداخلي، ومثل هذا الصراع لا يتحقق إلا عبر إثارة شق واسع في لحمة التعايش، بين المكونات الإحتماعية.
- دعوة الحكومة والقيادات السياسية والدينية والعشائرية، ومنظمات المجتمع المدني إلى تكثيف جهودها للقضاء على الإحتقان الإثني، والطائفي، وإشاعة ثقافة المحبة والتعاون، وتشجيع كل ما من شأنه إعادة اللحمة الوطنية.

¹ الكوثر عبد الباري حسن، "السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003"، مجلة العلوم السياسية، عدد 69، حزيران 2025، ص 195.

² بدرية صالح عبد الله، "محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003"، مجلة العلوم السياسية، عدد 68، كانون الأول 2024، ص 93.

³ أحمد خليل عطية تركي، مرجع سابق، ص، ص، 118، 119.

- حسم مسألة الهوية الوطنية العراقية، مع الإعراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات، وعلى أسس ديمقراطية جامعة لكل المجتمع العراقي، من خلال بحثها في نقاط مشتركة يمكن توظيفها لخدمة الهوية العراقية، وكيفية التعايش بينهم.
- إلغاء نظام المحاصصة الطائفية، التي تثير الصراعات والأزمات، والسعي بجهد لبناء دولة وطنية.
- التخلص من منهج الديمقراطية التوافقية، وتطبيق نظام ديمقراطي أنسب، لحل كل المعضلات التي تمر بها العراق، وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط، وكذلك فصل السلطات.

كما أن إرساء أسس المصالحة الوطنية من خلال تطبيق العدالة الإنتقالية وإرساؤها، من خلال تطبيق العدالة الإنتقالية وإرساؤها، من خلال صيغة ديمقراطية تصالحية، وليس بالصيغة الجزئية العقابية أو الثأرية الإنتقامية، فالأولى هي الصيغة الأكثر ملائمة لضمان المصالحة الوطنية الحقيقية، وعند تحقق العدالة التصالحية ستكون دعماً للعدالة الإنتقالية التي تمثل الركن الأول للمصالحة الوطنية، كما أن عملية بناء الثقة بين المكونات العراقية، والتي تعد أزمة حقيقية، تتطلب قبول الآخر وقبول علاقة جديدة معه بعيداً عن التقييمات المسبقة، وبالعلاقات صفرية من الناحية السياسية، والإجتماعية، والأمنية التي تتجسد عبر الممارسات اليومية، ناهيك عن إشراك المكونات بصناعة القرار، وإدارة الدولة في المدن العراقية، خاصة التي عانت، ولا تزال تعاني الإقصاء، والتهميش، والكيل بمكيالين في تعاملات الحكومة.

كما أنه لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق، يجب الإعراف بوجود نزاع وخلاف، بين القوى و الكتل الإجتماعية، والسياسية، المتعددة والمتنوعة والذي إمتد ليصل إلى قواعدها المجتمعية القومية، و الدينية، والمذهبية، والثقافية، والسياسية، فلا بد من تحييد الأطراف، والقوى الخارجية المؤثرة في الشأن الداخلي العراقي، وضرورة الحوار الوطني الفعال، وإعادة هيكلة المؤسسات والنظام السياسي، وبناء دولة المواطنة التي تكفل الحقوق لجميع المواطنين، وعدم السماح للمرجعيات الدينية بالتدخل في الأمور

¹ نجية بلخثير، "السلم الإجتماعي في العراق بعد 2003: دراسة في التحديات وسبل المعالجة"، مجلة المعيار. عدد 61. نوفمبر 2021، ص 928.

السياسية، وإستخدام الرموز الدينية في الحملات الإنتخابية، والمنافسات السياسية، ومن الضرورة بما كان حل الميليشيات المسلحة، ونزع السلاح منها ومن العشائر، وإعادة الهيبة للجيش الوطني العراقي¹.

ثانيا: المجال الإقتصادي:

إن من أبرز التحديات التي تواجهها العراق، هي عدم القدرة على تحقيق التنويع الإقتصادي، و الإعتداد بشكل كبير على النفط، ما يطرح ضرورة وجود سياسة عامة للتعامل مع الإمكانيات المتاحة، فمعالجة مشكلة ضعف التنويع الإقتصادي، من شأنه أن يحل سلسلة من المشكلات، كالفقر، والبطالة ذلك بإتباع سياسات تعمل على تنويع مصادر الدخل، وإستثمار ما هو موجود من ثروات² وموارد طبيعية، وبشرية لتنويع قاعدة الإقتصاد، وإتباع سياسة مالية ترمي إلى تقليل نسبة الإعتداد على الإيرادات النفطية، عبر وضع خطة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي، والزراعي، والسياحي، وتشجيع الإستثمار عن طريق تهيئة مناخ إستثماري جيد، يجعل من العراق محط جاذبية له³.

يكون للعامل الإقتصادي دور كبير في إستتباب الأمن والطمأنينة، لدى أبناء الشعب خلال تعايشهم السلمي والإقتصادي، ولا يمكن تعزيز السلم والأمن المجتمعي دون توفير أرضية إقتصادية مناسبة، لتحويل الطموحات السياسية والإجتماعية إلى واقع ملموس، وذلك من خلال التوزيع العادل للثروات، و القضاء على التمايز الطبقي، الذي يؤثر في المجتمع، وكذا معالجة الإختلافات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد، ومن هذه الآليات التوزيع العادل ومحاربة الفقر، إن هذا التوزيع هو أحد أهم الآليات المجتمعية التي تؤدي إلى تعزيز اللحمة الإجتماعية، وزرع الثقة المتبادلة بين الأفراد، ما ينعكس على بناء الدولة و بالتالي يتعزز السلم الإجتماعي، مع معالجة الفقر والبطالة، وتحسين⁴ مستوى النظام الإقتصادي.

ثالثا: المجال الإجتماعي والثقافي:

¹نجمة شريط، مرجع سابق. ص 310.

²الكوثر عبد الباري حسين، مرجع سابق ص، 196.

³المرجع نفسه. ص 197.

⁴بدرية صالح عبد الله، مرجع سابق. ص 99.

يعد العامل الاجتماعي من بين أهم العوامل المؤثرة التي تدعم منظومة الأمن الوطني العراقي¹، و لعل من أبرز المشكلات التي واجهها الأمن المجتمعي العراقي، هي عدم الاندماج وأزمة الهوية، لذا فإن الجانب الاجتماعي للسياسات العامة الرامية إلى تعزيز الأمن المجتمعي، يتجسد في التعامل مع المواطنة والتعايش السلمي، والعدالة الاجتماعية بوصفها حقوقاً يتوجب على الدولة تحقيقها، كما أن إضفاء روح المواطنة وإعلاء شأنها يعد الوسيلة الفعالة للحد من الانقسامات، والخلافات الإثنية، والدينية إذ تعمل المواطنة على إعلام الناس بحقوقهم وواجباتهم، وإعادة تنظيمهم على الصعيدين السياسي، والاجتماعي بوصفهم متساوين، وبذلك يتم القضاء على العنصرية والكراهية بين الأفراد، فضلاً عن تعزيز ثقافة التسامح، والتعايش السلمي، والحوار والثوابت المشتركة، إلى جانب ذلك لا بد من ترسيخ دعائم العدالة الاجتماعية، وهي إحدى مرتكزات التماسك الاجتماعي، كما تمثل منظومة القيم التربوية أحد العوامل المجتمعية المهمة، التي تؤدي دوراً مهماً في المحافظة على بناء² وإستقرار المجتمع عن طريق الإستثمار في التعليم، وتنفيذ برامج تعليمية تعزز مفهوم المواطنة.

ومن الضروري العمل على تنمية الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة، فتشعر كل جماعة مهما كانت لغتها وديانته، ومذهبها، أنها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاجتماعية الأخرى، ولا بد من تعزيز مؤسسات المجتمع المدني التي تؤدي دور الوسيط بين السلطة والمجتمع لتعزيز أواصر التعايش السلمي وبالضرورة تفعيل دور الجامعات والمعاهد المتخصصة³.

إن إرساء دعائم الأمن المجتمعي في العراق، يتطلب إرادة سياسية من جميع الأطراف، فلا بد من ترك الخلافات جانبا، والإلتفاف حول الهوية الوطنية العراقية الجامعة لكل أطراف الشعب، وبالتالي تغليب المصلحة العليا للوطن، على المصالح الفئوية، أو العشائرية، أو الطائفية التي كرسها الإحتلال الأمريكي، وإعتمدت عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في صراعهما على النفوذ في العراق، فالعمل الجماعي المشترك هو السبيل الوحيد الذي بإمكانه ترسيخ واقع عراقي جديد، يحتضن ذلك التنوع والتعدد الذي يزخر به المجتمع العراقي، فيشعر فيه بذلك الإنسان والمجتمع بالأمان، وهذا ما سيقفل الباب على

¹ محمد مجيد حسين، "التحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي"، مجلة الدراسات المستدامة. عدد 06. 2024. ص 3943.

² الكوثر عبد الباري حسين، مرجع سابق. ص ، ص ، 198، 199.

³ أحمد خليل عطية تركي، مرجع سابق. ص 119.

أي تدخل خارجي من شأنه الإضرار بوحدة، وإستقرار العراق، ما سيؤدي في نهاية المطاف بعودة العراق كقوة إقليمية مؤثرة في محيطها الإقليمي.

خلاصة

إن واقع الأمن المجتمعي العراقي يتسم بالضعف و الهشاشة، بسبب تلك التحولات التي شهدتها العراق بعد الإحتلال الأمريكي في 2003، و ما تلاه من صراع أمريكي إيراني وظفت فيه كل أدوات التدمير، و التخريب للمجتمع و الإنسان العراقي، ليشهد العراق بذلك أسوأ مراحل في تاريخه الحديث و المعاصر، حيث تصاعد العنف، و الإقتتال الطائفي، و الإرهاب، و إنتشار السلاح خارج الدولة بيد ميليشيات مسلحة، تدين بالولاء لجهات خارجية، هذه العوامل أدت إلى موجات من النزوح، الذي بدوره أثر على التركيبة المجتمعية فتصاعدت معدلات الجريمة، و القتل و الإختطاف ليواجه بذلك الأمن المجتمعي العراقي تحديات، و معوقات سياسية، وأمنية، و إقتصادية، و إجتماعية، كتحصيل حاصل لهذا الواقع المعقد، ما دفع بالخبراء و الباحثين و المسؤولين، على ضرورة البحث عن آليات، و إستراتيجيات للخروج من هذا الواقع المأزوم، و العمل على خلق واقع جديد يضمن للمواطن العراقي الأمن، و السلامة، و التنمية المستدامة، و بذلك يتحقق الأمن المجتمعي على أرض الواقع.



وفي ختام دراستنا الموسومة بتداعيات صراع النفوذ الأمريكي الإيراني على الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003، يتضح لنا أن العراق يعيش في أزمة أمنية معقدة ومركبة الأبعاد، بسبب هذا الصراع الذي جعله في نهاية المطاف ساحة لتجاذبات إقليمية ودولية عميقة، ومن خطورة هذا الصراع قدرة أطرافه على توظيف الهوية والإثنية لتأجيج النزاعات، وتغليب الولاءات الفرعية على حساب الهوية الجامعة، لذلك كانت مؤشرات البطالة، والنزوح، والعنف، والإرهاب، والفقر، والإقتتال الطائفي وغيرها من المؤشرات، أكبر دليل على هشاشة وضعف الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003، وفي ظل هذا الصراع الذي كلما طال أمده كلما كانت تداعياته أشد خطراً، وأكثر فتكاً بالإنسان والمجتمع العراقي، ما يستدعي ضرورة تبني مقاربة شاملة للنهوض بالأمن المجتمعي بكل أبعاده، إن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، قد عطل قيام دولة عراقية قوية ومتماسكة تقوم بأدوارها لتحقيق الإستقرار السياسي، والرفاه الإجتماعي للمواطن العراقي، والعمل على التخفيف من حدة التناقضات التي يعاني منها المجتمع في جميع المجالات نتيجة السياسات التي كانت قبل الإحتلال الأمريكي، وما تلاه من الوضع المعقد الذي كرسه الصراع الأمريكي الإيراني رغبة في بسط النفوذ، و تحصيل مكاسب إستراتيجية، والإبقاء على العراق في حلقة مفرغة من الإستقرار، ومزيد من التوترات لذلك كان العراق دائماً ميداناً لردود أفعال الطرفين، ورهينة لإحتمالات التصعيد أو التقارب بينهما.

وفي حقيقة الأمر لم تقتصر تداعيات هذا الصراع على فقدان السيادة العراقية، أو نهب ثرواتها الوطنية، أو إضعاف قدرتها على التأثير إقليمياً فحسب، بل تعداها إلى المساس بالوحدة الوطنية، وخلق فتن طائفية بين مكونات الشعب العراقي الواحد، عبر تبني إستراتيجيات تغذي الإنقسام الطائفي، مما أدى إلى نشوء ولاءات فرعية تعمل بأجندات خارجية، لا تخدم المصلحة العراقية ولا المواطن العراقي، إنما يتم توظيف تلك المجموعات ذات الولاءات الفرعية، لخدمة مصالح كل طرف، وتثبيت نفوذه في العراق لذلك تأثر الأمن

المجتمعي كثيرا، فلم يعد بإمكان الإنسان العراقي التمتع بروح المواطنة، ولا الإستفادة من خيارات بلاده، لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير بيئة مستقرة يحقق فيها الإنسان العراقي آماله، وأهدافه في الحياة، بذلك يصبح البحث عن مخرج من هذا المأزق أولوية إستراتيجية للعراق، رغم أن العملية لن تكون بتلك السهولة، بسبب تداخل عوامل، وتفاعلات ذلك الصراع، و بسبب تمسك الطرفين الأمريكي، والإيراني بالعراق بإعتبار ما يمثله لكلا الطرفين من أهمية جيواستراتيجية وإقتصادية حيوية، بحيث لا يمكن التقريط فيها.

وقد توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية:

- العراق في ظل الصراع الأمريكي الإيراني، يعاني من أزمة أمنية مجتمعية مركبة، ومعقدة تتداخل فيها الأسباب والمسببات .
- الصراعات ذات البعد الإثني والهوياتي تكون أشد خطرا، وأكثر فتكا بالإنسان مقارنة بغيرها من الصراعات.
- العراق في ظل الصراع الأمريكي الإيراني، يعاني من أزمة أمنية مجتمعية مركبة، ومعقدة تتداخل فيها الأسباب و المسببات .
- تؤدي الميليشيات المسلحة أدوار تخريبية للأمن العراقي، بسبب خدمتها لأجندات أجنبية ولأنها تخدم ولاءات فرعية، على حساب الهوية الوطنية العراقية.
- إن عسكرة المجتمع العراقي مظهر من مظاهر تدهور الأمن المجتمعي، ومصدر للعنف الإقتتال الطائفي.
- أصبحت الهوية الإجتماعية أداة لإدارة الصراع الأمريكي الإيراني، مما أدى إلى جعل التنوع الثقافي و الإثني الذي يزخر به المجتمع العراقي نقمة عليه.
- فشلت الدولة العراقية والنظام السياسي، في أن يحتضن جميع مكونات المجتمع العراقي، مما أسس للإنقسام الطائفي، الذي أدى بدوره أدى إلى حلقات من العنف لا

تنتهي، وما يتبع ذلك من زرع الخوف و اليأس في الإنسان العراقي، وكل ذلك يقوض دعائم الأمن المجتمعي و التعايش السلمي.

وبذلك تخلص دراستنا إلى التوصيات التالية:

- يجب وضع مقاربة شاملة للنهوض بالأمن المجتمعي، بعد وضع دراسة يقوم بها خبراء في جميع الميادين السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، والأمنية يتعمقون خلالها في فهم الأسباب الجوهرية التي أدت إلى هشاشة الوضع المجتمعي، و تردي الأوضاع الإنسانية للفرد و المجتمع العراقي.
- يجب على العراق أن يحيد بنفسه عن التجاذبات الخارجية، و أن تكون له سياسة خارجية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ليكون بمنأى عن ردود الأفعال من القوى الإقليمية، و الدولية (الحياد الإيجابي).
- لقد لعب أطراف الصراع على متغير الهوية في العراق، لأنها نقطة الضعف لذلك يجب الانتقال من البحث في أمن المجموعات العنصرية العشائرية، ذات الإنتماء الإثني والعرقي، إلى البحث في الأمن الشامل ذو البعد الوطني، الذي يشمل جميع مكونات الشعب العراقي.
- يجب التأسيس لحوار شفاف بين كل مكونات العراق يجمع بين كل الفرقاء، لوضع حلول بناءة لتجاوز الخلافات والإلتفاف حول الوطن الواحد.
- يجب تحييد الميليشيات، والعشائر، والمرجعيات الدينية عن التدخل في السياسة، والعمل على نزع سلاحها، والكف عن عسكرة المجتمع التي أدت إلى زرع ثقافة الخوف، والإنتقام بين الأفراد مما ساهم في تفتيت المجتمع.



قائمة المصادر والمراجع



أولاً: الكتب

- 1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، "لسان العرب"، الجزء 14، دار صادر للنشر، 2003.
- 2- العبيدي علي، تاريخ الصراع العراقي الإيراني الحديث الطائفية غطاء المشروع الإيراني العراقي نموذجاً. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.
- 3 دورتي جيمي روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (تر: وليد عبد الحي). الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
4. فائق شنا جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم. العراق: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2011.
- 5- قادري مليكة الخارجية الأمريكية بعد 09/11. باتنة: دار جودة للنشر والتوزيع، 2023.
- 6- جمعة فادي العلاقات الإيرانية الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط. فلسطين: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2019.
- 7 عليان محمود عليان، العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017.
- 8 موسى المصري المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.
- 9- يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت لبنان: دار الكتاب العربي، 1985.

ثانياً : المقالات

- 1 أزروال يوسف، "الأمن الإنساني بالعراق: دراسة في ضوء نتائج الاحتلال الأمريكي (2003-2011)"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. عدد 10. جانفي 2017.
- 2 إسماعيل أنور خليل، "موقف إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن من الملف النووي الإيراني"، مجلة قضايا سياسية. عدد 74. سبتمبر 2023.
- 3 العمري منير، "الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى"، مجلة آفاق علمية، مجلد 12. عدد 04. سبتمبر 2020.
- 4- الأقرید محبوبة، عبد الكريم باسما عيل، "تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي - حالة العراق بعد 2003"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. عدد 01. أبريل 2021.

- 5 الموساوي عبد الحميد العبد، "العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس أوباما"، مجلة العلوم السياسية. عدد 49. 2015.
- 6 الياسري عبد العزيز علي، "الأبعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية"، مجلة العلوم السياسية . العددان 39,38، 2025.
- 7 المعيني عباس كاظم محمد، "الخلاف الأمريكي الإيراني وتداعياته على العراق بعد عام 2003"، مجلة العلوم السياسية. عدد 62. ديسمبر 2021.
- 8 البدور بكر، "مستقبل النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية"، مجلة رؤية تركية. ربيع 2019.
- 9- المحترم موسى خلف عواد، "الدولة والتنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية. عدد 135، 2025.
- 10الأعرجي صادق جعفر، "الأهمية الاستراتيجية لموقع العراق وفق النظريات الجيوسياسية العالمية"، مجلة كلية التربية. مجلد 61. عدد 61 . نوفمبر 2025
- 11 بواشري رفيق، "الأمن الاقتصادي كآلية لتحقيق الأمن الإنساني-دراسة نظرية-"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. عدد 02. مجلد 10. ديسمبر 2025.
- 12 بنت محمد إنعام عقيل، "الأمن المجتمعي في تحقيق الموازنة بين الهوية الدينية والهوية الاجتماعية (دراسة وصفية مقارنة)،"المجلة الإلكترونية متعددة التخصصات. عدد 03. ديسمبر 2021.
- 13- بردان فلاح مبارك، حردان محمد علي، "الفساد المالي والإداري وإنعكاساته على التنمية في العراق بعد عام 2003"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني. عدد 04. جويلية 2020.
- 14- بوستي توفيق، "مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للتحليل". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. عدد 13. جويلية 2018.
- 15- بلخير نجية، "السلم الاجتماعي في العراق بعد 2003: دراسة في التحديات وسبل المعالجة"، مجلة المعيار. عدد 61. نوفمبر 2021.
- 16- بن يحي عتيقة، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية. عدد 04. ديسمبر 2018.
- 17- بن خليف عبد الوهاب، "أزمة المواطنة في المجتمعات العربية : المجتمع العراقي أنموذجاً"، مجلة الدراسات القانونية و السياسية . عدد 02. جوان 2020.

- 18- جزار مصطفى، "الأمن البيئي والنزاعات الدولية: دراسة تحليلية للعلاقة الجدلية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية. مجلد 14. عدد 01. 2022.
- 19- جبار رؤى توفيق عبد الله ، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهد ترامب"، مجلة دراسات دولية. عدد 98 . أكتوبر 2024.
- 20- حامي حسان، "الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري بين التنازع الإيديولوجي والتوظيف السياسي". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. عدد 29. جوان 2017.
- 21- حميد ناضر بشير، نور فخري الدين برهان الدين، "خطاب الكراهية وتحديات الأمن الإنساني: الأسباب. المخاطر. سبل المواجهة"، مجلة آداب المستنصرية. عدد 103 . أيلول 2023.
- 22- دريسي حنان، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة مدارات سياسية. مجلد 05. عدد 02. ديسمبر 2021.
- 23- رقولي كريم، بقرار أبو بكر، "الأمن الإنساني -مقاربة معرفية-"، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية. مجلد 06. عدد 01. مارس 2023.
- 24- رزايقية حنان، "الانسحاب الأمريكي من العراق سنة 2011: دراسة في الأسباب والنتائج"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية. عدد 06. جوان 2016.
- 25- زقاع عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السيايات العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد 05. جوان 2011.
- 26- شيدائيان مهدي، عويد حسن مصطفى، "مبدأ سيادة القانون في القانون العراقي والإيراني"، مجلة الجامعة العراقية. عدد 06. أكتوبر 2025.
- 28- نجمة شريط، خيرة بوسعادة، "المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية منذ 2003: الأسباب والتداعيات"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مجلد 06. عدد 01، جوان 2022.
- 29- صالح عبد الله بدرية، "محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003"، مجلة العلوم السياسية . عدد 68. كانون الأول 2024.
- 30- ضاري سرحان حمادي الحمدان، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران منذ 1991"، مجلة دراسات دولية. عدد 07. أبريل 2024.
- 31- جعفر صادق الأعرجي، "الأهمية الإستراتيجية لموقع العراق وفق النظريات الجيوسياسية العالمية"، مجلة كلية التربية. مجلد 61. عدد 61 . نوفمبر 2025.

- 32- حمزة سالم، زهير بوعمامة "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة الرئيس جو بايدن: قراءة في الثوابت والمتغيرات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد 01. جانفي 2022.
- 33- حسين علي حيدر، "آفاق السياسة الأمريكية تجاه إيران وتداعياتها الإقليمية"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية و السياسية. عدد 05. سبتمبر 2020.
- 34- حبيطة لخضر، "تداعيات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة دراسات و أبحاث. عدد 04. جويلية 2021.
- 35- حسن فاضل حميد، "الهوية الوطنية العراقية: أزمت الماضي والحاضر"، مجلة العلوم السياسية. عدد 49. جانفي 2015.
- 36- خليل حامد طلال، "الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل"، مجلة الفكر القانوني والسياسي. مجلد 04. عدد 02. 2020.
- 37- صالح عبد الله بدرية، "محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام 2003"، مجلة العلوم السياسية . عدد 68. كانون الأول 2024.
- 37- عبد الباري الكوثر حسين، "السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003"، مجلة العلوم السياسية. 2025.
- 38- عبد الحافظ فواز علي، "العنف الهوياتي و الفرصة السياسية في العراق"، المجلة العربية للعلوم السياسية. العددان 48، 49. مجلد 01. خريف 2015.
- 39- عبد الجبار هند محمد، "التدخلات الإقليمية في السياسة الخارجية العراقية: التدخل الإيراني أنموذجاً"، مجلة مرافئ للدراسات السياسية و القانونية. عدد 02. جانفي 2022.
- 40- علي عبد الله نورا، "تداعيات إغتيال قاسم سليمان على العلاقات الأمريكية الإيرانية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. مجلد 06. عدد 04. فيفري 2022.
- 41- عطية أحمد خليل تركي، "الآليات والمعوقات في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003"، مجلة قضايا آسيوية. عدد 19. جانفي 2024.
- 42- عبد الحميد حسن، "ظاهرة عسكرة المجتمع العراقي بعد 2003 دراسة وصفية العراق"، مجلة العلوم السياسية والقانون. عدد 04. أيلول 2017.

- عودة ماجد زمن، سما طاهر مسلم، "السياسات الحكومية الفاعلة لمواجهة خطاب الكراهية في العراق لمرحلة ما بعد داعش"، المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية... مواجهة التطرف في ظل الأزمات العالمية الراهنة .
- 43- عبد الأمير حميد مينا عدنان، "الموقع الإستراتيجي للعراق وأهميته في الشرق الأوسط دراسة في مشروع طريق التنمية"، مجلة حمورابي للدراسات. عدد56. 2025.
- 44- عبد الحسن إبراهيم زينة عبد القادر، "الصراع الأمريكي الإيراني وأثره في الأمن القومي العراقي"، مجلة قضايا سياسية. عدد74. سبتمبر2023.
- 45- سميرة حسن عطية، "أزمة الهوية الوطنية وسبل معالجتها"، مجلة آداب المستنصرية. عدد 83، 2018، ص 6.
- 46- علاق جميلة، "الأمن المجتمعي مقاربة في المفهوم والعناصر"، مجلة البحوث السياسية و الإدارية. عدد12.(د س).
- 47- عطوات عبد النور، شنين محمد المهدي، "بناء الأمن في المجتمع المتعدد: قراءة معرفية في مفهوم الأمن المجتمعي و تجلياته على ضوء صحيفة المدينة"، مجلد 04. مجلة دراسات إجتماعية. عدد02، ديسمبر2020.
- 48- عبد الأمير عدنان فاطمة الزهراء ، هراطة عادل هشام، "العدالة الإجتماعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي" مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإسلامية. عدد خاص. حزيران 2024.
- 49- عامر هاشم عواد، "مستقبل الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران تأثيراتها الإقليمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. مجلد 05. عدد02. 2016.
- 50- فرات علي حسين، "العراق والصراع الأمريكي الإيراني(التأثير، والتأثر)"، مجلة العلوم السياسية. عدد 64. ديسمبر 2022.
- 51- غربي هيبه، "التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ سنة2003"، مجلة مدارات إيرانية. عدد04. جوان2019.
- 52- غربي هيبه، "دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط"، مجلة مدارات إيرانية. عدد04. جوان2019.
- 53- قريب بلال، "الصراع في العلاقات الدولية: جدل مفاهيمي"، مجلة الناقد للدراسات السياسية. مجلد 03. عدد03. أبريل2019.

- 54- فاضل أحمد جاسم، عامر هاشم عواد، "الدور الأمريكي و تأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري"، مجلة دراسات دولية. عدد 52. أبريل 2012.
- 55- كوزان زينة صاحب، سلمان كامل سلمان الجبوري "تداعيات الأزمة المالية في العراق (الأسباب والمعالجات)"، مجلة الرافدين للحقوق. عدد خاص. شباط 2021.
- 56- لطيف كريمة عبد الله، "صراع الهويات الفرعية في العراق وآثارها السياسية والإجتماعية"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية. عدد 05. كانون الثاني 2020.
- 57- مطلق دنيا جواد، "الأمن المجتمعي العراقي بعد عام 2003: التحديات وإستراتيجية المواجهة"، مجلة السياسة الدولية. عدد 57. 2025.
- 58- مخلف منعم حميس، "الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات والتصنيفات"، مجلة دراسات دولية. عدد 59. 2014، ص 218.
- 59- مجبل دليان إيناس، "إستراتيجية القوة الناعمة في السياسة الخارجية-دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة مركز دراسات الكوفة. مجلد 79. عدد 79. ديسمبر 2025.
- 60- مجيد محمد حسين، "التحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي"، مجلة الدراسات المستدامة. عدد 06. 2024.
- 61- حبيطة لخضر، "تداعيات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة دراسات و أبحاث. عدد 04. جويلية 2021.
- 62- منصار أيوب، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من الأمن القومي إلى الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني"، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث. عدد 03. مارس 2023.
- 63- مؤيد فاهم محسن، عدنان موحان شبرم، "أبعاد التحولات الإجتماعية في العراق بعد عام 2003"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية. عدد 02. 2024.
- 64- هوشنك صابر أحمد، "أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية في إطار نظرية القوة الحادة"، مجلة الناقد للدراسات السياسية. مجلد 06. عدد 02. أكتوبر 2022.
- 65- ورقاء محمد رحيم، "الأمن المجتمعي في العراق بعد العام 2003"، مجلة المعهد. عدد 11. ديسمبر 2022.

ثالثاً: المذكرات

- 1- العربي أحمد كريم، "منطقة الشرق الأوسط في ظل تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية (2012-2018)"، مذكرة دكتوراء. (قسم العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر 03 ، 2023.
- 2- النجار وئام محمود سليمان، "التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001-2008م) . مذكرة ماجستير (برنامج العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
- 3- إبراهيم خليل قاسم، "السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب"، مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2021.
- 4- بوسعيد عبد الحق، "البعد الأمني في العلاقات الإيرانية الخليجية"، مذكرة دكتوراء. (قسم الدراسات السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 03، 2019.
- 5- بن خدة صدام، "تغير الإدارات الأمريكية وأثره على الإستراتيجية الأمنية تجاه إيران 1979-2016م"، مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية) ، جامعة قاصدي مرباح ، 2018.
- 6- بن بلخير جمال، "التعددية الطائفية وإشكالية بناء الأمن المجتمعي في العراق"، مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2022.
- 7- باسماعيل عبد الكريم، "الإستراتيجية الأمريكية نحو العراق وإيران في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما" ، مذكرة دكتوراء. (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016.
- 8- تمام عبد الرحمان، "نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على إنتشار الفساد (دراسة حالة العراق من 2003 إلى 2021)، مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022.
- 9- حمادة عائشة ، "الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط وإشكالية الأمن الإقليمي"، مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.
- 10- سويعد محمد أمين، "أثر الحماعات المسلحة على الأمن الوطني: دراسة حالة العراق منذ 2003"، مذكرة دكتوراء. (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020.

- 11- عبد الرزاق حنان، "تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة: دراسة في النموذج الإسباني منذ 1936"، مذكرة دكتوراء. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر، 2017.
- 12- دلا عثمانية، "المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية وحدود الإستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة الخليج العربي"، مذكرة دكتوراء. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، جامعة 08 ماي 1945، 2025.
- 13- عبد الحق حسني، "إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط دراسة حالة: سوريا، العراق، اليمن"، مذكرة دكتوراء. (قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03)، 2022.
- 14- عياط إسماعيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (2008-2018)، "مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2018.
- 15- شريط نجمة، "معضلة الأمن المجتمعي في العراق منذ 2003"، مذكرة دكتوراء. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران 02، 2024.
- 16- كلاع شريفة، "العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكرة ماجستير. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام)، جامعة الجزائر 2010.
- 17- بدير محمد الهادي، "الإستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (2003-2015)" مذكرة ماستر. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016..
- 18- راهف نزال لطفي جرادات، "الطائفية السياسية وتأثيرها على الإستقرار السياسي - العراق أنموذجاً"، مذكرة ماجستير. (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس - فلسطين، 2022.

مواقع الإنترنت:

- 1- النفوذ الإقليمي وأدواته..كيف تدار القوة خارج الحدود، موسوعة المعارف العلمية"، تم تصفح المقال بتاريخ 16 أبريل 2026، على الرابط: <http://eoak.org/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d9%88%d8%b0-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%82%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a-%d9%88%d8%a3%d8%af%d9%88%d8%a7%d8%aa%d9%87/...>
- 2- الوليد أبو حنيفة، "تطور حقل الدراسات الإستراتيجية و النظريات المفسرة له"، المركز الديمقراطي العربي، صدر في 16 ديسمبر 2016، تم تصفح المقال في 25 مارس 2026، على الرابط <http://democratica.de/?p=41167>.

- 3- نجات علي، العلاقات الإقتصادية بين إيران و العراق، مركز البیان للدراسات و التخطيط ، 2021، تم تصفح المقال في 08 مارس 2026، على الرابط: <http://www.bayancentre.org/wp-content/uploads/2022/01/9ygv2.pdf>
- 4- خولي فيصل معمر، "التغلغل الإيراني في العراق الدوافع، الأشكال، و أدوات التأثير"، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، صدر في 11 يونيو 2016. تم تصفح المقال في 04 مارس 2026، على الرابط: <http://rawabetcentre.com/archives/27905..>
- 5- الحامد رائد، "التنافس الأمريكي الإيراني في العراق..خلفياته ومستقبله"، المعهد المصري للدراسات، صدر في 24 أبريل 2019، تم تصفح المقال في: 02 مارس 2026 على الرابط: <https://eipss-eg.org/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%a7>
- 6- جهاد عباس علي، "التنافس في العلاقات الدولية (دراسة في الإطار المفاهيمي)" ، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، شباط 2024 ، ص 5. على الرابط: <https://repository.uobaghdad.edu.iq/file/publcation/pdf/46803c32-3b16-478b-ac5d-04ec85948e90.pdf>
- 7- محمد إبراهيم حسن فرج، "تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران..تحليل توازنات القوة و الصراع الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، صدر في 30 مارس 2026، تم تصفح المقال في 21 أبريل 2026، على الرابط: <https://www.siyassa.org.eg/news/22322.aspx>
- 8- عدنان ياسين مصطفى، "تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو 2003"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، على الرابط: www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-pdfDocumentLibrary/document-8E38713F.pdf
- 9- صبار حسان هادي، "النزوح والتهجير القسري في العراق بعد 2003، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف"، 08 أوت 2022، على الرابط: <https://iraqicenter-fdec.org/archives/3106>
- 10- عبد الزهرة علي سعد، "تداعيات الحرب الصهيوأمركية على إيران في الإقتصاد العراقي"، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، 29 مارس 2026 ، على الرابط: <https://www.hcrsiraq.net/2026/03/29/%d8%aa%d8%af%>
- 11- علوان عباس فاضل، "إشكالية الأمن القومي العراقي بين مقتضيات الشراكة الإستراتيجية مع واشنطن وضرورة الحوار الجيوسياسي الإيراني. خيارات التموضع وإدارة التوازن"، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، 2026 ، على الرابط : <https://www.hcrciraq.net/wp-content/uploads/2026/04/%d8%a7%d8%b4%d9%83%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9->

12- الميالي أحمد عدنان، "التداعيات الجيوسياسية والأمنية للصراع الأمريكي الإسرائيلي الإيراني على العراق"، 04 أيار 2026، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، على الرابط:

<https://annaba.org/arabic/authorsarticles/46046>

13- خضير أحمد حسين، "مشكلة الهشاشة الاجتماعية في العراق وتداعياتها"، مركز البيان للدراسات

والتخطيط، على الرابط: <https://www.bayancentre.org/2023/10/10404/>



فهرس المحتويات



رقم الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
أ - ط	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة
11	تمهيد
12	المبحث الأول: ماهية النفوذ والمفاهيم المتقاربة
12	أولاً: مفهوم النفوذ
13	ثانياً: محددات بناء النفوذ
14	ثالثاً: المفاهيم المشابهة
16	المبحث الثاني: ماهية الأمن المجتمعي والمفاهيم المشابهة
17	أولاً: مفهوم الأمن المجتمعي
19	ثانياً: أبعاد الأمن:
21	ثالثاً: المفاهيم المشابهة
23	المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لصراع النفوذ
23	أولاً: المقاربة الواقعية والواقعية الجديدة
25	ثانياً: نظرية الإحتواء
26	المبحث الرابع: المقاربات المفسرة للأمن المجتمعي
26	أولاً: المقاربة البنائية
28	ثانياً: الأمننة (مدرسة كوبنهاغن)
29	ثالثاً: مقارنة الأمن الإنساني
30	خلاصة
	الفصل الثاني: الصراع الأمريكي الإيراني على النفوذ في العراق بعد 2003
32	تمهيد

33	المبحث الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على العراق
33	أولاً: طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية
38	ثانياً: تأثير العلاقات الأمريكية الإيرانية على العراق بعد 2003
40	المبحث الثاني: محددات الصراع الأمريكي الإيراني في العراق
40	أولاً: المحدد الجيوسياسي
42	ثانياً: المحدد الإقتصادي
45	ثالثاً: المحدد الإيديولوجي
47	المبحث الثالث: مراحل تطور الصراع الأمريكي الإيراني في العراق
47	أولاً: المرحلة الأولى: (2003-2011): المنافسة على النفوذ والتعاون في آن واحد
51	ثانياً: المرحلة الثانية: (2011-2014): تصاعد النفوذ الإيراني
52	ثالثاً: المرحلة الثالثة: (2014-2018): التقارب الأمريكي الإيراني مصلحة حتمية
54	رابعاً: المرحلة الرابعة: (2018-2025): المزوجة بين التصعيد والتقارب:
56	المبحث الرابع: الإستراتيجيات الأمريكية الإيرانية للصراع على النفوذ في العراق
56	أولاً: الإستراتيجيات الإيرانية
61	ثانياً: الإستراتيجيات الأمريكية
65	خلاصة
الفصل الثالث: واقع الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003	
67	تمهيد
68	المبحث الأول: مرتكزات الأمن المجتمعي العراقي بعد 2003
68	أولاً: الهوية والدين
69	ثانياً: العدالة الإجتماعية وسيادة القانون
71	ثالثاً: التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي
72	المبحث الثاني: الأمن المجتمعي العراقي في ظل الصراع الأمريكي الإيراني
72	أولاً: الآثار السياسية والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية للصراع
79	ثانياً: آثار الصراع على الأمن المجتمعي العراقي

84	المبحث الثالث: سبل تعزيز الأمن المجتمعي العراقي
84	أولاً: المجال السياسي والأمني
86	ثانياً: المجال الاقتصادي
87	ثالثاً: المجال الإجتماعي والثقافي
89	خلاصة
91	الخاتمة
95	قائمة المصادر والمراجع
	ملخص الدراسة